# الفصل السادس

---

# الاستراتيجيات النفطية

## بين الفرص والقيود : حال الدول العربية

obeikan.com

obeikan.com

# المبحث الأول

# النفط العربي

# بين التحرر السياسي والاقتصادي والتبعية الجديدة

قبل أن نتكلم عن فائدة الثروة النفطية من غيرها واعتبارها كأداة للتحرر والتطور، يحق لنا مقارنة قصر النظر هذا من جانب الدول الغنية بما كان يبدو من جانب نظام الحكم المطلق من لامبالاة قبيل الثورات الاجتماعية في القرنين الأخيرين في أوروبا وأمريكا، مما يجعلنا ننظر إلى انبثاق الثورات البنيوية في شتى المجالات.

إن الفوضى التي كانت تسود ولا زالت تسود في العالم تتجلى في كل القطاعات وعلى أساسها ظهر هدف الاستعمار العسكري والاستغلال الاقتصادي أو ما يسمى اليوم بالإمبريالية العالمية التي تتحكم في إدارة شؤون العالم ولا سيما العالم الثالث بآليات صلبة تفرض على عالمنا الضعيف " قانون الغاب ".

إن الدول الغنية، سواء باحتلالها أوطان العالم الثالث بالقوة، أو بسيطرتها لاستغلال ثروات هذه الدول النامية أو الضعيفة عن طريق الشركات متعددة الجنسيات، تمارس عملية نهب لتزيد غنى الأقوياء وفقر الآخرين، أي الضعفاء.

ولقد تم بهذه الطريقة تعريف ذلك بما يسمى اليوم "بالنظام الدولي الجديد"[1] الذي يعتمد أساساً على علاقات غير متناسقة وغير متساوية بين ما يسمى " بالمركز " المسيطر و"المحيط" المسيطر عليه: دول آخذة ودول مأخوذ منها، دمجت ضمن نظام غير متكافئ ووجدت نفسها تابعة له.

إن انعدام الإنسجام والعدل، سواء في الميدان الاقتصادي أو الثقافي أو الاجتماعي أو السياسي بين الدول النامية والدول المتطورة أو المصنعة يطرح دراسة مدققة ضمن آليات

---

1 - انظر: " من أجل نظام اقتصادي جديد " لـ: محمد بجاوي – الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. بمشاركة اليونسكو. الجزائر ١٩٨١.



obeikan.com

ما سماه الأستاذ K. Griffin "بالنقل الدولي للامساواة "[1]. ويقر بعض المختصين بأن تسويق البضائع ورؤوس الأموال، واليد العاملة، والتحديد الجغرافي للتحديث التكنولوجي ودور الشركات المتعددة الجنسيات تعمل على إبقاء الدول النامية في حالة التخلف وإبقاء الدول المصنعة في حالة التقدم والتطور.

يقول الأستاذ محمد بجاوي في كتابه "من أجل اقتصاد دولي جديد"[2] :

"في المرحلة الأولى من البدء في إنهاء الاستعمار، ينتصر الاستقلال الوهمي بينما تأخذ سيادة الدولة الحديثة شكل سراب... إن هذا التصور المحدد بعناصره السياسية الذي يستثني الجوانب الاقتصادية مكن من الاعتراف للدولة الحديثة بعلامات ظاهرة أو خارجية لسيادتها ـ العلم، النشيد الوطني، مقعد في الأمم المتحدة، في الوقت الذي توجد فيه السلطة في موضع آخر".

" إن وراء هذا الاصطناع للبنيات القانونية والمؤسساتية التي وضعت لإعطاء مظهر للسيادة الوطنية للدولة الحديثة تظهر أشكالاً من التبعية الحقيقية التي ترتكز على التبعية الاقتصادية المنظمة والمتعارضة مع المفهوم الحقيقي للسيادة "، يضيف الأستاذ محمد بجاوي.

وقد ساهم القانون الدولي التقليدي ــ حسب بجاوي ــ في جعل الإستقلال ظاهرة سطحية تماماً تعيش في ظلها الأشكال القديمة للسيطرة وتزدهر الإمبراطوريات الاقتصادية للشركات التجارية المتعددة الجنسيات والدول التي تحميها ".

ويضيف الأستاذ بجاوي قائلاً : " إن الاستقلال السياسي والتبعية الاقتصادية الحقيقية هما السمتان البارزتان لحالة التخلف التي يحاول الاستعمار الجديد والإمبريالية إبقاءها في العديد من دول العالم الثالث" [3].

وهكذا، فإن العلاقات التي أقيمت " على أساس السيادة " بين الدولة بالإدارة السابقة والمستعمرات القديمة لم يتم بعد تطهير محتواها من القيود المكبلة للدولة

---

1 - **K. Griffin " international transmission of inequality ", world development oxford, 2 (3) march, 1974 p 3 – 15.**

2 - **محمد بجاوي: " من أجل اقتصاد دولي جديد "، مرجع سابق.**

3 - **نفس المرجع .**

الحديثة، وقد طرأ على العلاقات الاستعمارية تغيير شكلي يسمح بإبقاء هذا النوع من العلاقات أو انبثاقها في ظل الحرية الشكلية، وفي بعض الأحيان نلاحظ بأن إنهاء الاستعمار المنادى به زاد من فوائد الدولة القائمة بالإدارة السابقة التي تخلصت من "عبئها " الاستعماري وأصبحت تهتم فقط باكتناز الفوائد والامتيازات ".

إن النفط مادة سياسية واستراتيجية بقدر ما هي مادة اقتصادية وتجارية بحيث لا تنافسها مادة أخرى في العالم. وبما أن الوضع الذي تحتله البلدان الخليجّية المصدرة للنفط - إن أخذنا مثال هذه الدول - في سوق النفط العالمية وضع جد معتبر، إذ قدرت نسبة احتياطي النفط في مجموعة هذه الدول بما لا يقلّ عن ٦٦% من الاحتياطي العالمي للنفط في سنة ٢٠٠٢.[١]

ولعل سنة ١٩٦٧ التي اندلعت فيها حرب يونيو بين الدول العربية والكيان الإسرائيلي، كانت سنة حاسمة وفاصلة في التاريخ العربي الحديث، إذ شهد هذا العام للمرة الأولى حواراً جاداً على المستوى الرسمي لاستخدام النفط كأداة ضغط وآلية للتحرر القومي العربي من جميع القيود الاستعمارية والتبعيات حيث كانت، سواء أكان ذلك في إطار الاتصالات التي جرت خلال حرب يونيو ١٩٦٧، أو أثناء مؤتمر بغداد في أغسطس ١٩٦٧، أو في كواليس مؤتمر الخرطوم في سبتمبر من نفس السنة [٢].

وقد بادر المجلس الاقتصادي العربي للجامعة العربية في هذا الإطار بمهمة خارقة للعادة طرح فيها موضوع استخدام المصالح الاقتصادية العربية وخاصة النفط كأداة ضغط على الدول الغربية التي تغض النظر عن الأفعال المأساوية التي تقوم بها القوات الصهيونية في إسرائيل في حق الشعب الفلسطيني وتتستر على الممارسات الوحشية الإسرائيلية مستعملة هذه الوسيلة لصالح القضية الفلسطينية ودعم جميع أهداف حركة التحرر العربي، وذلك باسم "المنفعة الوطنية ".[٣]

---

1 - لمزيد من المعلومات، انظر: جدول رقم (٠١) من هذا البحث ( ص ٤٥).

2 - انظر: د. محمود عبد الفضيل " النفط والوحدة العربية، تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥.

3 - المرجع السابق.

كما كان الشأن كذلك هذه المرة وبصفة فعالة مطبقة في الميدان في غمار حرب رمضان ١٣٩٣ هـ / الموافق لـ أكتوبر ١٩٧٣ م، حيث اتخذ وزراء النفط العرب أثناء اجتماعهم في الكويت القرار التاريخي المهم بحظر تصدير النفط العربي[1].

وفي الوقت نفسه، شهدت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC) تحركاً كبيراً في جميع الاتجاهات قصد فرض سياسة متوازنة مع سياسة القوى الغربية التي لم تكن تنتظر مثل هذا الموقف من العرب الذين عودوا المجتمع الغربي على " الحلول بالوعود " والسياسات الدبلوماسية الفارغة التي كثيراً ما لم تجن نفعاً ولم تأت بأي فائدة لصالح القضية العربية عامة، والفلسطينية خاصة. وقد كانت هذه المبادرة التاريخية خطوة مهمة في إحداث التغيير، وإحداث تطورات في تسعير النفط وأثرها على عائدات الدول المنتجة، بحيث أدت هذه الحرب والمبادرة العربية إلى رفع أسعار النفط لأول مرة بقرار منفرد من الدول المصدرة إلى مستوى لم يسبق له مثيل، ثم إعادة رفعه دورياً.

وقد كان ذلك التغيير نتيجة منطقية لمجموعة العوامل المكونة للموقف في صناعة النفط وتسويقه. ربما كان حجم التغيير هو المفاجأة بالنسبة للبعض، ولكن التغيير في حد ذاته كان حتمياً وفرض نفسه في ظروف معينة، ويتضح ذلك من مراجعة عوامل التغيير في سلوك الدول المصدرة والدول المستهلكة وكذا الشركات النفطية، والتي جعلت الموقف كله يتحرك لصالح الدول المصدرة للنفط.

ومن هذا المنطلق، ونظراً لتفاقم معدل التضخم العالمي سواء في أسعار السلع المصنعة أو في أسعار المواد الأساسية والمواد الأولية، ونظراً لاتساع الفجوة بين الطلب والعرض العالمي للنفط بعد قرار خفض الإنتاج والحظر النفطي المفروض على الولايات المتحدة وحلفائها في الغرب من جانب الدول العربية المصدرة أثناء حرب رمضان، أدى كل ذلك إلى تفاقم أزمة الطاقة واضطراب في النقل العمومي وتزايد القلق لدى الدول المستهلكة على إمكانيات تأمين احتياجاتها المستقبلية من هذه المادة الضرورية والحيوية التي لا غنى عنها.

---

1 . انظر النص الخاص بهذا القرار التاريخي لأعضاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في مدينة الكويت في آخر هذا الفصل.

إن حدوث هذه التطورات، وهذه العوامل التي تجمعت في أواخر سنة ١٩٧٣، أثبتت أن تغييراً ما قد حدث، مما أدى إلى انكسار الحاجز السيكولوجي الذي كان يلجم الدول المصدرة للنفط عن استخدام قوتها في تحقيق ما كان يعوزها من مواقف صارمة ومن تحقيق ما كانت دائماً تصبو إليه. وهكذا، لقد كانت حرب رمضان، وإن لم تأت بنتيجة انتصار عسكري على الكيان الصهيوني المدجج بأحدث عتاد عسكري أمريكي عرفه الزمن، إلا أنها كانت بمثابة انتفاضة عارمة والشعور بالتحرر، بل كانت المناسبة الملائمة التي تفجرت فيها قوة الدول المصدرة للنفط، بحيث غيرت بالكامل صورة إنتاج وصناعة وتسويق هذه المادة الناضبة، وقواعد لعبة النفط العالمية.

يقول الكاتب صديق محمد عفيفي، أستاذ إدارة الأعمال بجامعة المنوفية بالمعادي والجيزة[1]: " اندلعت الحرب في العاشر من رمضان (الموافق لـ ٦ أكتوبر ١٩٧٣)، وحقق العرب انتصارات فورية وسريعة، وتجدد الحديث عن استخدام البترول كسلاح رئيسي في المعركة. وبعد بدء الحرب بيومين، كان مندوبو ٢٠ شركة بترولية يجتمعون في فيينا مع مندوبي الدول الخليجية الست الأعضاء في الأوبك لمناقشة أسعار البترول. وبقدر ما كان التوقيت سيئاً للغاية من وجهة نظر الشركات، كان مناسباً للغاية من وجهة نظر الدول المصدرة، خصوصاً مع تزايد شعور الدول العربية بقوتهم ووحدة صفهم، مضافاً إلى ذلك شعورهم بدعم الولايات المتحدة للجانب الإسرائيلي في الحرب، مما جعل موقفهم - وموقف كل أعضاء الأوبك – أكثر صلابة، وأكثر إصراراً على تصحيح أسعار البترول وعلى استعادة السيطرة على ثرواتهم ".

لقد كانت قضية الأوبك عادلة، وكان معامل الزيادة في السعر (٢,٥%) لتعويض التضخم غير كاف إزاء الارتفاع المتزايد في أسعار السلع الأخرى، ولم تكن الشركات فيما يبدو قد أدركت بعد حجم التحول الذي حدث في صناعة البترول ومعناه، وبالتالي رفضت الانصياع لمطالب الحكومات المصدرة، وأصرت على تأجيل الاجتماع، بعد مرور أربعة أيام من المفاوضات غير المجدية ـ لمدة أسبوعين للتشاور مع حكوماتها. ولم ينعقد

---

1 - انظر د: صديق محمد عفيفي: " تسويق البترول "، الطبعة التاسعة، مكتبة عين شمس، الإسكندرية، ٢٠٠٣.

أبداً بعد ذلك، فقد أعلن أعضاء الأوبك أنهم سيجتمعون بمفردهم في الأسبوع التالي بالكويت "[1].

" وفي السادس عشر من أكتوبر ١٩٧٣، يضيف الأستاذ صديق عفيفي اتخذ أعضاء الأوبك الست المجتمعون في الكويت قرارهم برفع السعر – من جانب واحد – بمقدار ٧٠% من مستوى ٣,١١ دولار / برميل إلى مستوى ٥,١١٩ دولار / برميل، وارتفع بذلك عائد الحكومة من ١,٧٧ دولار / برميل إلى ٣,٠٤ دولار / برميل.

لقد تحقق بذلك القرار أمران على جانب كبير من الأهمية :

١ ـ أولهما رفع الأسعار.

٢ ـ وثانيهما إلغاء مبدأ التفاوض على الأسعار مع الشركات، فمن الآن فصاعداً أصبحت الأسعار تحدد بمعرفة الحكومات المصدرة ودون الرجوع إلى الشركات "، يقول نفس الكاتب.[2]

وبغض النظر عن تطورات الموقف فيما بعد بخصوص مدى جدية وكفاءة تطبيق قرار الحظر النفطي المفروض من قبل الدول العربية المصدرة للنفط على الدول الغربية التي ساعدت بطريقة أو بأخرى العدوان الإسرائيلي، فإن قرار ٢١ رمضان ١٣٩٣ هـ الموافق لـ : ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ م سيظل سابقة تاريخية مهمة في مجال القرار السياسي المشترك على الصعيد الرسمي بخصوص دور النفط في خدمة قضايا التحرر العربي.

مع كل هذا، يبدو لدى الكثير من المفكرين والمحللين السياسيين وحتى المواطنين العرب بأن الإمكانيات الواسعة المتاحة والمحتملة لاستخدام النفط العربي كأداة لخدمة قضايا التحرر العربي هي إمكانيات مهددة بالهدر والشلل نظراً للإطارات والتصورات التي تجري ضمنها عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الراهنة في البلدان العربية ولاسيما الخليجية منها. إننا نشهد مع مرور الزمن تزايد حدة التناقض بين الشروط الموضوعية الواجب توافرها من جهة، وبين إرادة التطور الاقتصادي والاجتماعي وحتى العسكري في معظم البلدان النفطية، والتي ـ حسب كثير من الملاحظين ـ تدفع في

---

1 - انظر إلى فقرات من القرار التاريخ لاجتماع الكويت في آخر هذا الفصل (ص ... ).

2 - المرجع السابق، ص

الاتجاه العكسي، أي اتجاه " آليات التبعية " للعالم الرأسمالي المتقدم في ظل " الوفرة المالية "، بحيث يصعب على العام والخاص أن يتصور قطع الصلة بين هذين القطبين الذين كُتب وفُرضت عليهما علاقات مرتبطة بعضها ببعض تكنولوجياً ومالياً ما دام هناك في الخليج رائحة النفط وما دام العالم الغربي في حاجة ماسة إلى هذه المادة الضرورية. " فالقطاع النفطي، كصناعة تصديرية، تجبر الاقتصاد أن يبقى اقتصاداً تصديرياً مفتوحاً بمقدار ما تتزايد نسبة ما تشكله هذه الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي. وهو بالتالي يربط بين اتجاهات النمو في الاقتصاد الوطني وبين اتجاهات الطلب العالمي على النفط في بلدان محددة وبخاصة في بلدان أوروبا الغربية واليابان "[1].

يقول د. محمود عبد الفضيل في هذا الصدد: " إن الزيادات الكبيرة لأسعار النفط في عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤ لم ينتج عنها تقليص لمؤشرات وآليات " التبعية التقليدية " في مجال المبادلات الخارجية، بل على العكس من ذلك تماماً، نتج عنها الاعتماد المتزايد على الصادرات النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي تغذية حصيلة الإيرادات العامة بالإضافة إلى الاعتماد المتزايد على الاستيراد الخارجي لتغذية العرض الكلي للسلع والخدمات في الاقتصاد الوطني ".[2] ويضيف نفس الكاتب قائلاً: " وفي الوقت نفسه، فإن المنطقة العربية قد شهدت نشوء " آليات جديدة " للتبعية للسوق الرأسمالية العالمية في مجال استيراد التكنولوجيا وفي مجال تبعية الأقطار النفطية الخليجية للأسواق المالية الغربية نتيجة التوظيفات المتزايدة لما تسمى " بالفوائض المالية " في الخارج[3]. وإذا كان الحديث قد تركز حول " إعادة تدوير الدولارات النفطية " في شكل توظيفات مالية في البلدان الرأسمالية المتقدمة، فإن الحديث ينصرف هنا إلى ما يمكن تسميته إعادة التدوير المباشر للدولارات النفطية. حيث أن هناك عملية تدوير غير مباشرة ذات حجم هائل للدولارات النفطية والتي تأخذ شكل المدفوعات للواردات الاستهلاكية الترفية، مقابل شراء الحزم التكنولوجية والخدمات الاستشارية الباهظة النفقات، وكذلك في

---

1 - انظر: عصام الخفاجي " رأسمالية الدولة الوطنية "، دار ابن خلدون، ١٩٧٩.

2 - د. محمود عبد الفضيل: " النفط والوحدة العربية ". مرجع سابق ص ١٩٠.

3 - انظر: أنطونيوس كرم. " التنمية الاقتصادية في دول الخليج "، ورقة قدمت إلى : ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي، الكويت، أبريل ١٩٧٨.

شـكل مـدفوعات مقابـل اسـتيراد الـنظم التعليميـة والـبرامج الثقافيـة كمـا يتـضح في الشكل التالي :

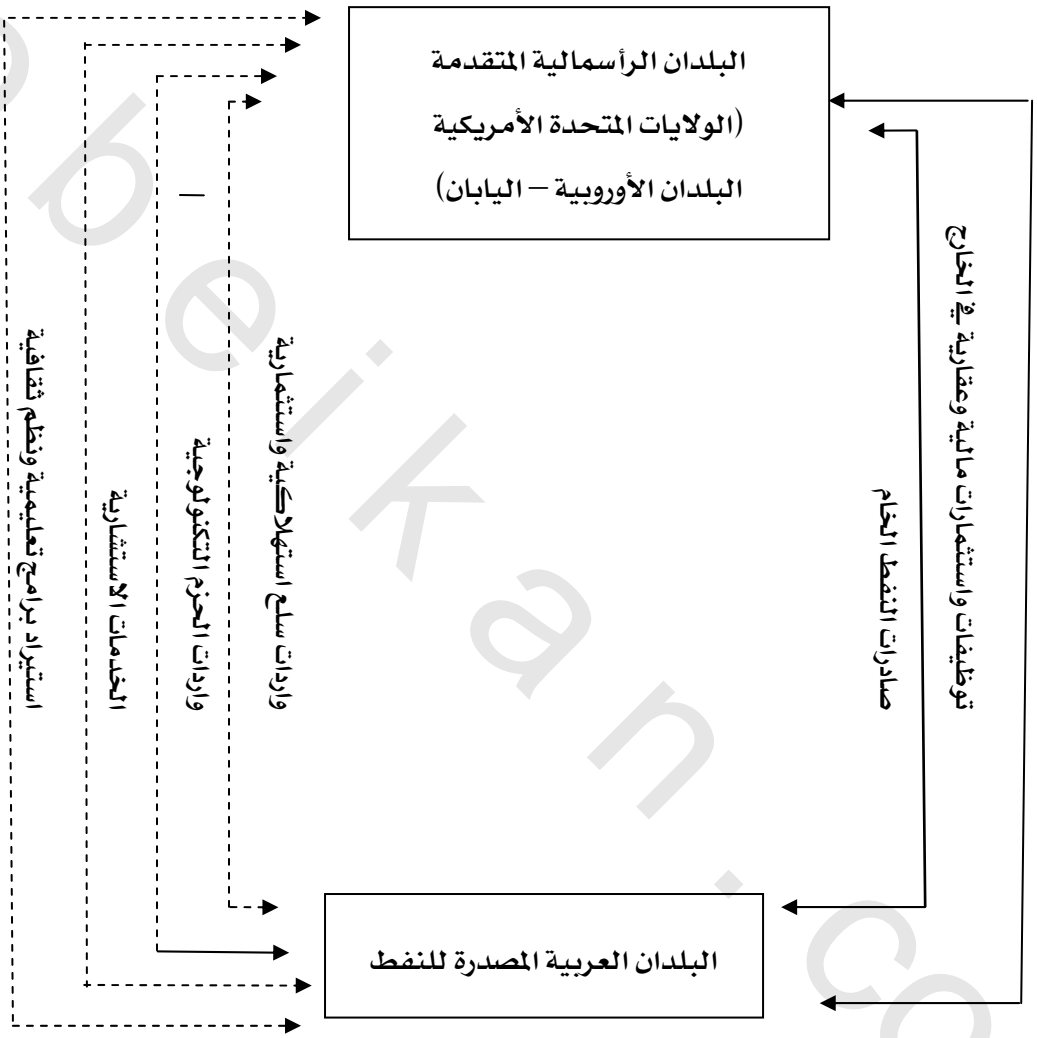


المصدر: د. محمود عبد الفضيل، ص ١٩١.[1] " النفط والوحدة العربية ...".

1 - د. محمد عبد الفضيل: " النفط والوحدة العربية – تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص ١٩١.

وقد ذهب الأستاذ عبد الفضيل في تحليله تجاه هذه القضية إلى أنه إذا تصورنا استعمال حظر نفطي آخر تفرضه الأقطار العربية في القضية الفلسطينية على الدول الغربية الرأسمالية، فبإمكاننا أن نتوقع حدوث حظر مضاد من قبل هذه الدول الغربية بما فيها اليابان يتمثل هو الآخر في حظر غربي للسلع الغذائية والوسائل التكنولوجية والبرامج التعليمية والثقافية، والأدهى والأمر، تجميد الأرصدة المالية الرسمية وشبه الرسمية التي تودعها الدول العربية في البنوك الغربية. وقد ظهر ذلك جلياً وطبّق في الميدان بعد الثورة الإسلامية في إيران وتولي آية الله الخميني الحكم هناك، إذ جمدت أرصدة الدولة الإيرانية في الولايات المتحدة والدول الغربية. كما كان الشأن كذلك على الجماهرية الليبية في وقت ليس ببعيد، وعراق صدام حسين بعد حرب الخليج الثانية حيث فرض عليهما الحظر عن الأسلحة والمواد التكنولوجية، والاستثمارات، والمواد الاستهلاكية. مما لا يدع مجالاً للشك أن الأرصدة المالية النفطية والتوظيفات العربية في الخارج تشكل سلاحاً بيد الغرب وليس بيد العرب، أي أن هذا السلاح غالباً ما يرتد إلى صدور العرب إن نشبت أي أزمة في الأفق.[1]

وليس من العجيب قول وليّام سايمون، وزير الخزانة الأمريكية الأسبق لما قال: " إن العرب لا يملكون النفط، بل إنهم جالسون عليه فقط ". ذلك مما يدل على النية الحقيقية للذهنية الغربية السائدة لدى أوساط المال وصانعي السياسة، إذ أنها تعكس بوضوح الفهم الغربي لعناصر الضعف العربية مقارنة مع عناصر القوة الاستراتيجية للعالم الغربي. مما يعكس لا محالة الصورة الحقيقية لضعف سيطرة العرب على ثرواتهم النفطية ومقدوراتهم التكنولوجية والعسكرية والعلمية.[2]

وذلك ما أدى في الأخير، بعد حرب رمضان وفرض أول تجربة حظر نفطي عربي على العالم الغربي، إلى تأسيس الوكالة الدولية للطاقة من طرف الدول الغربية كرد فعل لأزمة الحظر العربي لسنة ١٩٧٣، والتي أشرنا إليها في فصل سابق من هذه الدراسة.

---

1 - انظر: د. محمود عبد الفضيل، المرجع السابق، ص ١٩٢.

2 - انظر المرجع، ص ١٩٢.

## المطلب الأول : سياسة تأميم النفط ودوافعه

كنا قد تكلمنا عن احتكار النفط كلياً من شركات النفط العالمية الكبرى أو ما يسمى " بالشقيقات السبع " أو شركات الكارتل التي كانت حتى زمن بعيد منذ اكتشاف هذه الطاقة الحيوية تسيطر سيطرة تامة على مراحل صناعتها في العالم. فكانت إلى زمن قريب من التاريخ المعاصر تمتلك حوالي ٨٠% من الإنتاج النفطي العالمي (خارج الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الاشتراكية سابقاً) و٧٠% من صناعة التكرير العالمية كما كانت تمتلك أكثر من ٥٠% من ناقلات النفط[1].

وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، كان الاحتكار النفطي يسيطر سيطرة مطلقة على نفط الشرق الأوسط نتيجة عقود الامتيازات الممنوحة من قبل حكام المنطقة. وبعد انتشار الوعي وبروز الشعور القومي والروح الوطنية خلال الخمسينات والستينات، دخلت الدول المنتجة للنفط في صراع حاد مع هذه الشركات المحتكرة من أجل تعديل شروط هذه الامتيازات المجحفة لتحسين عائداتها من نفط بلدانها، وكان أول من فتح الباب لهذه الخطوات نجاح التجربة المكسيكية والفنزويلية، وقد ذكرنا ذلك في التسلسل التاريخي للنفط[2].

كما كان للشركات الأجنبية المستقلة دخول ميداني أدى كذلك بدوره إلى العروض السخية والجذابة التي قدمتها إلى دول الخليج العربي، من جهة أخرى، دفعت نوعاً ما إلى تنافس ميداني ولو كان بسيطاً ومبدئياً في الوهلة الأولى، أمثال شركات إيطالية ويابانية وبرازيلية[3].

وهكذا بدأت رياح التغيير تهب كذلك نظراً لبعض العوامل المتصلة بصناعة النفط مثل التقدم الذي شهدته تكنولوجيا النفط فضلاً عن التكوين المستمر والمتواصل للإطارات والمهندسين والتقنيين في الميدان. أضف إلى ذلك اكتشاف احتياطيات نفطية

---

1 - صحيفة " السفير " في ٢٩ / ٠٨ / ١٩٩٠.

2 - انظر في الملاحق : " التسلسل التاريخي للنفط في آخر البحث.

**3 - Henri Cattan, The Evolution of Oil, Concession in the Middle East and North Africa, Ocean Publications, INC Dobbs Ferry, New-York, 1967, p 5.**

كبيرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وزيادة الطلب على النفط من جراء زيادة استهلاكه واعتماد أوروبا الغربية في سد حاجاتها منه على منطقة الشرق الأوسط.

ولعل من أهم العوامل الرئيسية التي أدت إلى محاولة تعديل الأوضاع التي كانت عليه من قبل (أي تحت سياسة الامتيازات) والتي جاءت لصالح الدول المنتجة هي تنامي الوعي السياسي والوطني وانحسار السيطرة الاستعمارية الظالمة في العديد من الدول العربية، وأصبحت الشعوب على دراية أكبر في القضايا النفطية، حيث لم تكن قيود الامتياز معروفة من الغالبية العظمى من أفراد الشعب بسبب بقائها سرية لمدة طويلة من الزمن.

## المطلب الثاني: تجارب تأميم النفط

إنه لمن نافلة القول أن نذكر أن الدول المسماة بالدول المنتجة والمصدرة للنفط طوال عهد الامتياز التقليدي ظلت في الحقيقة في زمن بعيد غير منتجة ولا مصدرة للنفط ولا مالكة لهذه الثروة بأتم معنى الكلمة، بل دولاً تحتفظ أراضيها بهذا المصدر الرئيسي للطاقة الذي يكاد يشكل الدخل الوحيد لهذه الدول.

فقد كانت الشركات صاحبة الامتياز هي التي تتعامل مع هذه الثروة وتقوم بعمليات التنقيب والإنتاج والتصدير، بل أكثر من ذلك تحدد مستوى الإنتاج، والتعامل مع شركات النقل، والتصدير، واختيار الزبائن في أسواق الاستهلاك عبر العالم، إذ كانت تتصرف في هذه الثروات كما يحلو لها في الزمان والمكان.

ولذا، فإنه ليس من العجيب أن تسعى هذه الدول التي عانت من الغربة وافتقار المعرفة التقنية والتكنولوجية في ظل نظام الامتياز إلى نفض غبار الجهل والتبعية وإلغاء هذا النظام المفروض عليها مع إرادة التملك لثرواتها كلياً أو جزئياً، والاستعاضة عنه بأشكال تمكنها من السير عن طريق السيطرة على هذه الثروات واسترجاع حقوقها.

والجدير بالذكر أن الصناعة النفطية قد قامت أساساً على يد الشركات النفطية الخاصة التي بدأت باستغلال النفط منذ اكتشافه في الولايات المتحدة منذ القرن ما قبل الماضي وخارج الولايات المتحدة اعتباراً من العقد الثالث من القرن الماضي إلى يومنا هذا.

على أنه مع بروز أهمية نفط الشرق الأوسط في مطلع القرن الماضي والسعي للسيطرة عليه كباقي كبار الشركات النفطية عبر نظام الامتياز التقليدي، فقد سارعت دول أوروبا الغربية التي تستهلك كذلك هذا النفط مثل بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا، وألمانيا، والنرويج إلى غير ذلك من الشركات الخاصة والوطنية، وذلك بغية الدخول إلى المناطق المنتجة التي كان استغلالها يقتصر على الشركات العظمى المعروفة.

وفي هذا الصدد، قامت بعض الدول المنتجة بدورها بتأسيس شركات نفط وطنية[1] أمثال بترومين (Petromin) في السعودية، والشركة الوطنية الفنزويلية (CVP)، والشركة الوطنية العراقية (Inoc)، والشركة الوطنية سوناطراك ( Sonatrach )، والشركة الوطنية الكويتية (KPC) إلى غير ذلك من الشركات الوطنية الأخرى[2].

وهكذا، صارت الدول المنتجة للنفط تلجأ كثيراً إلى عمليات التأميم، وذلك في نطاق تخليص صناعة النفط فيها من نفوذ شركات الكارتل النفطي، وبالنظر إلى سهولة الشروع في تأميم قطاع واحد من المحروقات فقد شملت التأميمات الأولى شركات توزيع النفط في الدول المنتجة[3].

غير أن التأميم قد يضع حداً لكل أو معظم نشاط الشركات الأجنبية المؤممة من بحث وتنقيب وإنتاج وتصنيع ونقل وتسويق.

وكانت المكسيك أول بلد بعد الاتحاد السوفياتي يقوم بتأميم بعض الشركات النفطية العاملة هناك مثل شركة " شل ". وذلك تحقيقاً للمنفعة العامة ولصالح الأمة " (مرسوم ١٨ مارس ١٩٣٨). وقد واجهت المكسيك إثر هذه العمليات عدة مشاكل وعراقيل نجم عنها التوقف المؤقت للنشاط البترولي. ولكن قيام الشركة الوطنية PEMEX

---

1 - انظر إلى الفصل الثالث: مفهوم التمييز وإنشاء شركات نفطية وطنية.

2 - وقد سبقتها في ذلك الشركات اللاتينو- أمريكية مثل: **PEMEX** المكسيكية، و**CVP** الفنزويلية قبل أن يغير اسمها إلى شركة **PDVSA** فيما بعد، وكذا الشركة الوطنية الإيرانية **(NIOC)**. والشركة الإماراتية **(ADNOC)**.

3 - انظر د. محمد يوسف علوان: " النظام القانوني لاستغلال النفط في الأقطار العربية. مرجع سابق، ص ١٤٥..

وأخذها على عاتقها أعمال البحث والاستغلال ترتب عنه التغلب على هذه العراقيل واستدراك الفراغ الناجم عن مغادرة المهندسين والخبراء الأجانب وبذلك رفع التحدي باستئناف النشاط ورفع الإنتاج تدريجياً، بحيث أصبحت المكسيك إحدى أهم الدول المنتجة والمصدرة للنفط.

كما أممت فنزويلا، ونيجيريا، وإندونيسيا، وهي دول منتجة رئيسية لصناعة النفط وكان ذلك على التوالي في سنة ١٩٧٥، ١٩٧٩ و١٩٦٢ مع أن إندونيسيا بدأت حينئذ بتحويل امتيازات الشركات العالمية العاملة في أراضيها إلى عقود مقاولة قبل التأميم الكامل.

وفي البلدان العربية، اعتمدت كل من الجزائر، وليبيا، والعراق، وسوريا بتأميم ممتلكات بعض الشركات العملاقة، بخلاف دول الخليج التي اعتمدت على ما سبق سياسة التملك الكامل.

وليس بإمكاننا أن نتطرق هنا إلى كل التجارب المتعلقة بتأميم النفط في العالم، ولكن بودنا أن نسلط الضوء على ثلاث دول منتجة رسمت تاريخ تأميم النفط في المنطقة، ونذكر على سبيل المثال التجربة الرائدة في المنطقة، وهي التجربة الإيرانية، ثم تليها التجربة العراقية، وأخيراً التجربة الجزائرية.

### ١ ـ تأميم النفط في إيران :

كيف تم اتخاذ قرار تأميم النفط الإيراني من طرف الدكتور المحنّك محمد مصدق الوزير الأول آنذاك؟ هذه القصة، كتب عنها الكثير وأزعجت الشركات النفطية الاحتكارية، وكانت المحور الرئيسي والدافع الذي أدى باتباع هذه التجربة في الدول الأخرى. " كانت الحكومة الإيرانية تستوفي شلناً واحداً (One Shilling) في كل طن من النفط تنتجه شركة النفط البريطانية العاملة في أراضيها "، يقول الدكتور حافظ برجاس[1]. وفي عام ١٩٣٢، قرر رضا شاه إلغاء امتياز الشركة إذا لم تبادر في زيادة العائدات الإيرانية من النفط. وبعد مفاوضات دامت أربع سنوات تخللتها تهديدات الحكومة البريطانية باستخدام القوة لحماية مصالحها، تم الاتفاق على تخفيض المساحة

1 - حافظ برجاس: الصراع الدولي على النفط العربي "، المرجع السابق، ص ٢٣٤.

التي يشملها الامتياز إلى النصف وإعطاء الحكومة الإيرانية أربع شلنات عن الطن الواحد مع ٢٠% من أرباح الشركة ".

ويضيف برجاس أنه في أوائل الخمسينات، اشتد الصراع من جديد بين الحكومة الإيرانية والشركة البريطانية حول قضايا الإنتاج والعائدات وكذا أسعار النفط. وأمام تعنت الشركة البريطانية وعدم تجاوبها مع الحكومة الإيرانية، أقدم محمد مصدق على تأميم النفط الإيراني في مارس ١٩٥١ وإلغاء امتياز الشركة البريطانية وتأسيس شركة النفط الوطنية الإيرانية التي عهد إليها القيام بأعمال ونشاط الشركة الأجنبية كافة[1].

وهكذا، يعترف بأن محمد مصدق كان أول مسؤول سياسي تحدى الشركات النفطية الاحتكارية الغربية في المنطقة. وبهذا القرار غير المنتظر، كانت الشركات الأمريكية زيادة على الشركات البريطانية تنظر بقلق وإزعاج لما جرى في إيران خوفاً من أن تنتقل عدوى التأميم هذا إلى مناطق الشرق الأوسط المجاورة. و"معاقبة " للحكومة الإيرانية، قامت الشركات الاحتكارية التي تحافظ على مصالحها بمقاطعة النفط الإيراني وتعويض هذا النقص الناجم عن التأميم بضخ أكبر لحقول النفط في الكويت والعراق.

ولم تقف الحكومة البريطانية عند هذا الحد فقط، بل استخدمت أسطولها البحري لمنع حاملات النفط الإيراني من عمليات التسويق عن طريق البحر، إضافة إلى التهديدات العسكرية التي وجهتها ضد حكومة مصدق.

من جهة أخرى، لم تبق الولايات المتحدة الحريصة دائماً على مصالحها النفطية في المنطقة في وضع المتفرج، بل حاولت الاستفادة من الصراع البريطاني- الإيراني لصالح شركاتها النفطية. ومن أجل ذلك، قامت وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) عبر عميلها الجنرال " شواتزكوف " بتنظيم انقلاب ضد مصدق حيث أطيح به في ٢٢ أغسطس ١٩٥٣ وتم إعادة الشاه إلى الحكم، مع تشكيل شركات ما يسمى بالـ "

---

1 - لمزيد من المعلومات حول قصة مصدق وصراعه مع الشركة النفطية البريطانية، انظر " أبو الحسن بني صدر " النفط والسيطرة، ترجمة فاضل رسول – دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٤ – ٢٠.

كونسورسيوم " بديلاً عن الشركات البريطانية القديمة، مما أدى إلى حصول الشركات الأمريكية على ٤٠% من أسهمه[1]. وهكذا تم عزل مصدق بنفوذ الكارتل.

وبعد أن تدخلت شركات " الكونسورسيوم "، كان هذا الأمر ضربة قاسية للحكومة البريطانية إذ حرمها من مورد ضخم وأرباح باهضة كما أن عجزها عن مواجهة الموقف كما كانت تفعل في السابق أساء إلى سمعتها خصوصاً وأنها كانت تفكر في استخدام القوة العسكرية ولم تنجح لكونها لمست معارضة من جانب الولايات المتحدة في الإقدام على إجراء مثل هذا العمل.

وكان أول أثر مباشر للتأميم في إيران هو أنه اشتد النشاط في تنمية الإنتاج في المنطقة وبشكل واضح كي يعوض النقص في المورد الإيراني، كما سارعت الشركات إلى تعديل الامتيازات على نحو يزيد من العائدات للبلدان المنتجة فقط. بل لقد ارتفعت أصوات أخرى وخاصة في العراق لا للمطالبة بإجراء تعديلات أخرى في الامتيازات، بل بتأميم هي الأخرى للصناعة النفطية اتباعاً للمنهج الإيراني[2].

ومهما يكن من أمر، فإن قضية تأميم النفط الإيراني رغم فشلها كان لها التأثير البارز والمحرك في الأقطار العربية، لا سيما في البلاد المجاورة، العراق. وحسب حافظ برجاس " فهي أول انتفاضة حقيقية ضد سيطرة المصالح الأجنبية على الثروة الأساسية للبلاد، وقد كشفت عن حقيقة موقف الاحتكار النفطي من قضية التحرر والاستقلال، كما أنها نبهت الأقطار العربية المنتجة إلى الدور السياسي الخطير الذي يمكن أن يقوم به النفط في المنطقة، وضرورة قيام تشاور مستمر فيما بينها حول سياساتها النفطية "[3].

---

1 - انظر إلى: عبد الرحمن النعيمي: " الصراع على الخليج العربي " ط ٢، دار الكنوز الأدبية، بيروت ١٩٩٤، ص ٣١ – ٣٢.

2 ـ لمزيد من المعلومات، انظر: د. عيسى عبده: " بترول المسلمين ومخططات الغاصبين ". المرجع السابق، ص ص ١٨٨- ١٩٢.

3 ـ انظر: حافظ برجاس، المرجع السابق، ص ١٤٥ وما يليها.

### ٢ـ تأميم النفط في العراق :

بعد مبادرة مصدق لتأميم النفط في إيران، تأثرت بعض الدول المنتجة للنفط من هذا القرار الشجاع بغية انفرادها لاستغلال نفطها والتحرر من قبضة الشركات النفطية متعددة الجنسيات. وهكذا قامت العراق بتأميم نفطها تدريجياً متعضة بالدرس الإيراني والشركات البريطانية وشركات " الكونسورسيوم "، فانتهجت الأسلوبين التشريعي والاتفاقي في سبيل الوصول إلى هذا الهدف كالتالي:

**١)** في ١١ ديسمبر ١٩٦١، أصدر مجلس السيادة العراقي القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ بتحديد مناطق الامتياز المخصصة لكل شركة من الشركات الثلاث صاحبة الامتياز (شركة نفط العراق، وشركة نفط الموصل، وشركة نفط البصرة ).

**٢)** تم تخصيص المناطق الخارجة من حدود القانون المذكور لشركة النفط الوطنية العراقية، لتقوم فيها باستثمار النفط بصفة مباشرة وقد تستمر الشركة الوطنية في هذه المناطق المخصصة لها بالاشتراك مع أي شركة أخرى إذا رأت ذلك في مصلحتها، وذلك عن طريق قانون خاص.

**٣)** في أول يونيو ١٩٧٣ تم تأميم أهم شركة أجنبية تعمل في العراق، وهي شركة نفط العراق، حيث تم تحويل جميع الصلاحيات والأموال والحقوق المؤممة إلى شركة حكومية أنشئت خصيصاً لذلك، وهي الشركة العراقية للعمليات النفطية التي عين مجلس إدارتها بمرسوم جمهوري.[1]

وفيما يخص الشركات الفرنسية، ومن أجل عدم المساس بمصالحها تقديراً من العراق لمواقف الحكومة الفرنسية من القضايا العربية، فقد تم توقيع اتفاق بين البلدان نص على ضمان حصول الشركة الفرنسية للبترول CFP على نفس الكميات التي كانت تحصل عليها في عمليات شركة نفط العراق قبل التأميم بأسعار متفق عليها حسب قرارات منظمة الأوبك ولمدة عشر سنوات. وفي المقابل، ينص القانون على اتفاق يقتضي تقديم المساعدات التقنية والمالية من فرنسا إلى العراق قصد تنمية وتنفيذ المشاريع الجديدة للنفط والمناطق الصناعية الأخرى.

---

1 - لمزيد من المعلومات، انظر النص الكامل لمحضر المفاوضات في ملف المعركة والإحتكارات النفطية، المفاوضات والتأميم، منشورات الثورة، بغداد ١٩٧٢.

٤) أبرمت الحكومة العراقية اتفاقية مع مجموعة شركات النفط، وهي شركة نفط العراق المحدودة، وشركة نفط الموصل المحدودة، وشركة نفط البصرة المحدودة، بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٧٣، وقد توصل الطرفان إلى تسوية نهائية لكل القضايا المعلقة بينهما، حيث وافقت الشركات فيها على الاعتراف بالقانون رقم ٨٠ / ١٩٧١ و١٩٧٢/٦٩، كما اتفق على قيام الشركات بدفع ما مجموعه مائة وواحد وأربعون مليون جنيه استرليني إلى العراق، وفي المقابل، يسلم العراق ١٥ مليون طن من نفط كركوك إلى الشركات، على أساس مليون طن شهرياً اعتباراً من مارس ١٩٧٣.

٥) بعد ذلك، تم تأميم حصة شركتي أكسون (EXXON) وموبيل أويل (MOBIL OIL ) في شركة نفط البصرة في اليوم التالي من حرب رمضان[1].

وكانت تبلغ حصة هاتين الشركتين ٢٣,٧٥% من عمليات الشركة المؤممة. وبموجب هذا القانون، انتقلت ملكية هذه الحصة إلى الشركة الوطنية العراقية حيث قامت الدولة العراقية بتعويض ما آلت إليه هذه العملية.

٦) في أكتوبر ١٩٧٣، تم تأميم الحصة الهولندية في شركة رويال دوتش شل (Royal Dutch Shell)[2]، والتي تبلغ ١٤,٢٥% في شركة نفط البصرة، ثم في شهر ديسمبر تأميم حصة شركة بارتكس (مؤسسة عولبنكيان ) قدرها ٥% من ذات الشركة. وقد لجأت الحكومة العراقية إلى هذه التأميمات بسبب المواقف المعادية لهولندا والبرتغال أثناء حرب رمضان حيث أصبحت العراق تمتلك آنذاك ٤٣%.

٧) تم في ٨ ديسمبر ١٩٧٥، تأميم حصص ما بقي تمتلكه الشركات الثلاث غير المؤممة إلى حد الآن. الشركة الفرنسية للنفط (CFP)، وشركة البترول البريطانية (B.P)، وحصة كل منهما ٢٣,٧٥%، و " شل " (SHELL) بحصة ٩,٧٥%.[3]

وبذلك تكون العراق قد أنهت جميع الامتيازات النفطية وتمكنت من استرجاع حقوقها في مجال الصناعة النفطية عن طريق تأميم ثرواتها النفطية، متبعة بذلك أسلوب التأميم عن طريق القانون بالنسبة لشركة نفط العراق (IPC) وشركة نفط البصرة،

1 - القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ بتاريخ ٧ أكتوبر ١٩٧٣.

2 - القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٣.

3 - القانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٧٥.

وأسلوب الاتفاق الرضائي بالنسبة لشركة نفط الموصل. كما اتخذت أسلوب الاستثمار المباشر في تنفيذ برامجها لتنمية المحروقات والقيام بإبرام عقود لبيع النفط بأسعار السوق إلى شركات النفط الأجنبية.[1]

وهكذا، لمست الدولة العراقية أن تأميم نفطها وتكوين شركة وطنية عراقية للنفط يعتبر خطوة هامة في سبيل استعادة سيادتها على ثرواتها النفطية والتغلب على السيطرة الأجنبية.

وبذلك استطاعت أن تحصل على التكنولوجيا في هذا الميدان ودفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث رفعت عائداتها الضخمة لإنجاز مشاريع إنمائية ضخمة.

**٣ـ تأميم النفط في الجزائر :**

تجاوباً مع التجارب التي عرفتها كل من المكسيك، وفنزويلا، وإيران، استطاعت الجزائر بدورها أن تفرض سلطتها على ثرواتها الطاقوية. في الحقيقة، كانت إرادة الجزائر في استرجاع ثرواتها الطبيعية وضمان مراقبة استغلالها دائماً من الثوابت الراسخة لسياسة البلاد.

إن تأميم النفط في الجزائر يوم ٢٤ فبراير ١٩٧١، كان قد سبقته في الحقيقة تدابير أخرى بنفس الطبيعة، منها:

أ ـ بسط الشركة الوطنية "سوناطراك" يدها على شبكة التوزيع (BP) منذ شهر مايو ١٩٦٨.

ب ـ تحويل مصالح الشركات " إسو ـ ستاندر / الجزائر " (Esso, Standard-Algérie) و" إسّو ـ أفريكا " (Esso Africa) منذ شهر أغسطس ١٩٦٧ إلى الشركة الوطنية الجزائرية " سوناطراك ".

ج ـ التحويل إلى سوناطراك في ميدان التكرير والتوزيع لجميع النشاطات التابعة للشركات الفرعية الأجنبية التي تعمل تحت شعار موبل (Mobil)، وذلك منذ أغسطس ١٩٦٧.

---

1 - انظر: د. محمد يوسف علوان: " النظام القانوني لاستغلال النفط في الأقطار العربية "، مرجع سابق، ص ١٤٥ وما يليها..

د ـ تأميم شركة " شل " (SHELL) وتحويل مصالحها إلى سوناطراك منذ شهر مايو ١٩٦٨.

هـ ـ سحب كل سندات التنقيب واستغلال ونقل المحروقات السائلة والغازية لشركة (Sinclair Petroleum Co) ومنحها بكاملها إلى سوناطراك.

و ـ تأميم شركات SOFRAPEL و Philips Petroleum Co وكذا كل المصالح التابعة للشركة- الأم (SHELL) في الشركات الفرعية CREPS، CPA، SRA وTRAPSA (يونيو ١٩٧٠ ).

ي ـ تأميم كل من شركات Mobil / Sahara و Mobil Oil Nord-Africaine، وMobil Oil Française، وMobil Investment / AG ( في نوفمبر ١٩٧٠).

والجدير بالذكر أن الطرفين الجزائري والفرنسي كانا قد أجريا مباحثات كان الهدف منها مراجعة اتفاقيات يوليو ١٩٦٥. ولكن لم تستطع الحكومة الجزائرية أن تحصل على اتفاق يرضيها بحيث أن الطرف الجزائري كان في العديد من المرات يؤكد أثناء المفاوضات التي كانت تجري بين الطرفين على:

ـ مراجعة النظام الجبائي.

ـ تصنيف الأسعار المرجعية مع الأسعار المعلنة.

ـ شراء حصص الشراكة بحيث يضمن ذلك المراقبة التامة للشركات ذات الأغلبية في إنتاج النفط الخام.

ـ شراء كامل المصالح الفرنسية في ميدان النقل عبر الأنابيب.[1]

ولكن، بعد تعنّت الحكومة الفرنسية بالبقاء في موقفها الرافض للمطالب الجزائرية الشرعية في استرجاع ثرواتها عن طريق المفاوضات، فضلت توقيف هذه المفاوضات وكسب دعم الشركات متعددة الجنسيات ربحاً للوقت واستنكاراً للمواقف الجزائرية.

---

1 - مجلة : **Sonatrach a trente ans" Paris "**، العدد الخاص، سوناطراك: ٣٠ سنة، مارس ١٩٩٣، باريس، ص ٢٠، ترجمة الباحث.

لذا، قررت الحكومة الجزائرية تحت قيادة الرئيس هواري بومدين أخذ كل الإجراءات اللازمة من أجل تأميم المحروقات، والإعلان الرسمي عن القرار في ٢٤ فبراير ١٩٧١.[١]

**١ . فيما يخص النفط:** تضمن هذا القرار تأميم الشركات الفرنسية على حد يسمح للدولة الجزائرية من استرجاع ٥١% من رؤوس الأموال وضمان المراقبة التامة على الشركات الأجنبية التي كانت تمتلك الأغلبية أو النصف في رؤوس الأموال، بحيث تصبح الشركة الجزائرية تمتلك الأغلبية.

وبمقتضى هذا القرار، تحول كل الأملاك والحصص والحقوق والمصالح المختلفة مهما كانت طبيعتها التابعة للشركات الأجنبية في إطار الامتيازات النفطية إلى الشركة الوطنية الجزائرية سوناطراك. وذلك يهم الشركات التالية:

- الشركة الفرنسية للنفط (CFP/Algérie)
- شركة PETROPAR.
- الشركة الوطنية البترولية أكيتان (SNPA).
- شركة COPAREX.
- شركة OMNIREX.
- شركة أبحاث واستغلال النفط (EURAFREP)
- والشركة الفرنسية ـ الإفريقية للأبحاث البترولية (FRANCAREP).

وكذا ٢٢% من مصالح شركة CREPS و٢% من مصالح SOFREPAL.[٢]

**٢ . فيما يخص الغاز الطبيعي :**

تضمن هذا القرار تأميم ١٠٠% لكل المصالح المنجمية التي كانت تمتلكها كل الشركات الأجنبية في البحث واستغلال حقول الغاز الطبيعي والمنشآت التابعة لها. وهذا يهم شركة استغلال المحروقات بحاسي الرمل (SEHR). وكذا الشركات التي تستغل

---

1 - لمزيد من التفاصيل، انظر: قرار تأميم النفط بمرسوم ٦٤- ٧١ الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في ٢٤ فبراير ١٩٧١

2 - مجلة " Sonatrach a trente ans "، المرجع السابق، ص ٢١. ترجمة الباحث.

حقول الغاز في كل من " عين أم أمناس "، و"تين فويي "، و"نزلة"، و"قاسي الطويل"، و"زرزايتين"، إلى غير ذلك.

**٣ . فيما يخص نقل المحروقات عبر الأنابيب :**

تم تأميم كل المصالح الممتلكة من قبل الشركات التالية:

- الشركة البترولية للتسيير (SOPEG).
- شركة نقل الغاز الطبيعي من حاسي الرمل إلى ميناء أرزيو (SOTHRA).
- شركة نقل بترول شرق الصحراء (TRAPES).
- شركة النقل عبر الأنابيب في الصحراء " حاسي الرمل - حوض الحمراء " والتي تمتلكها كل من SN/REPAL وCFP/A.[1]

وهكذا، تحولت كل الممتلكات والمصالح التابعة للشركات الأجنبية إلى مكاسب سوناطراك التي شهدت تطوراً كبيراً في مسؤولياتها تجاه تسيير الشؤون النفطية وفي دورها الفعال قصد بلورة نموها الاقتصادي والتكنولوجي. وقد تجسدت فعاليتها بعد بضعة أشهر فقط إثر انسحاب ومغادرة الشركات الفرنسية من حقول النفط الجزائرية مع إطاراتها من مسيرين، ومهندسين، وتقنيين سامين، بحيث استطاعت الدولة الجزائرية أن تستبدلهم بإطارات وتقنيين جزائريين مهما كان مستواهم من أجل ضمان تسيير كل العمليات النفطية ومهما كانت الظروف والصعوبات التي كانوا يتلقونها في الميدان وذلك لرفع التحدّي.

وعلى أعقاب هذه العمليات المتعلقة بالتأميمات دعمت الحكومة الجزائرية كل هذه القرارات الخاصة باسترجاع السيادة على ثروات النفط والغاز بإصدار أمرية (Ordonnance) قانونية تم توقيعها من طرف رئيس الجمهورية معلناً القانون الأساسي للمحروقات يتم بموجبه تحديد الإطار الذي يجب التعامل به مع الشركات الأجنبية فيما يخص البحث، والتنقيب واستغلال المحروقات.[2]

---

1 - نفس المرجع، ص ٢١، ترجمة الباحث.

2 - انظر لمزيد من المعلومات: الأمرية رقم ٣٠ و٧١ الصادرة بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
**du 12 Avril 1971 et Ordonnance N° 71 et 71-9 du 24/02/1971), p. 228**

وهكذا، استطاعت الجزائر أن تفرض سياستها على الموارد الطاقوية عبر هذا القانون الأساسي الذي تم توقيعه في ١٢ أبريل ١٩٧١، أي في نفس السنة التي تم فيها إصدار مرسوم التأميمات.

وفيما يخص الشركات الفرنسية التي لم تقبل مفاوضات مع الطرف الجزائري في إطار هذه القوانين من قبل، استطاعت في الأخير، أن تستأنفها قصد تسوية المشاكل العالقة، ولكن هذه المرة مجبرة في إطار الأمرية الصادرة في ١٢ أبريل ١٩٧١. وتم في الأخير التوقيع على اتفاق بين الطرفين يوم ٣٠ يونيو ١٩٧١ فيما يخص الشركة الفرنسية للبترول (CFP/A) وفي ١٣ ديسمبر من نفس السنة مع الشركة الفرنسية ELF-ERAP.[1]

وفي هذا الصدد، وبعد منح سوناطراك كل المسؤوليات في كيفية تراكم الخبرات، استطاعت هذه الأخيرة أن تحصل على أرباح وعائدات معتبرة من أجل التنمية الوطنية، وبالتالي الاستمرار في النشاطات المختلفة في ميدان البحث وتطوير حقول النفط ووسائل النقل عن طريق الأنابيب، وكذا عمليات تكرير النفط، والصناعات البتروكيماوية، وشبكة التوزيع.

وقد بلغت الاستثمارات التي قامت بها سوناطراك مرحلة من التقدم أدت إلى البلوغ إلى نسبة تطور سنوي ملحوظ قدر بـ" ٣٢%. مما جعل سوناطراك تستطيع أن تبسط يدها على مراقبة ما يقارب مليون وخمس مائة كيلومتر مربع.

ورغم انسحاب الشركات الفرنسية، استطاعت سوناطراك أن تتحكم في إنتاج ٢٠ حقلاً سنوياً، واستطاعت أن تحصل على ٤٠٩ بئر جديد من فترة ١٩٧١ إلى ١٩٨٦ تمثلت في إنتاج:

- ٨٦ مليون طن من النفط.
- ٢٥٠ مليار متر مكعب من الغاز.
- و١٨ مليون طن من الكوندوسا.[2]

---

1 - انظر مجلة " Sonatrach a trente ans "، مرجع سابق، ص ٢١. تم ترجمتها من قبل الباحث.

2 - انظر: " Sonatrach a trente ans "، المرجع السابق، ص ٢٣، ترجمة الباحث.

وفي سنة ١٩٨٠، استطاعت سوناطراك أن تتحدى جميع الظروف الصعبة بسياسة التعاون والتبادل مع شركات أجنبية أخرى تبلورت في التوقيع على ١٤ اتفاق شراكة، سميت " باتفاقيات ١٩٨٠ ". مما أدى بالحكومة إلى إصدار قوانين أخرى كقانون ٨٦ / ١٤ الصادر في ١٩ / ٠٨ / ١٩٨٦، وقانون ٠١/٩١ الصادر في ١٩٩١/١٢/٠٤.

وبفضل هذه المجهودات المشتركة، استطاعت ١٣٠ شركة أجنبية أن تبرم عقوداً مع سوناطراك. ومن جملة هذه، نذكر الشركات العملاقة أمثال: ARCO وMOBIL، وBP وAGIP وPETROCANADA وكذلك PHILIPS وCFP، وANADARCO إلى غير ذلك... وفي إطار مستقبل يمتاز بالسيادة التامة.[1]

يقول الأستاذ مصطفى مقيدش في هذا الشأن: " كانت إرادة الجزائر في انتهاج سياسة مراقبة قطاع المحروقات من أولوياتها. وقد ثبت ذلك في وثائق لجبهة التحرير الوطني في اتفاقيات إفيان (EVIAN)، سنة ١٩٦٢ والتي تنص على أنّ الجزائر سترث تدريجيّا من الحكومة الفرنسية حقوقها في استغلال الثروات النفطية والمنجمية الموجودة بالصحراء الجزائرية. وكان – حسب الاتفاقيات – من ضمن التزام وواجبات الجزائر على أن تتعامل مع الشركات الفرنسية لمدّة ست سنوات وإعطائها الأولوية فيما يخص رُخص التنقيب، والبحث، واستغلال آبار النفط والموارد المنجمية، وضمان تموين آمن ومتواصل من النفط مدفوع بالعملة الفرنسية. كما أنّ الوثائق المتعلقة باتفاقية الجزائر التي تم توقيعها بالعاصمة الجزائرية في ٢٩ يوليو ١٩٦٥ سجّلت كذلك تقدماً ملحوظاً بحيث رفعت العلاقات إلى مستوى علاقات بين الدّول، " مع أنها لم تكن تماماً مرضية للطرف الجزائري.[2]

ويوضح الأستاذ مقيدش أنّ هذه الإرادة الراسخة لاستكمال السيادة الاقتصادية بعد نيل السيادة السياسية بدأت تتجسد بتعزيز المواقف الجزائرية مع أعضاء منظمة أوبك وانتهاج استراتيجية من شأنها أن توطد علاقاتها مع الدول المنتجة داخل المنظمة بصفتها كانت تمثل الدولة المنتجة العاشرة في العالم. كما أنّها كانت تلعب دوراً هاماً في إطار

---

1 - نفس المرجع، ص ٢٤، ترجمة الباحث. **SONATRACH à 30 ans (P. 24).**

2 - انظر: مصطفى مقيدش: " قطاع المحروقات "، " ترجمة الباحث".

**Mustapha Mekidéche : « Le Secteur des Hydrocarbures », Office des Publications Universitaires, L'Algérie – Alger, 1983. pp. 4-7.**

الصراع الذي كان قائماً بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة من أجل تسعير عادل ومنطقي للثروات النفطية التابعة للأقطار المصدّرة... ممّا أدّى في الأخير بالحكومة الجزائرية إلى إعلان رسمي بتأميم المحروقات في ٢٤ فبراير ١٩٧١.[1]

وبذلك، تكون الجزائر قد أنهت بدورها جميع الامتيازات النفطية والقيود الناجمة عن استغلال ثرواتها النفطية، وتمكنت هكذا من استرجاع حقوقها في مجال التنقيب والصناعة النفطية بأسلوب التأميم. كما اتخذت أسلوب الاستثمار، والتبادل، والشراكة في تنفيذ برامجها الطموحة وبيع النفط بأسعار السوق في إطار التشاور مع الدول المنتجة والمصدرة للنفط (OPEC). وبهذه الطريقة، لمست الدولة الجزائرية، على غرار الدول التي سبقتها في التأميم، أن ذلك هو الأسلوب الوحيد والأنجع لاستعادة السيادة في تسيير إنتاج وتوزيع ثرواتها النفطية وبالتالي التغلب على السيطرة الأجنبية، لاسيما الفرنسية منها والتي كانت تتعامل مع الدولة الجزائرية نفس المعاملة الاستعمارية، مثلها مثل معاملتها الجزائر إبّان الحقبة الاستعمارية.

1 - مصطفى مقيدش، نفس المرجع، ص ص ٦ – ٨.



Obeikan.com

# المبحث الثاني

# النفط وتحديات التطور العربي

ما من شك أن التدفقات النفطية في الدول العربية المنتجة للنفط أدت بالضرورة إلى التدفقات العمالية، والمالية، والتكنولوجية، والتنموية التي تولدت عنها نتيجة للزيادة الكبيرة في فوائض ومعدلات نمو دخل وإنفاق الأقطار العربية النفطية، مما أدى إلى توثيق أواصر الصلة بين الوحدات القطرية المختلفة التي يتكون منها الاقتصاد العربي.

إن تحركات الملايين من العاملين في حقول النفط من مهندسين وتقنيين وإداريين ومحاسبين وأعوان في شتى الميادين وإعادة تدوير الملايير من الدولارات النفطية بأشكال مختلفة داخل المنطقة العربية كان لها نتائج جد مهمة، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة من وجهة نظر تزايد درجة التشابك الاقتصادي والاجتماعي بين الأقطار العربية النفطية وغير النفطية.[1]

" فلا جدال أن هذه التحركات السكانية الواسعة وما يصاحبها عادة من زيادة تعرف الشعوب العربية بعضها على البعض الآخر وزيادة امتزاجها اجتماعياً وثقافياً لابد من أن يكون لها آثار بعيدة المدى على المستقبل العربي ". كذلك فإن التجدد المستمر في أشخاص المهاجرين يساعد بدوره على تحقيق درجة أكبر من الحركة والاحتكاك والتمازج بين الشعوب العربية المختلفة.[2]

ومع تدفق النفط العربي بغزارة في عدة مناطق مبعثرة في الوطن العربي، لا سيما في المناطق الصحراوية النائية الغير كثيفة بالسكان، كمنطقة الخليج، وليبيا، والجزائر، بدأت موجات من الهجرة للسكان واليد العاملة في اتجاه عكسي من المناطق الآهلة بالسكان والوديان، والأنهار، والأراضي الخصبة إلى المناطق الصحراوية المعزولة حيث

---

1 - محمود عبد الفضيل: " النفط والوحدة العربية " المرجع السابق، ص ١٤٧.

2 - عصام المنتصر: " النظام الاقتصادي العربي واستراتيجية تنميته : مدخل تحليلي، قومي، شمولي " ورقة قدمت إلى المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، بغداد (٢ – ١٢ مارس ١٩٧٨).

يتدفق " الذهب الأسود " وتتسع أبواب الرزق. وقد انبثق عن هذه التحركات والاتجاهات المعاكسة في الأقطار النفطية الصحراوية كل مقومات الحياة المدنية الحديثة من مدن، ومحلات تجارية، وطرق، وأسواق مختلفة، ومؤسسات حيوية مختلفة، ومطارات، ووسائل الاتصال، ومؤسسات تعليمية أرجعت الحيوية لهذه المناطق المعزولة. كما أخذت عواصم هذه الأقطار تكتسب مكانة تاريخية كمراكز جذب هامة للأيدي العاملة الوافدة من الأقطار العربية وغير العربية.[1]

فبالرغم من وجود العديد من القيود الإدارية والسياسية أمام انتقال العمالة فيما بين الأقطار العربية، شهدت المناطق النفطية اتجاهاً متنامياً ومتصلاً لانتقال العمالة من الأقطار غير النفطية إلى الأقطار النفطية على نطاق واسع مع زيادة اكتشاف آبار النفط والنمو الاقتصادي، والتقدم العمراني، وارتفاع أسعار النفط. أضف إلى ذلك الاستثمارات المختلفة في الميادين التكنولوجية المختلفة. وقد تزايدت حركة استيراد وتصدير اليد العاملة إلى الأقطار النفطية، على وجه الخصوص، بعد السبعينات، أي بعد فترة التأميمات البترولية من طرف الحكومات العربية وحصول هذه الأقطار على استقلالها السياسي وزيادة عائداتها من النفط بعد إجلاء الخبراء والتقنيين من هذه المناطق إثر تأميمها وتسييرها خارج نطاق سيطرة الشركات الأجنبية.[2]

إلا أن هذه الحركة المستمرة والمنتظمة للأيدي العاملة إلى أقطار الخليج أصبحت ظاهرة ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية بالغة الأهمية بالنسبة للحاضر والمستقبل العربي بحيث تبينت خطورة الحجم المطلق والوزن النسبي " للعمالة الوافدة " في تركيب قوة العمل الكلية في الأقطار العربية المهاجرة حيث صارت في ذلك الحين نسبة حرجة

---

1 - محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص ٢٨.

2 - انظر كذلك : إبراهيم سعد الدين: " الآثار السلبية للفروق الدخلية بين الأقطار العربية على التنمية في الأقطار الأقل دخلاً، حالة مصر، النفط والتعاون العربي، العدد ٣، ١٩٧٧، ص ٢٢.

**Nazli Choucri : « Migration processes among developing countries » The Middle East » paper, presented at : Meeting of the American Political Science Association, Washington, D.C, 1-4 Dec. 1997, p 13.**

تصل إلى ٨٩% في حالة الإمارات العربية المتحدة، و٨٥% في حالة قطر، و٧٩% في حالة الكويت، و٤٣ % في السعودية، و٣٨% في ليبيا.[1]

## المطلب الأول: النفط كآلية وحدوية للدول المنتجة

أثناء المؤتمر الثاني لاتحاد الاقتصاديين العرب الذي انعقد في بغداد خلال الفترة ما بين ٨ إلى ١٣ مارس ١٩٧٩، نوقشت عدة قضايا تتعلق بالتكامل الاقتصادي العربي وفكرة المشروعات العربية المشتركة، وخلص المؤتمر إلى أن "المهمة الاقتصاديةالأساسية أمام البلدان العربية هي تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية سريعة، وهذا يستوجب أساساً إقامة مشروعات عربية مشتركة كأداة أساسية لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية[2]. كما أكدت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية على أهمية المشروعات العربية المشتركة بالنسبة لحركة التكامل الاقتصادي العربي، إذ التزمت البلدان الأعضاء بموجب الفقرة (ج) من المادة التاسعة من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بـ " تنسيق الإنماء الاقتصادي، ووضع برامج لتحقيق مشاريع الإنماء العربية "المشتركة ".

وليس هناك من شك في أن صيغة " المشروع العربي المشترك " يمكن اعتبارها من أكفأ الصيغ الممكنة عملياً لدفع عملية التنمية العربية في اتجاه تنموي وتكاملي، على أن يكون ذلك ضمن إطار عملية إعادة هيكلة أوسع لأوضاع الاقتصاد العربي في مجموعه. ويعود الحماس الشديد لصيغة " المشروع العربي المشترك ' منذ أوائل الستينات حيث جرت بعض المناقشات بين الاقتصاديين والسياسيين العرب حول أهمية ومنافع هذه المشروعات لدعم مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.[3]

ومن الأسباب العديدة التي أقرها المؤتمر الثاني لاتحاد الاقتصاديين العرب أن "المشروعات العربية المشتركة تحل إلى حد كبير مشاكل التمويل والتصريف التي تعاني

---

1 - محمد غانم الرميحي: " الهجرة العربية إلى الخليج: الأسباب الاقتصادية والآثار الاجتماعية "، مجلة العربي، العدد ٢٤٤ (مارس ١٩٧٩).

2 - " أحمد فارس مراد ": " تقويم المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي "، المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٤، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨، ص ١٣٠.

3 ـ إبراهيم شحاتة: " الدولارات البترولية والمشروعات العربية المشتركة "السياسة الدولية السنة ١٢، العدد ٤٦، تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٦، ص ٦.

منها المشروعات القطرية، وتستفيد من مزايا الإنتاج الكبير عن طريق تحقيق الوفورات القطرية والإقليمية، كما أنها تحرض الآثار المضاعفة للاستثمار على المستوى القومي".[1]

في الحقيقة، إن غالبية المشروعات العربية المشتركة القائمة اليوم في الوطن العربي قد أنشئت بالفعل بعد حرب رمضان ١٩٩٣ / الموافق لأكتوبر ١٩٧٣ وإثر عمليات التأميمات النفطية وحصول الحكومات العربية على استقلالها السياسي والاقتصادي وزيادة العائدات من النفط بعد ارتفاع الأسعار بصفة كانت تعتبر مفيدة ذات الوقت. كما ظهرت هذه المشروعات العربية المشتركة التي كانت سمة من سمات الوحدة العربية في "ظل الحقبة النفطية الجديدة " آنذاك، وكجزء من الحركة العامة لتدوير " الدولارات النفطية " (Petro-Dollars) في الوطن العربي.

وحيث أن المشروعات العربية المشتركة تعد من أهم صور التدفقات الاستثمارية لأغراض التملك (Equity Investment) في المنطقة العربية، فإن الهدف من دراستنا هذه هو تقويم الخطوات التي تم اتخاذها في مجال تأسيس هذه المشروعات. وذلك بغرض تحديد موقعها ضمن الحركة العامة لانسياب الأموال النفطية بين الأقطار العربية. إذ أن هذا الشكل الذي تأخذه حركة انسياب الأموال النفطية لا يقل، بل قد يفوق، في الأهمية الأشكال الأخرى لانسياب الأموال النفطية العربية في شكل قروض إنمائية وإعانات مالية حكومية أو استثمارات مباشرة.[2]

والجدير بالذكر، حسب الاقتصاديين والسياسيين العرب، أن هذه الصيغة من التعامل بين الدول العربية ضمن " المشروعات العربية المشتركة " هي من أهم أدوات السياسة الاقتصادية العربية المشتركة المؤدّية إلى تحقيق الأهداف التكاملية.

ويشير محمود عبد الفضيل[3] في هذا الشأن إلى أن " المشروع المشترك بالنسبة لدول العجز[4] صيغة تسمح بالتحرر من الأعباء المالية المتمثلة في خدمة الديون، وخاصة تلك

---

1 - أحمد فارس مراد، مرجع سابق، ص ١٣٣.

2 - محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص ١٢٤.

3 - نفس المرجع، ص ١٢٤.

4 - الأقطار العربية المستوردة لرأس المال.

الدول المثقلة بعبء الديون الخارجية. وبالنسبة لدول الفائض[1] ـ يضيف عبد الفضيل ـ فإن هذا الضرب من الاستثمار يشركها في امتلاك التسهيلات الإنتاجية في المنطقة العربية بحيث لا تكون فقط جهات مقرضة للأموال. إذ أن مفهوم المشروع المشترك " هو من المرونة بحيث يتماشى مع مختلف الظروف والاعتبارات، إذ يمكن أن يأتي على هيئة شركة قابضة تمتلك أسهماً أو حصصاً في مشاريع إقليمية، كما يمكن أن يأتي على صورة إسهام مباشر على مستوى عمليات الإنتاج والتوزيع ذاتها ".[2]

وفعلاً، بهذه الصيغة، فإن التكامل في الموارد والمصالح والأسواق بين الأطراف المؤسسة لمشروعات عربية مشتركة يتأكد بشكل واضح من خلال توفير الفرصة الأنسب لتلاقي اقتصاديات مجموعة الأقطار العربية النفطية، التي تتراكم لديها موارد مالية أكبر من طاقتها على الاستيعاب، بتلك التي تعاني من النقص في الموارد المالية وتتوافر لديها فرص أكبر للاستثمار والمقدرة على الاستيعاب. وبهذا، فإن صيغة المشروع العربي المشترك تأتي كحل أمثل لمشكلات الطرفين.[3]

كذلك، يرى الدكتور إلياس غنطوس أن فكرة " المشروع العربي المشترك " هي فكرة إيجابية " من حيث أنها تجمع عناصر إنتاج من أكثر من بلد واحد وتسعى للاستفادة المثلى من الموارد المتاحة، وبالتالي، زيادة الإنتاج والعمل في نطاق سوق واسعة".[4]

اهتم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، في مجال تطبيقه أسلوب التنسيق القطاعي بإقامة مشروعات عربية مشتركة في مجالات الأنشطة الإنتاجية والخدماتية، تأخذ شكل الشركات القابضة وتتولى إنشاء مشروعات عربية كبيرة أو المساهمة في

---

1 - الأقطار العربية المصدرة لرأس المال.

2 - حكمت شريف النشاشيبي: " المؤسسات والمراكز المالية العربية تشترك فعلياً في جهود التنمية الإقليمية "، نشرة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، السنة ٣، العدد ٦، يونيو ١٩٧٧، ص ٢١.

3 - جامعة الدول العربية: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة، المشروعات العربية والمشروعات العربية الدولية المشتركة، حصر وتبويب، ومقدمة تحليلية، القاهرة، الجامعة ١٩٧٧، ص ٩

4 - إلياس غنطوس: " دور المشروعات المشتركة في التكامل الاقتصادي العربي "، المستقبل العربي "، السنة ٧، العدد ٦٦، (أغسطس ١٩٨٤)، ص ١٩.

مشروعات قائمة وذلك على أسس اقتصادية وتكنولوجية حديثة تستطيع أن تواجه بكفاءة الاحتياجات المتزايدة للسوق العربية.

وتعتبر صيغة المشروعات العربية من أهم الإنجازات التي حققها مجلس الوحدة الاقتصاديةالعربية لاعتبارات ثلاثة أساسية:

### الاعتبار الأول: أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية العربية

أن صيغة المشروع المشترك أداة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصاديةالعربية، وذلك لقدرتها على تجميع الموارد العربية القومية وعلى استغلالها استغلالاً أمثل، وعلى إقامة المشروعات الكبيرة التي تحتاج إلى موارد مالية وفنية ضخمة، وإلى أسواق واسعة، مما لا تقدر عليه دولة بمفردها. ومما يوضح أهمية المشروعات المشتركة في هذا المجال أن عمليات التنمية القطرية لم تستطع الارتفاع إلى المستوى اللازم لاستغلال الموارد الاقتصاديةالعربية.

### الاعتبار الثاني: أداة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية

أن صيغة المشروعات العربية المشتركة تعتبر أداة فعالة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ولإزالة العقبات من أمامه، وذلك بما تضمنه من تحقيق المصالح المشتركة لعدد من الدول. وهو ما يجنبها الاعتراضات التي تواجه عادة المشروعات الأجنبية، وبما تضمنه من التنسيق الإقليمي وتقسيم العمل على المستوى العربي، والمقدرة الإنتاجية وتنشيط التبادل التجاري.

### الاعتبار الثالث: أداة لحل التناقض والمشكلات بين الدول العربية

أن المشروعات العربية المشتركة تعتبر إحدى الصيغ الفعالة لحل التناقض القائم في المشكلات بين البلاد العربية ذات الفائض، وهي التي تتراكم لديها موارد مالية أكبر من فرص الاستثمار ومن قدرتها على الاستيعاب، وبين البلاد العربية ذات العجز، وهي تلك التي تعاني نقص الموارد المالية بالقياس إلى فرص الاستثمار وإلى قدرتها على الاستيعاب.

هذا بالإضافة إلى ما تقوم به هذه الشركات من خلق لفرص عمل جديدة والعمل على تشجيع رؤوس الأموال العربية للاستثمار في مشروعات تجارية تقوم على أسس تجارية.[1]

وفي هذا الإطار، تم إنشاء أربع شركات عربية قابضة وهي:

**١ـ الشركة العربية للتعدين:**

تأسست الشركة عام ١٩٧٥ بموجب قرار المجلس رقم ٦٦١/و٢٣ بتاريخ١٩٧٤/٠٦/٠١ وتم إقرار نظامها الأساسي بتاريخ ١٩٧٥/٠٨/٠٢. وتساهم الشركة في إثني عشر مشروعاً في ست دول عربية : هي الأردن – تونس – الصومال – العراق – موريتانيا – اليمن. وتوزع هذه الاستثمارات في مجالات وقطاعات مختلفة في حقل التعدين والصناعات المرتبطة به وذلك على النحو التالي :

خامات الأسمدة ٤٣,٧%

الحديد والصلب ٢٩,٦%

الصخور والكيماويات ١٣,٨%

معادن ماسية ونفيسة ١٢,٩%

**٢ـ الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية:**

تمّ إنشاء الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية بموجب القرار رقم ٦٨٨ عام ١٩٧٥، برأسمال قدره ستون مليون دينار كويتي مقسم إلى ستة آلاف سهم قيمة السهم عشرة آلاف دينار كويتي. وتقوم الشركة بجميع الأعمال في مجال إنتاج وتسويق الخامات الدوائية والمستحضرات الطبية ومستلزمات الإنتاج والأجهزة الطبية في مجالات مثل:[2]

- ❖ إنتاج الكيمياويات الدوائية.
- ❖ إنتاج مستلزمات التعبئة والتغليف.

---

1 - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية : " الشركات العربية المشتركة " ( ٢٠٠٨ / ٠٧ / ٢٣ )
**www.caeu.org.eg/arabic/achevements**

2 - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (القرار رقم ٦٨٨ سنة ١٩٧٥).



obeikan.com

❖ إنتاج الأدوية البشرية والبيطرية وإضافات الأعلاف.

❖ المساهمة في تنمية الصناعات الدوائية والبحوث العلمية والاهتمام بالتدريب وإعداد كوادر علمية ماهرة لسد حاجة الدول العربية بمثل هذه التخصصات.

### ٣ـ الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية :

أنشئت الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية بموجب قرار المجلس رقم ٦٦١/و٢٣ بتاريخ ١٩٧٤/٠٦/١٠ برأسمال قدره ٥٠ مليون دينار كويتي تمت زيادته إلى ٦٠ مليون دينار كويتي ومدتها ٥٠ سنة قابلة للتجديد، واختيرت دمشق مقراً لها.

تسعى الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية إلى تقليص الفجوة القائمة في الوطن العربي من المنتجات الغذائية ومستلزمات إنتاجها، وقد واصلت الشركة مسيرتها الإنتاجية في الدول العربية المستضيفة لها، وعملت على زيادة وتوثيق التكامل بين مشاريعها المختلفة والاعتماد على الذات، والتركيز على الاستفادة من الميزة النسبية لبلد المقر للمشاريع الإنتاجية، وتطوير تحديث مشاريعها. وقد وجهت الشركة أموالها للاستثمار في مشاريع إنتاجية بلغ حجمها في بداية سنة ٢٠٠٠ ما يعادل ٢٦٦,٦٢ مليون دولار أمريكي يمثل نسبة ١١٦,٨% من رأس مال الشركة المدفوع.[1]

### ٤ـ الشركة العربية للاستثمارات الصناعية :

تأسست الشركة بموجب قرار المجلس رقم ٧٤٤/د ٢٧ بتاريخ ١٩٧٦/٠٦/٢٧ وعقدت أول اجتماع لجمعيتها العمومية بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٢.

رأس المال المصرح به ١٥٠ مليون دينار عراقي مقسم على ١٥٠٠٠ سهم، قيمة السهم ١٠٠٠٠ د.ع.

أوكل لهذه الشركة مهمة تأسيس وإنشاء وتمويل وامتلاك مشاريع وشركات صناعية في الوطن العربي وإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات التي

1 - مجلس الوحدة الاقتصادية العربيّة (القرار رقم ٦٧٨ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٠٥).

ترى ضرورة إقامتها أو الإسهام في تمويلها وترويجها بالاتفاق مع الحكومات العربية ومقرها في بغداد.[1]

كان عدد المشروعات العربية المشتركة التي تم تأسيسها حتى مطلع عام ١٩٧٧، ١٤٢ مشروعاً عربياً ودولياً مشتركاً تم حصره، بينما بلغ عدد المشروعات الصناعية العربية المشتركة نحو ٩٣ مشروعاً حتى نهاية عام ١٩٨٢، تبلغ مجموع رؤوس أموالها ٤,٨ مليار دولار أمريكي.[2]

وهكذا، عملاً بالمادة الأولى من اتفاقية الوحدة الاقتصاديةالعربيّة، وتنفيذاً لقرار المجلس رقم ١١٥٠ المنعقد بتاريخ ٢٠٠١/٠٦/٠٧، قام المجلس بإنشاء خارطة استثمارية تتضمن المشروعات الاستثمارية (فرص الاستثمار). ولهذا الغرض فقد تمت مفاتحة كافة الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك (منظمات واتحادات وشركات عربية مشتركة) لموافاتها بما لديها من مشروعات استثمارية ترغب بترويجها وتمويلها من خلال مؤسسات التمويل العربية والمستثمرين العرب وتنفيذها في صيغة مشروعات قطرية أو مشروعات مشتركة، بلغ عدد المشروعات المقترحة حوالي (٤٠٠٠) مشروع سنة ٢٠٠٣.[3] إذن، حينما قررت منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط توسيع قاعدة العضوية في المنظمة، بحيث يكون النفط مصدراً مهماً للدخل القومي للقطر العضو بدلاً من كونه المصدر الرئيسي للدخل القومي، فتحت بذلك المجال الرشيد وتنسيق السياسات المتعلقة بقطاع النفط العربي في جملته، دون قصره على مجموعة صغيرة من الأقطار العربية المتميزة في سوق تصدير النفط، وذلك لصالح ترشيد دور قطاع النفط في بنية الاقتصاد العربي التكاملي.[4]

---

1 - مجلس الوحدة الاقتصاديةالعربية، مرجع سابق. (قرار رقم ٧٤٤ / د ٢٧ بتاريخ ١٩٧٦/٠٦/٢٧).

2 - سميح مسعود، " عرض عام للمشروعات الصناعية العربية حسب المجالات التي تغطيها "، ورقة قدمت إلى ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، الدوحة، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢، تحرير أحمد جامع، القاهرة، جامعة الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصاديةالعربية، ١٩٧٦، ص ٤٢.

3 - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، مرجع سابق (الأمانة العامة)، إنجازات المجلس.

4 - انظر: " صناعة التكرير وتبادل المنتجات النفطية في الأقطار العربية"، نشرة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، السنة ٣ (آذار / مارس ١٩٨٤)،، كلمة العدد، وأهمية التحويل في المصافي العربية، نشرة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، السنة ١٠، العدد ٧ (تموز/ يوليو ١٩٨٤)، كلمة العدد.

إذ أن المنافع المشتركة لهذه المجهودات لن تقتصر على حماية المصالح الذاتية لمجموعة الأقطار العربية المصدرة للنفط. فالأقطار العربية العشرة التي تتكون منها المنظمة تمثل قاعدة واسعة للعمل العربي المشترك المنظم والذي يستند إلى ترابط المصالح في قطاع النفط في دعم عملية النمو والتنمية في معظم هذه الأقطار.

وأخيرا تبقى هناك قضية مهمة تحتاج لإيضاح في ضوء مسيرة الأحداث في ظل ما يسمى " بالحقبة النفطية الجديدة " عند الدول العربية و" بالصدمة النفطية " عند المستهلكين الغربيين. وهي تتعلق بطبيعة ودور التدفقات العمالية والمالية فيما بين الأقطار "النفطية" و"غير النفطية"، والتي ساعدت على نسج شبكة متنامية من علاقات التشابك الاقتصادي والسياسي فيما بين المجموعتين من البلدان.

فأموال النفط العربي قد لعبت بلا شك دوراً ملموساً لا يمكن إنكاره في نسج نمط جديد من علاقات التشابك الاقتصادي العربي في مجال التدفقات المالية والعمالية والسلعية والتكنولوجية، وهذا النسيج من العلاقات الاقتصادية العربية له أوجه إيجابية وسلبية تتعايش جنباً إلى جنب في تضاريس الواقع العربي الراهن. ولذا فإن النظرة إلى هذا النوع من علاقات التشابك الاقتصادي لابد لها من أن تكون جدلية حتى تكون علمية وتاريخية في آن واحد.[1] إذ أنها في آخر الأمر كانت تفرض ضرورة الدفاع القومي والتنمية العربية المستقلة التي تقتضي حتمية تحويل النفط وأمواله وبدون شك تكنولوجيته وتطوير منشآته وأمواله إلى آلية وحدوية، بالرغم من أن عناصر السياسة وصنع القرار لتحقيق ذلك لم تتوافر بكاملها. وما زال هناك العديد من العقبات التي لا زالت تقف في طريق الوحدة الاقتصادية والسياسية الحرة والكاملة لاتباع المثال المعمول به عند الكتل الأخرى المتقدمة مثل الاتحاد الأوروبي (EU)، أو الاتحاد الأمريكي الشمالي (NAFTA) أو حتى الاتحاد الآسيوي (ASEAN)، لاسيما فيما يخص اعتماد العديد من البرامج الصناعية المشتركة وخاصة في المجالات المعدنية، والهندسية، والصناعات الكيماوية، والاتصالات الجمركية والحركات البشرية ما بين الدول العربية.

1 - د. محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص ١٩٨.

## المطلب الثاني: تأثير الكارتل العالمي على السياسات النفطية العربية

قبل أن نتطرق لدراسة هذا الموضوع الخاص بالكارتل وبسط قيوده على السياسة العربية والتأثير عليها في شتى المجالات، بودنا أن نعرف بمفهوم " الكارتل" موضوع بحثنا.

إن مفهوم الكارتل هو من المفاهيم التحليلية التي برزت في أدبيات العلاقات الدولية بحيث صارت تحدد نمط العلاقات بين الأنظمة أو الدول ونظام الكارتل بمفهومه السياسي والاقتصادي، حيث صارت هناك باستمرار قيود بنيوية ونظامية على سياسات وخيارات الدول التي تقع ضمن التأثير الجغرافي أو الاقتصادي والمرتبط بالمصالح الحيوية للكارتل.

إن مصطلح (Cartel) مشتق من كلمة (Charta) اللاتينية التي تعني " ميثاق "، والكارتل هو الحلف الاحتكاري الذي يتم بين عدة منشآت يظل بعضها مستقلاً عن بعض رغم وجود اتفاق يلزمها جميعاً بالعمل على تحديد أو إزالة المنافسة فيما بينها. قد يتساءل البعض عن الفرق الموجود بين الكارتل ومصطلح التروست (Trust) التي تبدو معانيها متشابهة نوعا ما. إن التروست (Trust) عبارة عن مجموعة منشآت تخضع لإدارة موحدة بينما، وكما أشرنا إلى ذلك، الكارتل هو حلف احتكاري بين عدة منشآت مستقلة بعضها عن البعض يربطها اتفاق(Charta) ويلزمها بالعمل وفق بعض القيود المتفق عليها قصد الحصول على أهداف معينة تضمن المصالح المشتركة.[1]

وتتعهد المنشآت الأعضاء في الكارتل بالعمل على تقاسم الأسواق أو على تحديد كمية المنتوجات أو أسعار البيع أو عليها كلها. بحيث وإن كانت المنشآت المذكورة تنتج وتبيع منتوجاتها بشكل مستقل فيظل بعضها مربوطاً ببعض بحلف مشترك لأجل قد يطول أو يقصر حسب الاتفاق، بحيث إذا أخلت إحداها بأي بند من بنود الاتفاق تتعرض لعقوبات مالية ثقيلة. وقد يكون الكارتل دولياً يكون مجال عمله السوق الدولية كما

1 - شبكة " النبأ المعلوماتية " ( ٠٢ مارس ٢٠٠٨م / ٢٣ صفر ١٤٢٩ هـ. www.annabaa.org

هو الحال للكارتل النفطي الذي يضم عدة شركات يتحالف بعضها مع بعض للسيطرة على السوق العالمية للنفط بتحكمها في الأسعار زيادة أو نقصاناً.[1]

وقد تناقص دور كارتل النفط منذ إنشاء منظمة أوبك التي أصبحت هي بدورها تكون كارتلاً لهذه الدول في نظر الدول المستهلكة. كما تناقص كذلك دور شركات الكارتل منذ أن أصبحت معظم الدول النفطية تتحكم في إنتاج النفط وصناعته وتسويقه لاسيما بعد فترة التأميمات وإنشاء الشركات النفطية الوطنية.

وقد يكون مجال عمل الكارتل ضمن الحدود الوطنية، بحيث يمكن بعض القوى الاقتصادية(الأوليغارشية المالية) من التحكم في الدورة الاقتصاديةبمجموعها، وذلك بإحكام قبضتها على رؤوس الأموال والاستثمارات واليد العاملة ومصادر التمويل والأسواق... إلخ.

وتجدر الإشارة إلى أن الكارتل لا يتم إلا بين المنشآت الكبرى المتقاربة الأحجام والتي تنتج نفس المنتوجات أو المنتوجات المتشابهة والمكملة لبعضها.[2]

ومنذ القديم كانت الحكومات بمختلف مذاهبها تعمل على محاربة الكارتل والتحالفات الاقتصاديةالاحتكارية التي تريد عرقلة " المنافسة النزيهة " كما يسميها منظرو اقتصاد الحرب. فأول قوانين ضد التحالفات الاحتكارية صدرت في الولايات المتحدة في نهاية القرن التاسع عشر. فقد ظهر أولاً قانون شرمان في ١٨٩٠، ثم قانون كلايتون في ١٩١٤، ثم تأسست في السنة نفسها هيئة فدرالية لمحاربة التحالفات. واستمرت المجابهة للتحالفات القوية إلى أن أتت حكومة الرئيس روزفلت وأصدرت تشريعات لتخفيف القيود عن التحالفات بل ولتشجيعها، ولكن المحاولات الرامية لاحتواء الكارتلات باءت بالفشل، الأمر الذي يجعل مختلف الحكومات اللاحقة تعود لسياسة مجابهة الكارتلات معتمدة في ذلك على الهيئة الفدرالية التي تعمد إلى فرض عقوباتها الزجرية عند حدوث مخالفات مثل:

---

1 - ولقد رأينا ذلك في الفصل الأول المبحث الثالث المتعلق بالدول الصناعية الغربية واحتكارها على النفط، وكذلك في الفصل الرابع الخاص بالنفط والتجارة الدولية (المبحث الأول).

2 - شبكة النبأ المعلوماتية (٢٣ صفر ١٤٢٩ هـ / الموافق لـ ٠٢ مارس / آذار ٢٠٠٨م) www.annabaa.org

- فرض أسعار تعسفية.

- إيجاد منافسة غير نزيهة بين الموزعين.

- وتخصيص البعض بعقود امتياز والدعاية الكاذبة والمضللة.[1]

لقد كانت أضخم امبراطورية اقتصادية في ألمانيا في النصف الأول من القرن العشرين هي مجموعة الألوان للمصالح وباختصار IG " ـ للألوان ". وهي اتحاد من شركات Hoechst، Bayer، BASF، وشركات كيميائية ودوائية أخرى. ويُعدّ هذا الكارتل أكبر ممول للحملة الانتخابية لهتلر. وكانت بعد وصوله للحكم أكبر مستفيد من حملة الغزو الألمانية في الحرب العالمية الثانية. إذ زودتها مصانع الكارتل بالمواد المتفجرة والوقود الصناعي بنسبة ١٠٠%.

وخلصت لجنة تحقيق أمريكية عام ١٩٤٦ إلى القول بأنه لولا كارتل IG للألوان لما قامت الحرب العالمية الثانية.

وربما يرجع ذلك إلى أن الكارتل الألماني يختلف نسبياً من حيث أنه أكثر انضباطاً وتقيداً بالقوانين التي يضعها المسؤولون من ناحية، وروح الانضباط العالية السائدة في المجتمع الألماني من ناحية أخرى، بحيث يظل الاحتكار أقل نسبياً مما هو عليه في الدول الأخرى.

واتبعت بريطانيا السياسة نفسها في مجابهة الكارتل، فأصدرت قوانين في ذلك الشأن مثل قانون ١٩٤٨ الذي أصدرته حكومة العمال، وقانون ١٩٥٦ الذي صدر في عهد حكومة المحافظين.[2]

أما في فرنسا فقد ألغيت التحالفات الاحتكارية منذ ١٧٩١ إبان الثورة الفرنسية بصدور القانون الشهير المعروف باسم (Le Chapelier)، ولكن لم تأت سنة ١٨٦٤ حتى ألغي ذلك القانون وعوض بآخر يسمح بإقامة مختلف أنواع التجمعات والتكتلات. وفي مطلع القرن العشرين صدر قانونان يعاقبان اللجوء إلى التكتلات التي ترفع أو

---

1 ـ المرجع السابق، " شبكة النبأ المعلوماتية ".

2 - المرجع السابق.

تخفض الأسعار بشكل مصطنع أو تلجأ إلى وسائل لا تراعي القانون الطبيعي للعرض والطلب للحصول على الأرباح، ثم تأسست لجنة خاصة لمحاكمة التحالفات الاحتكارية.

كما نص ميثاق المجموعة الأوروبية على حرية المنافسة وأدان كل الممارسات التي من شأنها عرقلة المنافسة الحرة والنزيهة. كما توجد ضمن السوق الأوروبية المشتركة لجنة خاصة لمحاكمة الكارتل. وقد تبلغ العقوبة المفروضة على المخالفين حتى مليون وحدة حسابية أو ١٠% من رقم أعمال (رقم المبيعات) المنشأة المدانة ويقع التشهير بها لدى الدول الأعضاء. ولكن الواقع يظهر أن كل تلك القرارات تظل حبراً على ورق لأسباب عملية (صعوبة التحقيق في المخالفات) ولأسباب سياسية.[1]

وما دام موضوع دراستنا يتعلق بدور الكارتل العالمي في ميدان النفط ومدى سيطرته على الإنتاج والتسويق النفطي في العالم النفطي وبالخصوص في منطقة الخليج، يجدر بنا التذكير إلى أن النفط يحتل المركز الأول بين جميع مصادر الطاقة والثروات الأخرى، وهو سبب الصراع الدائم بين الدول الكبرى الصناعية في ما بينها ومع الدول المنتجة، وجاءت أهميته هذه، كما ذكرناه آنفاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية والدور الذي لعبه فيها النفط من تسهيلات إمدادية لقوات التحالف ونقلها، وحتى قوات المحور حيث كانت تعتبر مادة أي تحرك لهذه القوات إلا عن طريق التمويل بالنفط، وكذلك الشأن لكل الحروب الأخرى التي تلت الحرب العالمية الثانية.

فكان ظهور الشركات الاحتكارية أو الكارتل كإحدى الوسائل للضغط على الدول المنتجة للنفط، والتحكم في إنتاجه في الآبار حيث يتم اكتشافه عبر العالم بدون حدود جغرافية أو سياسية لذلك.

ومعلوم أنه منذ بداية القرن العشرين، برز اسم الشركات العظمى المعروفة باسم " الشقيقات السبع " حيث بدأت تسيطر سيطرة كاملة على التنقيب والإنتاج والتسويق في الخارطة النفطية العالمية عموماً وفي منطقة الشرق الأوسط بصورة خاصة، كأكبر تنظيم احتكاري (كارتل) على المستوى العالمي.[2]

---

1 - المرجع السابق.

2 - راجع الشركات النفطية متعددة الجنسيات في الفصل الثالث المبحث الأول من دراستنا هذه.

ارتبطت مجموعة من الاتفاقيات الدولية والسرية بالوقت نفسه بتنظيم الاحتكار الدولي على مجمل الصناعة النفطية العالمية. وقد جاء تشكيل هذا الكارتل النفطي العالمي في نهاية مؤتمر عقده رؤساء ثلاث شركات نفطية كبرى وهي ستاندرد أويل أوف نيوجرسي، والشركة الأنجلو ـ إيرانية، وروايال دوتش- شل في قلعة أكناكاري (ACKNACARY) باسكتلندا وعرفت هذه الاتفاقية باتفاقية " أكناكاري " حيث اتفق قادتها على كثير من المبادئ الضرورية للصناعة النفطية العالمية والتي انضم إليها بقية الشقيقات السبع والشركات الكبرى فيما بعد مع التركيز في مجال تسعير النفط الخام وتقسيم الأسواق لصالح الشركات وحكوماتها ـ الأم في الوقت نفسه.[1]

وعلى إثر قيود الكارتل العالمي على الثروات النفطية وتحديد أسعار النفط من جانب واحد، بدأت حكومات الأقطار المنتجة والمصدرة للنفط تدرك ضرورة إيجاد تجمع نفطي لمواجهة تلك الشركات وحكوماتها تكون له قوته الجماعية من أجل الحفاظ على الثروات النفطية باعتبارهم هم أصحابها الحقيقيون كبداية لسيطرتهم على هذا المورد الحيوي.[2]

وعلى هذا الأساس، تم الإعلان عن تاسيس منظمة الأقطار المصدرة للنفط (OPEC) إثر اجتماع عقد في بغداد يوم ١٤ / ٠٩ / ١٩٦٠ ... وذلك من أجل رعاية مصالحها وكان السبب الأساسي التكتل في مواجهة الشركات النفطية الاحتكارية، مما جعل هذا التكتل يكون نوعاً من الكارتل المضاد.[3]

يقول د. عبد الخالق عبد الله : " لم يكسب النفط ضخامة لعائداته وصناعاته وشركاته وأزماته وإنما أضفى القوة والهالة لكل المنظمات المرتبطة به وخاصة منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) التي تحولت خلال فترة وجيزة، وخاصة بعد عام ١٩٧٣،

---

1 - لمزيد من التفاصيل: انظر: المبحث الثالث من الفصل الأول لدراستنا هذه والمتعلق بفكرة هنري ديترينج الهولندي رئيس إدارة دوتش شال لسياسة الاحتكار..

2 ـ عبد المجيد شهاب: " الأسس السليمة لتسعير البترول الخام، بحث في ندوة البترول العربي والآفاق المستقبلية لمشكلة الطاقة، بغداد، ١٩٧٦.

3 - للإشارة ، فإن الإكوادور والغابون العضوان ١٢ و١٣ قد انسحبا من المنظمة على التوالي عام ١٩٩٢ و١٩٩٦، وقد انسحبت إندونيسيا في خريف ٢٠٠٨ نظراً لتقلص إنتاجها النفطي، ليبقى عدد أعضاء أوبك عشرة فقط.

إلى قوة كاسحة ومنافسة للشركات النفطية العملاقة. لقد فرضت الأوبك، واقعاً نفطياً جديداً وأحدثت تحولات بنيوية ملموسة في مجمل العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب. ويضيف نفس الكاتب قائلاً : " أخذ العالم يعترف فجأة بدور الأوبك ويهتم بشكل خاص بالقرارات النفطية الصادرة عن دول النظام الإقليمي الخليجي التي أصبحت قرارات حيوية بالنسبة إلى اقتصاديات الدول الصناعية ".

لقد تحولت الأوبك، ونتيجة ما تحقق لها من نجاحات، إلى رمز في العالم المعاصر وأصبحت مصدر قوة لكل دول الجنوب التي كانت تتعاطف مع دول الخليج في تصدّيها لهيمنة الشركات النفطية ورفع الأسعار وتحديد الإنتاج وإعلان المقاطعة النفطية عام ١٩٧٣، وهي جميعاً قرارات جسدت قوة النفط وضخامة كل ما يرتبط به من مؤسسات وسياسات ".[١]

كما يقول محمود عبد الفضيل في كتابه، " النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية ": لقد جاء قرار رفع أسعار النفط الخام أربعة أضعاف ليضرب مثالاً هاماً لما يمكن إحداثه من تغيير ملموس في ميزان القوى بين الدول الصناعية الغنية والدول المصدرة للسلع الأولية، إذ أتاح هذا القرار آفاقاً جديدة لإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية... واتضح ضخامة ما يمكن أن تحصل عليه مجموعة من البلدان المصدرة لسلعة استراتيجية إذا ما تمكنت من الإمساك بزمام السوق العالمية ".[٢]

ثم تعاظم بعد ذلك دور الشركات النفطية الوطنية التابعة للدول المصدرة للنفط حيث أخذت تنمو نمواً سريعاً وأخذت تتوسع في عملياتها التقنية الداخلية وفنيات التكرير والتسويق وحتى في الاستثمارات الخارجية بعدما أخذت من التجربة المكسيكية والفنزويلية.

وهكذا جاء تولي شركات النفط الوطنية زمام السيطرة ليس في مرحلة الإنتاج فحسب، بل وعلى القطاع النفطي ككل. كذلك جاء الانتشار العالمي لبعض منها كمؤشر مهم على بروز النظام النفطي العالمي الجديد الذي أخذ يتمحور حول الحقول

---

1 ـ د. عبد الخالق عبد الله: النظام الإقليمي الخليجي، مرجع سابق، ص ٨٥.

2 - انظر: محمود عبد الفضيل: " النفط المشكلات المعاصرة للتنمية العربية"، سلسلة المعرفة، ١٦ . الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٦، ص ١٥.

النفطية العملاقة في دول النظام الإقليمي الخليجي الذي حل محل النظام النفطي العالمي القديم.[1]

لكن كل ذلك لا يعني مطلقاً أن الشركات العظمى (Cartel) قد انتهى دورها أو قوتها أو أن الولايات المتحدة قد انتهت كقوة فاعلة في النظام النفطي العالمي الجديد الذي برز عام١٩٧٣. لا زالت الولايات المتحدة قوة نفطية بحكم كونها أكبر دول العالم استهلاكا للنفط. وبحكم كونها أكبر سوق نفطية، وبحكم امتلاكها أوسع شبكة من التقنيات النفطية، وخبرتها النفطية الطويلة، وكونها مقراً لأكبر عدد من الشركات النفطية العالمية، وقدرتها على إنتاج أكثر من ٠٧ ملايين برميل من النفط يومياً، مع العلم أنها أول مستهلك (١٩,٧ مليون برميل يومياً) وثاني منتج في العالم.[2]

لقد ارتبطت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ بروزها كقوة اقتصادية أولى بالنفط، ولا زالت مصرة على إدارة شؤون النفط حتى ولو لم يكن هذا النفط ملكاً لها. لقد نقلت الولايات المتحدة قوتها ومعها الكارتل النفطي إلى حيث مركز الثقل النفطي العالمي. أخذت تتصرف " كقوة خليجية "، بل إنها تتصرف وكأنها القوة الأولى والأهم في هذه المنطقة. إنها تدير شؤونه وتؤثر في قراراته بما في ذلك قراراته النفطية حيث " باتت واشنطن متحكمة بالقرار النفطي الخليجي أكثر من أي وقت مضى ".[3]

هناك أيضا كارتل من نوع آخر تم تأسيسه إثر نجاح دول أوبك في السبعينات لمواجهة هذه المنظمة في أعقاب ما سمي عند الغربيين " بأزمة الطاقة " في حرب رمضان ١٣٩٣ هـ / أكتوبر ١٩٧٣م، وحظر تصدير النفط على الدول التي ساندت إسرائيل أثناء هذه الحرب[4]، وهو إنشاء الوكالة الدولية للطاقة. وذلك لمواجهة تكتل الدول المصدرة

---

1 - د. عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص ١١٠.

2 - انظر: **U.S. Dept of Energy, Energy Information Administration (EIA), Annual Energy.Review 2001, Washington, p. 127.**

3 - عبد الرحمن محمد النعيمي: " الصراع على الخليج " المركز العربي الجديد للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٢، ص ١١٥.

4 - انظر: علي خليفة الكواري: " استراتيجية وكالة الطاقة الدولية "، المستقبل العربي، السنة ١٢، العدد ١٢، بيروت، أيلول / سبتمبر ١٩٨٩.

للنفط (أوبك) أو (كارتل الدول المصدرة) من جهة، ومن جهة أخرى من أجل إعادة السيطرة على الأسواق النفطية وتحويلها إلى سوق المستهلكين.

الحديث عن قيود الكارتل النفطي في حقيقته حديث عن تطور الهيمنة الغربية، لاسيما الأمريكية على المنطقة العربية بشكل عام وثرواتها الطاقوية.

يقول الكاتب محمد النيرب في مقال كتبه تحت عنوان: " مراحل سقوط النظام السعودي في دائرة النفوذ الأمريكي ":

" إن الاهتمام الغربي وخاصة الأمريكي لم يكن منفصلاً عن مجمل الحركة السياسية في المنطقة والتطورات التي حدثت نتيجة المواجهات الغربية لتثبيت "المصالح" التي أوجدها تطور النظام الرأسمالي وظهور الثورة البلشفية في روسيا ثم تراجع الاتحاد السوفياتي عن المنطقة. كما أن الحديث عن سقوط النظام السعودي في دائرة النفوذ الأمريكي يقودنا إلى بيان التغيير الذي يمكن رصده على حساب التراجع في التطور التاريخي على الأقل في مسيرة الشعوب في الحالات العادية التي تتطور بها الشعوب دون مؤثر خارجي. لهذا يرى الكثير من المراقبين الاجتماعيين أن وجود الثروات الهائلة في الجزيرة أصبحت العقبة الكبرى في هذا التطور لأنها استخدمت سلاحاً بيد سلطة أمية لا تعرف غير التبعية السياسية ولا تعرف غير السيف عاملاً حاسماً في حل أبسط مشكلة سياسية أو اجتماعية ".[1]

كما أن معرفة العلاقة بين النظام السعودي والولايات المتحدة يظهر لنا في نفاق الغرب من خلال التناقض بين ما يدعيه برغبته في تطوير الشعوب الفقيرة وإشاعة الديمقراطية في الوقت الذي يدعم النظام السعودي الذي يحمل كل مساوئ الأنظمة الدكتاتورية في العالم " يضيف نفس الكاتب.[2]

وقد كنا فيما سبق أشرنا إلى مدى تطور الصراع بين الشركات البريطانية والفرنسية المتواجدة في منطقة الخليج والتي اقتسمت " الكعكة الجغرافية " بعد انهزام الدولة العثمانية على أعقاب الحرب العالمية الأولى، ثم جاء دخول العديد من الشركات

---

1 - د. محمد النيرب: " العلاقات الأمريكية السعودية "، مركز الحرمين للإعلام الإسلامي، ص ٣٧.

2 - مرجع سابق، ص ٣٨.

الأمريكية في التنقيب والصناعة النفطية في المنطقة قصد بسط نفوذها وهيمنتها كي لا تفلت منها حصتها في الكعكة " النفطية ".

من الناحية الواقعية إن عملية الاستثمار في المنطقة كانت تسيطر عليها الشركات النفطية البريطانية، وهذه الشركات تحت حماية الحكومة البريطانية. وحاول المسؤولون البريطانيون منع الشركات الأمريكية من عمليات التنقيب في المنطقة حتى أن " ل. ي. توماس " أحد كبار رجال شركة إستاندرد طلب تدخل الحكومة الأمريكية رسمياً مع لندن ضد ما أسماه " بالسياسة البريطانية التعسفية في الشرق الأدنى ". لذلك يمكن القول أن بداية التنافس على المنطقة قد بدأته الشركات النفطية لينتقل إلى أروقة السياسة في الدولتين، وقد دخل الكونغرس الأمريكي حلبة الصراع هذه عندما طلب من الحكومة التدخل لحماية تطلعات الشركات الأمريكية في المنطقة بعد أن منعت السلطات البريطانية شركة سوكوني من التنقيب في العراق.[1]

ارتكزت الحكومة الأمريكية في احتجاجها على نصرتها للحلفاء في الحرب العالمية وقدمت احتجاجاً شديد اللهجة إلى مكتب المستعمرات البريطانية. وفي مايو ١٩٢٠، أرسل السفير الأمريكي في لندن مذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية تضمنت الطلب بأن تشمل مشروعات النفط الأمريكية في الأراضي العربية الواقعة تحت الحماية والانتداب البريطاني مبدأ " الأبواب المفتوحة " والفرص المتكافئة.

لم تستجب بريطانيا للاحتجاجات الأمريكية واندفعت أكثر عندما وقعت مع فرنسا معاهدة في " سان ريمو " (San Remo) على هامش اجتماع الحلفاء في سبتمبر عام ١٩٢٠ خاصة بالامتيازات النفطية والذي حصلت فرنسا بموجب هذه الاتفاقية على حصة ألمانيا في شركة البترول التركية.[2]

لم تكن شركات الكارتل الأمريكية قد أبدت اهتماماً يذكر باحتياطي النفط في الشرق الأوسط قبل عام ١٩٢٠، كما لم تكن تمتلك استثمارات خارجية سوى في دولتين هما المكسيك ورومانيا، وذلك يعود لسببين:

---

1 ـ نفس المرجع (١٨/٠٨/٢٠٠٨). www.alharamain.com/text/drasat

2 - راجع معاهدة سان ريمو التي سبق وأن أشرنا إليها بالتفصيل في دراستنا السابقة لهذا البحث.

أولهما: إن كشف نفط أوكلاهوما سنة ١٩٠٧ قد ضمن احتياطياً كافياً في الولايات المتحدة، والثاني: هو أن عمليات التنقيب عن النفط كانت حكراً على الدول الأجنبية الأخرى صاحبة النفوذ في العهد العثماني.

هذه الشركات بدأت بعد سنة ١٩٢٠ تبدي اهتماماً زائداً بالاحتياطي الخارجي من النفط كما أن السياسيين الأمريكيين قد تنبهوا لأهمية النفط الموجود في المنطقة، وكان سبب اهتمام الشركات الأمريكية هذا وتخوف السياسيين الأمريكيين يعود إلى عدة عوامل:

- النقص المتوقع في النفط الأمريكي.
- التخوف من احتكار بريطاني - هولندي لاحتياطي النفط العالمي.
- توقعات الكشف عن احتياطي عالمي واسع ورخيص التكاليف.
- الحرب العالمية الأولى جعلت الدول الكبرى أكثر تحسساً لحاجتها في النفط.
- ظروف الحرب العالمية الأولى أظهرت أهمية النفط في مسألة الدفاع والتجارة.

هذه العوامل كلها دفعت بالولايات المتحدة إلى التفكير جدياً في البحث عن مصادر للنفط ولرسم سياسة نفطية جديدة.[1]

ومهما يكن من أمر، فإن النفط قوة مركبة، وكل ما يرتبط به يتحول إلى قوة ويكتسب هالة وضخامة غير عاديتين. فالعائدات النفطية هي أضخم العائدات، وتشكل القسط الأكبر من العملات والأوراق المالية والسيولة النقدية اليومية، وتؤثر في مجمل ميزان المدفوعات في الشمال والجنوب.[2]

إن الصناعة النفطية هي من الضخامة والاتساع بحيث أنها هي الصناعة الوحيدة التي تعمل بحرية تحت كل الظروف السياسية والأنظمة الاجتماعية كافة، وتتعامل بكل اللغات الحية وتتعاطى مع كل العملات الأجنبية. ولا توجد صناعة أخرى، كما

---

1 - لمزيد من المعلومات، انظر: محمد النيرب، المرجع السابق.

2 - انظر: حسين عبد الله: " الأبعاد المالية لأسعار النفط العربي "، المستقبل العربي، السنة ٢، العدد ١٤، أبريل / نيسان ١٩٨٠، ص ٥٥.. وانظر كذلك: رضا هلال: " لعبة البترودولار "، الاقتصاد السياسي للأموال العربية في الخارج "، القاهرة، سيناء للنشر، ١٩٩٢.

يقول بيتر أوديل، في كتابه: " النفط والقوة العالمية " بهذا القدر من الاختراق للنظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية في العالم.[1] أما الشركات النفطية فهي شركات عملاقة بكل ما أوتيت من نفوذ وقوة ولا زالت "محافظة على نفوذها وقوتها".[2]

بل إنّ هذه الشركات، وعلى عكس كل ما يعتقد، تزداد ضخامتها يوماً بعد يوم وتأتي على راس قائمة الشركات المتعددة الجنسيات التي تحولت إلى قوة رئيسية وفاعلة على الساحة الدولية. وتمتلك قدرات تنظيمية ومادية وفنية تفوق قدرات ومكانات معظم الدول القومية وتؤهلها لإدارة العالم اقتصادياً واحتكارياً. بل هي رمز من رموز الاستعمار الجديد الذي يقوم أساساً على نهب واستغلال اقتصاديات دول الجنوب الغنية بالثروات والموارد الطبيعية وخاصة الخدمات المولدة للطاقة.[3]

لقد تشابكت المصالح النفطية بين أكبر الدول استهلاكاً وأكبر الدول إنتاجا، اتضح أن هذه المصالح هي من القوة بحيث إنها قادرة على الاستمرار رغم كل الاختلافات والتناقضات بما في ذلك التناقضات العقائدية والحضارية والسياسية القائمة بين أكثر المجتمعات انفتاحاً وأكثرها انغلاقاً. لقد وجدت الولايات المتحدة أنه من الضروري أن تبقى الدول النفطية الغنية مستقرة سياسياً واجتماعياً. ذلك أن استقرارها يعني استقرار النظام العالمي النفطي ويعني استقرار شركات الاقتصاد الأمريكي، وبالتالي النظام الاقتصادي العالمي ككل. لكن الظروف السياسية الداخلية الخاصة بالدول الخليجية والظروف الأمريكية السائدة تجعل استقرار هذه الدول أمراً صعباً وربما مستحيلاً، بل إن النفط هو في حد ذاته أكبر عامل من عوامل عدم الاستقرار وهو أهم سبب من أسباب التوترات والصراعات في هذه المنطقة[4]

لذلك فإن السؤال، كما يوضح أدوارد كرابلز، الخبير في شؤون النفط، هو ليس إن كانت الصراعات والتوترات ستستمر في منطقة الخليج، فهي بكل تأكيد

---

1 -Peter Odell : " Oil & World Power" – New York, Viking Penguin, 1986.

2 - راجع: محمد غانم الرميحي: " النفط والعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٢٧.

3 - محمد السيد السعيد: " الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٦، ص ٢٧.

4 - انظر: د. عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص ١١٦.

ستستمر، كما أنها ستجلب الاهتمام والتدخل الأمريكي أكثر من أي وقت مضى من أجل حماية شركاتها ومصالحها النفطية مهما كلف ذلك من ثمن. وخير دليل على ذلك رأيناه في التدخل في حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١، واحتلال العراق سنة ٢٠٠٣ ونهب ثرواته النفطية، ذنب رئيسه أنه قد سلك في السنوات السابقة لاحتلاله مساراً يستفز فيه الولايات المتحدة وطموحاتها النفطية، مثل عقد صفقات واتفاقات مع روسيا، والصين، وفرنسا، واستخدام اليورو بدلاً من الدولار.

obeikan.com

# المبحث الثالث

# سلاح النفط وآثاره

# في حرب أكتوبر ١٩٧٣ وحرب الخليج الثانية

يعتبر الاستقرار السياسي وتلبية الرغبات الطاقوية عند المستهلك العام والخاص والتأثيرات الاقتصادية والجغرافية والسياسية العالمية من العوامل الرئيسية والحاسمة في نجاح جهود توسيع القدرة الإنتاجية في الدول المنتجة والمصنعة للنفط من جهة كدول "أوبك" والدول المستهلكة الغربية من جهة أخرى.

وقد بدا أن النفط ترك آثاره في السياسة الداخلية لهذه الدول وفي النظام العالمي بصفة عامة بطرق متعددة. وفي الواقع كانت السياسة النفطية مسؤولة عن وقوع عدة نزاعات وخلافات حتى عن نشوب بعض الحروب، وعمّا دار بين الدول المُستعمَرة والقوات المعمرة من حروب واشتباكات وتعطيل في التسوية قصد نيل الحرية والاستقلال، لدليل على أهمية هذه المادة النفيسة.

أضف إلى ذلك المنافسة الحادة والشرسة بين قوات الاستعمار والمحاولات للهيمنة على المنطقة وعن ولادة مفاهيم مختلفة في صياغة السياسات الداخلية والخارجية.

## المطلب الأول: الأبعاد الجيوسياسية للنفط في العالم

ضل النفط، منذ اكتشافه لاسيما بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، والدور الذي لعبه في تموين وتحريك الآليات الحربية المختلفة من طائرات وباخرات حربية ونقل الجنود واستعمال الأجهزة العظمى المختلفة، يحتل أهمية استراتيجية بالنسبة إلى القطاع العسكري، وخاصة في الغرب.[1]

ومع تطور الصناعات المختلفة كصناعة السيارات والمعامل البتروكيمياوية والفلاحة الميكانيكية، ومع تطور الأسلحة النووية والصواريخ الباليستية في فترة الحرب الباردة

1 - هوشانج أمير أحمدي: النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين... مرجع سابق، ص ٤٩

وما بعدها، ازدادت أهمية النفط الاستراتيجية بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية. " ومع تزايد الطلب على النفط، وخاصة في شرق آسيا ـ يقول هوشانج أمير أحمدي :

تواجه دول أوبك ودول الخليج العربي تحديات جديدة، فمن المؤكد أن الصين ستصبح من الدول التي تعتمد على نفط منطقة الخليج كما أن الهند ستنضم قريباً إلى قائمة هذه الدول. لذلك فإنه يسهل فهم سبب انشغال الغرب بالسياسة الدولية في المناطق المحيطة بالخليج، وبالاستقرار السياسي في كبريات الدول المنتجة للنفط ".[1]

لذا، يجدر بنا الكلام في هذا الشأن المتعلق بالأبعاد الجيوسياسية إلى النظر، أولاً وقبل كل شيء إلى الأبعاد الجيوسياسية في الشرق الأوسط وبالخصوص في منطقة الخليج العربي.

تدخل التقديرات الخاصة بحاضر ومستقبل مصادر النفط وحجم الإنتاج في صلب الأبعاد الجيوسياسية للنفط، وكما يوضح ذلك هوشانج أمير أحمدي في الجدول الموالي:[2]

**جدول رقم (١٨) : توزيع احتياطيات النفط العالمي المؤكد (١٩٩٣)**

| | |
|---|---|
| **إجمالي دول أوبك** | **٧٠٠ مليار برميل (أي ما يعادل ٧٨% من الاحتياطي العالمي)** |
| **إجمالي دول الاتحاد السوفياتي ( سابقاً )** | **٥٥,٤ مليار برميل (٦%).** |
| **إجمالي الولايات المتحدة الأمريكية** | **٢٤,٧ مليار برميل (٣%).** |
| **النرويج** | **٩,٣ مليار برميل (١,٢%).** |
| **المكسيك** | **٢٧ مليار برميل (٣%).** |
| **البرازيل** | **٣,٨ مليار برميل (١%).** |
| **الهند** | **٥,٩ مليار برميل (١,١%).** |
| **الصين** | **٢٤ مليار برميل (٣%).** |
| **بريطانيا العظمى** | **٤,٦ مليار برميل (١%).** |

1 - المرجع السابق، ص ٤٩.

2 - نفس مرجع، ص ٤٩.

وكما يلاحظ هذا المحلل، فإن دول الخليج ستكون، في الغالب، أكبر المنتجين للنفط، وعلى الرغم من أن المنافسة وقوى السوق لعبت دوراً بارزاً في تجارة النفط خلال السنوات الأخيرة، سيسعى المنتجون في المستقبل، كما فعلوا في الماضي، لإقامة تحالفات سياسية مع حكومات الدول المستوردة للنفط من أجل استقرار الأسعار وزيادة إمكانية التنبؤ بحجم الإيرادات. ومن هذا المنطلق، ستسعى بعض الدول المنتجة للتأثير في الأسعار باللجوء إلى وسائل أخرى، بما في ذلك طرق التكتل في إطار المجموعات القوية والاحتكار (أو ما يسمى بالكارتل) مقارنة مع دول الأوبك.

ومنذ بداية هذا القرن، ازدادت الأهمية السياسية للنفط بسبب الاستعمال الجديد له في المجال الصناعي والعسكري كما سبق وأن ذكرناه، وكان همّ الدول الصناعية الحصول على النصيب الأكبر من الامتيازات النفطية، ما جعل هذه المادة النفيسة التي تسمى بالذهب الأسود، باعثة على التنافس والتناحر الحاد بين تلك الدول. وكانت الشركات النفطية العظمى، ومن ورائها الحكومات، تستخدم نفوذها في هذا الصدد، وتتفاوض فيما بينها لتقسيم هذه المناطق الجذابة للنّفط وتقسيم موارد أراضيها والأسواق بين الشركات الكبرى التي صارت تصنع القرار السياسي[1].

هذا الواقع جعل من النفط وكيفية الحصول عليه هدفاً من أهداف التخطيط السياسي والاستراتيجي لدول العالم الصناعي، وأصبحت المناطق الغنية بهذه المادة الحيوية كدول الخليج وشمال إفريقيا تحتل مركز الصدارة في العلاقات الدولية خاصة منذ منتصف القرن الماضي إلى يومنا هذا.

## المطلب الثاني: الأبعاد الجيوسياسية في الشرق الأوسط

يقول الخبير النفطي الدكتور نيقولا ساركيس في كتابه "البترول عامل وحدة "[2]: " إن تاريخ الشرق الأوسط يكاد يقرأ حرفاً حرفاً من خلال عمليات استثمار النفط ". ويضيف أستاذ العلوم الاقتصادية في جامعة " غرونوبل " الفرنسية الدكتور جاك شوفالييه في كتابه " لعبة النفط الجديدة ": "إن تاريخ النفط هو تاريخ الإمبريالية".

---

1 - د. جورج طعمة : " النفط والعلاقات العربية الدولية "، مجلة قضايا عربية ١٩٨٠ ، ص ٣٤.

2 - نيقولا ساركيس: " البترول عامل وحدة وإنماء في العالم العربي "
."Liberairie G[le] de Droit de Jurisprudence, Paris, 1963 .

ولا مبالغة في ما قيل في هذا المجال. فإنه من الممكن القول إن النفط صنع الأحداث وصنع التاريخ وصنع السياسة في هذه المنطقة.[1]

ويقال عن التاريخ السياسي للنفط إنه تاريخ حافل بالأحداث والصراعات والمساومات السياسية. ويقول الدكتور حافظ برجاس في كتابه " الصراع الدولي على النفط العربي : "إن الحروب التي نشبت منذ منتصف القرن التاسع عشر بين الدول الاستعمارية الكبرى (المسألة الشرقية) لاقتسام تراث الإمبراطورية العثمانية كان هدفها السعي وراء نفط الشرق الأوسط، ولم تكن التسويات والاتفاقيات الدولية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى وما نتج عنها من تجزئة البلاد العربية وبروز المشروع الصهيوني بعيدة من هدف السيطرة على منابع النفط ".[2]

ونظراً لأن النفط عامل رئيسي في تحديد المصالح الاستراتيجية في منطقة الخليج، فإن أي تغييرات طويلة المدى في سوق النفط الدولية سوف يكون لها أثر عميق في الدور الأمني للدول العظمى سيما الولايات المتحدة الأمريكيية وبدرجة أقل بريطانيا العظمى في منطقة الخليج خلال القرن الحادي والعشرين.

إن العلاقة بين النفط والأمن في الخليج العربي شيء بديهي وليست في حاجة إلى بيان أو توضيح، فهي علاقة متبادلة، ويرتبط كل منهما بالآخر، ما دام الضمان الأكيد لاستمرار تدفق هذه المادة الحيوية الضرورية شرط جوهري وأساسي بمعناه الاقتصادي والاجتماعي والعسكري الاستراتيجي. ويقول الكاتب والمحلل لؤي بكر الطيار في كتابه " أمن الخليج العربي ": " من الواضح أن الحاجة إلى هذا التأكيد تزداد إذا لم تكن منطقة إنتاج النفط واقعة تحت سيطرة الدول التي تحتاجه، وذلك لأن مثل هذا الموقف يؤثر بجلاء – بصفة مباشرة أو غير مباشرة – على شدة وكثافة الصراعات الدولية على مصدر الإمداد وبينما أدى التطور والتقدم المتزايد لصناعة الصلاح إلى زيادة متماثلة في أهمية الموقع الاستراتيجية لمناطق بعينها في العالم، فإن الخليج العربي يحتفظ بأهميته الخاصة كمصدر للنفط.

---

1 - انظر جاك شوفالييه: " لعبة النفط الجديدة "، **Le Nouvel Enjeu Pétrolier », Ed.Calman Levy, Paris, 1973 ».**

2 - انظر: حافظ برجاس، مرجع سابق، ص ٢٥٢ – ٢٥٨.

وما إن وصلت الأسلحة النووية إلى إمكاناتها التدميرية الحالية حتى أرغم العالم على الإرتداد إلى " الحرب المحدودة التقليدية " لتحقيق أهداف محددة. ولكن حتى في نطاق هذا السياق، فإن الخليج العربي يظل منطقة قيمة وحساسة ".[1]

ويتجلى ذلك في الجدول الأول والثاني المواليين :

**جدول رقم ( ١٩ ) : مقارنة بين احتياطي النفط ومستوى الإنتاج في دول الخليج**

| Comparative oil reserves and production levels<br>In Billion of barrels of the Gulf States (in 1994) | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| Contries | Identified | Undiscovered | Identified and undiscovered | proven | % of world total |
| Bahrein | – | – | – | ٣٥ | |
| Iran | ٦٩,٢ | ١٩,٠ | ٨٨,٢ | ٨٩,٣ | ٨,٩ |
| Iraq | ٩٠,٨ | ٣٥,٠ | ١٢٥,٨ | ١٠٠,٠ | ١٠,٠ |
| Kuwait | ١٢,٦ | ٣,٠ | ٩٥,٦ | ٩٦,٥ | ٩,٧ |
| Oman | – | – | – | ٥,٠ | NA |
| Qatar | ٣,٩ | ٠ | ٣,٩ | ٣,٧ | ٠,٤ |
| Saudi Arabia | ٣٦٥,٥ | ٥١,٠ | ٣١٦,٥ | ٣٦١,٢ | ٢٦,١ |
| UAE | ٦١,١ | ٤,٢ | ٦٥,٣ | ٩٨,١ | ٩,٨ |
| Total | ٥٨٣,٠ | ١١٢,٢ | ٤٩٥,٢ | ٦٥٤,١ | ٦٤,٩ |
| Rest of World | – | – | – | ٣٤٥,٧ | ٣٥,١ |
| World | – | – | – | ٩٩٩,٨ | ١٠٠,٠ |

Source: Adapted from Anthony H. Cardesmen from the Saudi Arabian Book, p 78 – 79.

1 - انظر لؤي بكر الطيار: " أمن الخليج العربي، مركز الدراسات العربي – الأوروبي (CEFA)، باريس، ١٩٩٩، ص ص ٩٦ – ١٠٣.

**جدول رقم (٢٠)**

**احتياطيات النفط الخام المؤكد (٢٠٠٣ – ٢٠٠٦)**

CPEC : Proven Crude Oil Reserves 2003v 2006

| Country | Reserves | (bn bbl) | |
|---|---|---|---|
| | 2003 | 2006 | Change |
| Saudi Arabia | 261.8 | 266.8 | 5.0 |
| Iran | 89.7 | 132.5 | 42.8 |
| UAE | 97.8 | 97.8 | Unch |
| Kuwait | 96.5 | 104.0 | 7.5 |
| Qatar | 15.2 | 15.2 | Unch |
| Nogeria | 24.0 | 35.9 | 11.9 |
| Libya | 29.5 | 39.1 | 9.6 |
| Algeria | 9.2 | 11.4 | 2.2 |
| Venezuela | 77.8 | 79.7 | 1.9 |
| Indonesia | 5.0 | 4.3 | (0.7) |
| Total (minus Iraq) | 706.5 | 786.7 | 80.2 |
| Iraq | 112.5 | 15.0 | 2.5 |
| Total (with Iraq) | 819.0 | 901.7 | 82.7 |

Including half the neutral zone Totals rounded
Source: Oil & Gas Journal, 2007.

إنه من الصعب تقدير حجم الآثار المحتملة لحالة عدم الاستقرار السياسي على تدفق النفط. فعندما أطاحت الثورة الإسلامية لآية الله الخميني بحكومة شاه إيران سنة ١٩٧٩، انغلقت هذه البلاد على نفسها في وجه الاستثمار الأجنبي مانعة هذا الأخير من الوصول إلى مواردها النفيسة الضخمة. وبعدما تقوقعت داخل نفسها لأكثر من ١٥ أو ١٦ سنة، قام القادة الإيرانيون الثوريون بدعوة خبراء النفط والصحافة بمختلف اتجاهاتها لحضور وتغطية لقاءات دورية يستعرضون فيها قدرتهم الإنتاجية المتنامية.

وقد عبّرت الحكومة الإيرانية عن رغبتها في مشاركة الشركات النفطية الأمريكية من خلال عقدها مع شركة كونوكو (Cunoco)، وصارت حكومة طهران تروج من حين لآخر لإمكانية بروز آلية تعاون بين المنتج والمستهلك. وقد فعلت كل ما في وسعها لإعادة دمج قطاع النفط الإيراني مع أسواق النفط العالمية وتقول كلمتها عالية في المحافل الدولية ولا سيما في لقاءات أوبك بفيينا عاصمة أوبك أو غيرها من العواصم حيث يجتمع ممثلو الدول المنتجة والمصدرة للنفط.

والجدير بالذكر، أن ثلاثة أرباع احتياطي النفط العالمي موجودة في العالم الإسلامي حيث أصبح معظم الناس أشد فقراً وفي حالة من عدم الاستقرار والرفاهية الاجتماعية. ويكمن ثلثا احتياطي العالم الإسلامي في منطقة الخليج العربي حيث تواجه بعض الدول ضوائق اقتصادية ومشاكل سياسية. كما يرى الكثير من الخبراء والمحللين الاقتصاديين أن هذه الاحتياطيات في الخليج العربي ستدوم لفترة تتراوح من ٥٠ إلى ١٠٠ سنة، وهذا يعتبر أطول عمر لاحتياطيات النفط العالمية المعروفة.[1]

ويقول هوشانج أمير أحمدي إن الغرب سيظل معتمداً على هذا النفط طوال عقود قادمة لتأمين القسم الأكبر من احتياطيات الطاقة المتزايدة، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الغربي عرضة للخطر في حال انقطاع الإمدادات النفطية من المنطقة ".

وليس من الغريب إذا قلنا إن الواقع والحقائق في الشرق الأوسط لم تتغير، فلا تزال المنطقة تمتاز بحيويتها الاقتصادية وثرواتها النفطية وصلتها المباشرة وغير المباشرة في العالم لا سيما مع العالم الغربي. ولذا، فإن السلام في الشرق الأوسط لا يزال رهن الأمن أو اللاأمن لهذه المنطقة بما فيها القضية الفلسطينية التي هي جوهر النزاعات في المنطقة ومحل اهتمام وقلق أعضاء هذه الدول. ومن ثم، فإن دعم وتعزيز الأمن الإقليمي بعد حربي الخليج الأولى والثانية وحتى بعد الهجوم الأخير على العراق من قبل الولايات المتحدة، قد أصبح عنصراً أساسياً من مكونات " النظام الدولي الجديد " الذي استهله الرئيس جورج بوش الأب وورثة الرئيس بيل كلينتون وهو بصدد تطبيقه في الميدان الرئيس جورج بوش الابن.

---

1 - هوشانج أمير أحمدي، المرجع السابق، ص ٥٢

والمشكلة الأساسية بالطبع، هي أن الوضع العسكري الراهن يمكن أن يدوم ما دامت هذه الثروة الحيوية في المنطقة. ففي محاولة لتطوير الوحدة العسكرية التي صيغت في ساحة القتال، بعد حرب الخليج الثانية بين دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية وبين مصر وسوريا من ناحية أخرى، فقد اجتمعت هذه الدول التي كانت تسمى " ٦ + ٢ " بمباركة الولايات المتحدة الأمريكية في مارس ١٩٩١، وتم الاتفاق آنذاك على أن توفر الوحدات السورية والمصرية الأساس لأمن المنطقة. كما تم أيضاً استبقاء بعض المعدات الغربية التي استخدمت أثناء الحرب في المنطقة ليستخدمها هذا التحالف الإقليمي، مع تحمل تكاليف القوات المصرية والسورية من طرف الخليج. ولكن بعد ذلك، أعلنت المملكة العربية السعودية والكويت عزمهما على إبقاء القوات الأمريكية في الخليج بدلاً من الجيوش العربية، وذلك مما يفسر الوجود المستمر للقوات الأمريكية في هذه المنطقة إلى يومنا هذا، مما ساعد بكثير الهجوم الأخير في ربيع ٢٠٠٣ على العراق واحتلاله والبسط على ثرواته النفطية.

ومن المعلوم لدى العام والخاص حسب التصريحات العلنية، كانت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قد صرحتا في السابق أنهما ستسحبان قواتهما من الكويت بعد تحريره من قبضة العراق بمجرد الانتهاء من عمليات إزالة الألغام التي غرسها جيش صدام حسين، وكذلك الانسحاب من المناطق الأخرى التي استعملتها القوات الأمريكية كقواعد خلفية واستراتيجية في الخليج، عندما تحل محلها قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وكان بحلول ٢١ مايو ١٩٩١، صرح ديك تشيني، وزير الدفاع آنذاك، بأن " القوات الأمريكية ستبقى في الكويت لعدة أشهر أخرى "، وأنه " يتوقع تواجداً عسكرياً أمريكياً أكبر مما كان عليه من قبل، كما توقع أيضاً إجراء مناورات مشتركة متزايدة بين الولايات المتحدة وقوات مجلس التعاون الخليجي.

بينما صرح وزير الدفاع البريطاني السابق، دوغلاس هورد عن ضرورة الحفاظ على تواجد عسكري جوهري في الخليج، وخاصة فيما يتعلق بتواجد سلاح الجو الملكي البريطاني في البحرين وسلطنة عمان.

فيما بدأت مهمة القوات العربية المصرية والسورية في انسحابها من المنطقة حيث قالت مصر " إن الانسحاب يرجع إلى حقيقة أن قواتها قد أنجزت مهمتها ".

وخلاصة القول فإن الأهمية الكبرى التي اكتسبها النفط كمصدر أساسي للطاقة وكمادة أولية للصناعة البتروكيميائية وكأداة لقوة الضغط ومحور الصراع الدولي، يبرز اليوم كعامل أساسي مهم في إعادة رسم الخريطة السياسية والجغرافية لمنطقة الشرق الأوسط بعد الهيمنة الأمريكية وانفرادها بقيادة العالم في ظل المعطيات الجديدة الناجمة عن حرب الخليج الأخيرة، والهجوم على العراق سنة ٢٠٠٣ بدون استشارة الرأي العام أو لائحة من الأمم المتحدة وبدون أي اعتبار للقانون الدولي غير المعروف إلاّ لدى الضعفاء.

## المطلب الثالث: سلاح النفط في حرب أكتوبر ١٩٧٣

لاشك أن النفط لعب دوراً هاماً ولا زال يلعب دوراً هاماً في التأثير على العلاقات الدولية، ليس فقط من الناحية التموينية للطاقة الضرورية للبشر بصفة عامة، ولكن من الناحية السياسية والاجتماعية والعسكرية كذلك.

قبل أن نشير إلى النتائج والتأثيرات التي أحدثها سلاح النفط في العلاقات الاقتصاديةوالسياسية بين الدول، لابد من الإشارة إلى العوامل الموضوعية التي ساعدت على اتجاه هذا السلاح خلال فترات التوتر والحروب، لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية.

تمثل العامل الأول بوجود التضامن العربي الذي تحقق منذ مؤتمر الخرطوم الناجم عن حرب جوان / يونيو ١٩٦٧ بعد حل الخلافات العربية التي كانت قائمة آنذاك، وخاصة الخلاف السعودي ـ المصري بسبب حرب اليمن، والخلاف المصري ـ التونسي بعد تصريحات بورقيبة حول القضية الفلسطينية. ثم يأتي الدور الذي قامت به منظمتا الأوبك والأوابك، فيما بعد في النزاع والمكاسب النفطية من شركات النفط متعددة الجنسيات لجهة التسعيرة والمشاركة في الإنتاج والتسويق وصولاً إلى التأميم.

وقد شجعت هذه المكاسب، ولو كانت بسيطة شيئاً ما ـ الرأي العام العربي على مطالبة الدول العربية النفطية باستخدام سلاح النفط في المعركة التي توجه ضد العرب. ومما زاد من فعالية هذا السلاح الذي لم يكن في الحسبان، الدقة التي تميز بها قرار استخدامه ومجموعة القرارات التي تبعته. بداية من التخفيض المتزايد لكميات النفط

المصدر، ثم الحظر، وتقسيم الدول سياسياً إلى دول صديقة ومحايدة، وعدوة، وتحديد المصالح الأجنبية وربطها بالقضية العربية والقضية الفلسطينية التي هي محور النزاعات العربية - الإسرائيلية، في إطار احترام القانون والمقررات الدولية. كل ذلك، دل على مستوى عال من الوعي والفكر[1]. وإذا أضفنا ارتفاع معدل استهلاك النفط في الدول الغربية خلال تلك الفترة بالذات (فصل الشتاء) وتزايد حاجاتها الطاقوية من المنطقة العربية، وجدنا أن جميع هذه العوامل ساعدت على إنجاح سلاح النفط كقوة ضغط على المستهلكين الكبار من الدول الغربية وما تبعه من ارتفاع في الأسعار وأزمة في الطاقة كانت السبب في تغيير المواقف الدولية من أزمة الشرق الأوسط. وكنا قد أشرنا إلى هذا الموضوع في فصل سابق ضمن موضوع أسعار النفط[2].

وليس بوسعنا هنا أن نتطرق إلى موضوع تطور الأعمال الحربية العربية - الإسرائيلية الرابعة التي اندلعت في السادس من أكتوبر ١٩٧٣، الموافق للعاشر من رمضان ١٣٩٣هـ.

ما يهمنا من هذه الحرب هو استخدام النفط العربي فعلياً ولأول مرة كسلاح لخدمة القضية العربية، بعد أن كان كل واحد على حدة من الزعماء العرب يهدد لوحده الدول الغربية المستهلكة للنفط بغية تحسين أوضاعها الاقتصادية ومداخلها المالية ولكن بدون فعالية ولا جدية.

وقد تميز هذا القرار بصلابة تنفيذه في الميدان واستراتيجيته الفعالة، مما فاجأ العالم أجمع من دول أوروبا الغربية إلى أمريكا الشمالية، واليابان، وأحدث ارتباكاً في العلاقات الدولية بحيث أصبح محور الصراع بين الحكومات العربية والحكومات الغربية ونقطة الارتكاز في التجاذب السياسي بين دول التحالف الغربي تجاه المسألة الفلسطينية.

---

1 . راجع نص قرار حظر النفط العربي الصادر عن وزراء البترول العرب في ١٧ أكتوبر ١٩٧٣، وما تبعه من قرارات لاحقة في كتاب إبراهيم شحاتة " خطر تصدير النفط العربي، المرجع السابق . ص ٩٤ وما يليها.

2 - كان الوزراء العرب قد اتخذوا قراراً آنذاك بزيادة أسعار النفط بنسبة ١٧٪ ، مما رفع سعر البرميل للمرة الأولى بقرار عربي، من ٣ دولارات إلى ٣،٦٥ دولاراً أمريكياً.

يقول يحيى أحمد الكعكي في كتابه: "الشرق الأوسط والصراع الدولي" [1] :

إن سلاح البترول العربي قد اشترك بإيجابية كبيرة في رفع مشكلة الشرق الأوسط القومية والسياسية (العرب والإمبريالية الصهيونية) والاستراتيجية (الصراع الشرقي والغربي) والاقتصادية(مشكلة الطاقة في العالم الصناعي الأوروبي والأمريكي معا، بالإضافة إلى اليابان) على أعلى مستوى من الفكر والمناقشة والتفاوض الجماعي وغير الجماعي بين دول السوق الأوروبية، والمعسكرين الشرقي والغربي، ودول العالم العربي، والعالم الإفريقي والآسيوي، والأمم المتحدة ".

وكنا قد أشرنا فيما سبق من هذه الدراسة إلى الظروف التي أدت إلى اتخاذ القرار للحظر النفطي من قبل الأقطار العربية المنتجة ضد الدول الغربية المستهلكة التي ساندت إسرائيل في حرب رمضان ١٩٧٣ وفي طليعتها الولايات المتحدة وهولندا، حيث صنفت الجامعة العربية الدول الصديقة، والدول المحايدة، والدول المنحازة للعدو الإسرائيلي. لكن السؤال المطروح هنا، هو: كيف كان تأثير استخدام سلاح النفط في العلاقات الدولية؟ ثم كيف واجهت الولايات المتحدة، أكبر منتج ولكن أكبر مستهلك للنفط في العالم هذه السياسة العربية الموحدة لربط النفط بالقضية الفلسطينية واستعماله كسلاح اقتصادي وسياسي؟

**١ ـ التأثير الاقتصادي :**

كانت الأوضاع الاقتصادية في الدول الصناعية التي ساندت العدوان الإسرائيلي والتي مسها الحظر النفطي جد متأثرة من تنفيذه فعلياً من طرف الدول العربية المصدرة للنفط. فالتخفيض التدريجي في الإنتاج أولاً بنسبة ٥% شهرياً، ثم الحظر الشامل في تصديره إلى كل من الولايات المتحدة وهولندا، والذي تناول فيما بعد دولاً أخرى كالبرتغال، وجنوب أفريقيا التي كانت ترضخ تحت سياسة التمييز العنصري الأبارتايد (APARTHEID) ودول أخرى بسبب انحيازها الفاضح للكيان الصهيوني، كل ذلك أحدث خللاً مفاجئاً في أسواق النفط العالمية حيث كانت محطات البنزين في الولايات المتحدة تعيش جواً من النقص الفضيع في مواد المحروقات وتنتهج سياسة الإجراء

1 - يحيى أحمد الكعكي: " الشرق الأوسط والصراع الدولي ". المرجع السابق، ص ١٧١ – ١٧٢.

(Rationnement) تحددها لكل مستهلك، كما اضطرت معظم الشركات والمؤسسات والإدارات المختلفة انتهاج سياسة التقشف في استهلاك المواد الطاقوية الأخرى كالكهرباء والتدفئة، وتحديد سرعة السيارات.

والجدير بالذكر أن كميات النفط العربي التي كانت متداولة في السوق في النصف الأول من شهر أكتوبر ١٩٧٣ بلغت ٢٠,٨ مليون برميل يومياً. وفي ديسمبر، أي بعد شهر ونصف من تطبيق الحظر النفطي، انخفضت هذه الكمية إلى ١٥,٨ مليون برميل يومياً. وهذا يعني أن سوق النفط الدولية قد خسرت حوالي ٥ ملايين برميل يومياً في الوقت الذي فقدت فيه الطاقة الاحتياطية للولايات المتحدة. إن كميات النفط التي خسرتها السوق آنذاك شكلت ٩% من مجموع واردات النفط إلى العالم الحر، و١٤ % من تجارة النفط العالمية. وقد كان لتخفيض الإنتاج تأثير كبير على الاقتصاد الدولي قياساً على النمو السريع لاستهلاك العالم من النفط الذي بلغ ٧,٥% سنوياً خلال تلك الفترة.[1]

يقول إيان رتليدج في كتابه: " العطش إلى النفط "[2] في هذا المجال: " إن ما يبدو نسبة ضئيلة كخمسة في المائة من الاعتماد يمكن أن تكون لها انعكاسات قاسية كما اتضح إبان أزمة الطاقة بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤. ففي فترة الإثني عشر شهراً، شهد العالم الغربي تواصل مسيرة تأميم المصالح النفطية الأجنبية في منطقة الخليج وشمال إفريقيا، وحرباً كبرى بين العرب وإسرائيل، وحظراً على إمدادات النفط على الولايات المتحدة، وطوابير انتظار لم يسبق لها مثيل لشراء البنزين في الولايات المتحدة، وارتفاعاً في أسعار النفط العالمية بنسبة ٣٦٠%. وعلى حد قول وزير الخارجية آنذاك هانري كسنجر، أحد الأبطال الرئيسيين لهذه الدراما، " لم يسبق أبدا أن استطاعت أمم ضعيفة عسكرياً - وفي بعض الأحيان سياسياً - فرض هذه شدة على النظام الدولي إلى هذا الحد[3]. ثم لاحظ كسنجر، بعد ذلك، أيضاً أن الأمم المستهلكة كانت سترد على

---

1 . حافظ برجاس: " الصراع الدولي على النفط العربي ". مرجع سابق، ص ٢٥٤.

2 . إيان رتليدج: " العطش إلى النفط ". ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي، ترجمة مازن الجندلي، الدار العربية للعلوم، بيروت ٢٠٠٦، ص ٨٣ وما يليها.

3 - **Henri Kissinger : « Years of Renewal », Wiedenfel & Nicolson, London, PP 665 –7.**

ذلك قبل قرن بوضع اليد على حقول النفط، لكنها لم تحصل على أي دعم من الديمقراطيات الصناعية الأخرى ".

بالفعل، تكشف الوثائق البريطانية التي تغطي تلك الفترة، والتي رفعت عنها السرية مؤخراً، أن الحكومة البريطانية اعتقدت أن أمريكا كانت تفكر جدياً في غزو دول الخليج لوضع يدها على الحقول الرئيسية فيه. وقد نقل عن وزير الدفاع الأمريكي آنذاك، جيمس شليزنجر، أنه " لا يدري كيف يمكن ألا تلجأ الولايات المتحدة إلى القوة، وعندما حانت الساعة، تراجع القادة، كهنري كسنجر، عن هذا الرد القاسي خوفاً من تدخل الاتحاد السوفياتي.[1]

لم يكن إذن حظر النفط وتخفيض الإنتاج العامل الوحيد في زعزعة اقتصاديات الدول الصناعية، بل إن " الارتفاع غير المرتقب " للأسعار زاد من تفاقم المشاكل والصعوبات الاقتصادية في وجه الدول المستهلكة. لقد كان لاستعمال سلاح النفط ارتفاع حاد في أسعاره نتج من القرار الذي اتخذه أعضاء منظمة أوبك من جانب واحد "معاقبة" لمن ساند إسرائيل في سياستها العدوانية، أثر كبير في رفع السعر من ٥,١٢ دولار للبرميل إلى ١٢,٦٥ دولار. كما أن تهافت الشركات المستقلة التي اغتنمت الفرصة لتدخل هذا المجال في هذه المنطقة المخصصة للكبار، على شراء النفط من الأسواق الحرة بعد أن فقدت إمداداتها المضمونة، حيث ارتفع سعر النفط هذه المرة إلى ٢٠ دولاراً للبرميل[2]. وإذا ألقينا نظرة إلى النسب المئوية التي كان يمثلها النفط سنة ١٩٧٣ في الدول الغربية المستهلكة، أدركنا مدى الضرر الذي أصاب اقتصاد تلك الدول نتيجة الحظر النفطي الذي نفذته منظمة أوبك تحت سياسة عربية متضامنة، فضلاً على الزيادة في الأسعار التي بدا وأن المنظمة صارت تتحكم فيها لأول مرة.

ففي بريطانيا، كان النفط يمثل ٥٢,١% من مجموع مصادر الطاقة، في هولندا ٥٤,٢%، ألمانيا ٨٥,٦%، بلجيكا ٦٢,١%، فرنسا ٧٢,٥%، وإيطاليا ٧٨,٦%. وتجدر

---

1 **- Jaggi, Rohit : « Britain Feared Oil Crisis could spark. US Military Retaliation", Financial Times, January 6 th, 2004.**

2 - ألكساندر بريماكوف: " نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية، ترجمة بسام خليل، دار ألف باء، بيروت ١٩٨٤، ص ٦٢.

الإشارة هنا إلى أن أوروبا الغربية واليابان كانتا تعتمدان اعتماداً شبه كلي على نفط الشرق الأوسط. وخاصة على النفط العربي.[1]

في الوقت نفسه، بلغ استهلاك الولايات المتحدة التي تعتبر أكبر الدول المنتجة والمستهلكة للنفط بحوالي ١٨ مليون برميل يومياً، منها حوالي ٦,٧ مليون برميل تستوردها من الشرق الأوسط. لذلك كان للنقص الناتج عن حظر النفط العربي آثار سلبية وضربة قاسية للاقتصاد الأمريكي. وكانت عواقب هذا الحظر تسريح ٢٥٠ ألف عامل أمريكي خلال فترة الحظر، بينهم ٨٠ ألف من صناعة السيارات و١٥ ألف من موظفي شركات الطيران، وآلاف من مستخدمي الفنادق والمطاعم. وتذكر الإحصائيات أن شركة جنرال موتورز، أكبر شركة لصناعة السيارات انخفضت أرباحها بنسبة ٨٥% في سنة ١٩٧٤.[2]

كما أن سلاح النفط الذي استعمل آنذاك من قبل الدول العربية المصدرة للنفط أحدث انخفاضاً حتى في الناتج القومي الأمريكي حيث بلغ ٦,٣% في الربع الأول من سنة ١٩٧٤. ثم أدت زيادة أسعار النفط المستورد من هذه البلدان إلى عجز في الميزان التجاري الأمريكي، حيث بلغ حوالي ١٧١,٣ مليون دولار، وهو أكبر عجز يصل إليه الاقتصاد منذ تسعة أشهر. بالإضافة إلى ذلك أدى الارتفاع المتزايد في أسعار النفط إلى زيادة أسعار تؤثر على كل المواد البتروكيمياوية مما أدى إلى ارتفاع سائر المواد والسلع الاستهلاكية وحتى السلع الغذائية منها[3].

يقول حافظ برجاس : " إذا كان الاقتصاد الأمريكي وهو الأقل اعتماداً على النفط العربي ذلك الوقت، قد أصيب بهذه الانتكاسات الخطيرة من جراء استخدام العرب

---

1 - بيتر مانغلد (Peter Mangold): " تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط ". ترجمة أديب شيش، دار طلاس للدراسات والنشر، دمشق ١٩٨٥، ص ٥١.

2 - انظر: NEWSWEEK, March 11, 1974

3 - لمزيد من المعلومات، انظر: توماس أ. بريسون: " العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط (١٧٨٤ – ١٩٧٥)"، ترجمة دار طلاس، دمشق ١٩٨٥، ص ص ٧١٢ – ٧١٣.

لسلاحهم النفطي، فكيف كانت الأوضاع الاقتصادية في بقية الدول الغربية واليابان التي اعتمدت بشكل كلي تقريباً (٨٠%) على النفط المستورد من الأقطار العربية ؟[١]

لاشك في أن تأثيرات الحظر النفطي على اقتصاديات الدول الغربية كانت أشد قساوة منها على الولايات المتحدة. فانخفاض الإنتاج وارتفاع الأسعار هز الأسس الاقتصادية لتلك الدول التي كانت " مدمنة " على النفط العربي بأثمان زهيدة. لقد تراوح العجز في الميزان التجاري لتلك البلدان في الربع الأخير من سنة ١٩٧٣ بين ٩% في حالة هولندا و٢٥% في حالة الدانمارك، وتراوح العجز بين ١١و ١٤% في الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وإيطاليا.[٢]

وهنا كذلك توقفت العديد من المصانع بسبب نقص الوقود مع المواد البتروكيماوية، وشلت حركة النقل حتى صار مواطنو هولندا يستعملون الدراجات للتنقل بدل السيارات وارتفعت أسعار السلع، وانخفضت عملات تلك الدول، فضلاً عن البطالة والتضخم وتقنين الكهرباء ونقص التدفئة والطاقات الأخرى وغيرها من الاضطرابات الاقتصادية.

كما كان الشأن كذلك لليابان في تلك المرحلة، فالمعروف أن اليابان يفتقر إلى مصادر الطاقة ويعتمد كليا على المصادر الخارجية، مما يجعله يستورد حوالي ٩٩,٧% من حاجاته الطاقوية، ومعظم هذه الواردات (٨٠%) تأتي من إيران والمنطقة العربية[٣].

وكان من نتائج هذه الأزمة ارتفاع نسبة التضخم والبطالة، وانخفاض الدخل القومي وتأجيل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وتطبيق سياسة التقشف في استهلاك الطاقة بنسبة ١٠%، وتراجع قيمة أسهم بعض الشركات اليابانية إلى النصف، ما دفع بوزير الخارجية الأمريكية آنذاك، هانري كيسنجر إلى مطالبة الشركات النفطية الأمريكية بإنصاف اليابان.[٤]

---

1 - حافظ برجاس، المرجع السابق، ص ٢٥٦.

**[2] - Hans Maull : « Oil & Influence : The Oil Weapon Examined ». International Institute for Strategic Studies, London 1975, p 7.**

**[3] - J. C. Herwitz : " Oil, The arab Israeli Dispute, and the Industrial World – Horizons of Crisis", Boulder co. Westview Press Inc, U.S.A 1976, p 138..**

4 . بوريس راتشكوف: "النفط والسياسة الدولية "، ترجمة خضر زكريا، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٤، ص ١٧

ولا غرابة أن تكون هذه الأزمة قد هزت وزعزعت حتى دول العالم الثالث وإن لم يكن لها قسط في مساندة الدولة الصهيونية، فارتفعت قيمة فواتيرها الشرائية للطاقة، وأثقلت الديون اقتصادياتها، إلا أن الدول العربية المنتجة للنفط سارعت إلى تقديم المساعدات والقروض إلى تلك البلدان، مما ساعدها على تعويض الخسائر التي لحقت بها وتحسين وضعيتها نوعاً ما.

من هنا، يظهر جلياً أن ارتفاع أسعار النفط كانت له آثار إيجابية على الأوضاع الاقتصادية في دول الأوبك، وخاصة العربية منها، حيث سجلت عائداتها النفطية حتى مطلع الثمانينات حوالي ٢٠٠ مليار دولار.[1] لكن، يبدو أن العرب لم يحسنوا استعمال واستثمار هذه الأموال في مجال التنمية الشاملة وأمور نافعة إلا القليل منهم، حيث وضعت كالعادة في البنوك السويسرية والغربية جامدة تستفيد بها هذه البنوك، مما يجعل أكثر من واحد يتساءل عن صواب هذا السلاح النفطي إن لم تكن له تداعيات ونتائج حسنة للقضية العربية ودروس في المستقبل.

على كل، إن استخدام سلاح النفط العربي أحدث لأول مرة في تاريخ البشرية هزة عميقة وزعزعة مثيرة في اقتصاديات الدول الغربية، كما زعزع الأسس التي بني عليها الاقتصاد الدولي المعمول به في عالمنا. بل قد انعكس على استراتيجيات الدول السياسية، فأثار الخلاف بين دول التحالف الغربي الذي كان متماسكاً، وأحدث تغييراً في المواقف السياسية تجاه القضية الفلسطينية وألهم هذه الدول ولو درساً بسيطاً في كيفية استعمال سلاح خارج سلاح القوة العسكرية.

**٢ـ التأثير السياسي:**

إن الارتباط بين السياسة والاقتصاد أمر طبيعي ينتج الواحد من الآخر، حتى أن دول العالم تضع سياستها الخارجية وفقاً لمصالحها الاقتصادية. إذن ما أحدثه سلاح النفط من تأثيرات على الصعيد الاقتصادي كان لابد أن تمتد عواقبه على المجال السياسي. فالحقيقة، ما هو الهدف الذي كان يصبو إليه استخدام السلاح النفطي إن لم يكن وسيلة ضغط سياسي على الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من

1 . محمد حسنين هيكل: " حرب الخليج. أوهام القوة والنصر "، مركز الأهرام، القاهرة ١٩٩٢، ص ٩١.

أجل تغيير سياستها والحصول على نتيجة، وهي الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق المشروعة للفلسطينيين ؟.

ومعلوم أنه قبل حرب رمضان ١٣٩٣ هـ (أكتوبر ١٩٧٣)، كانت مواقف الدول الغربية من أزمة الشرق الأوسط تصب في خانة التوجه الأمريكي المؤيد لإسرائيل، بحيث أن الدولة الأمريكية كانت تظهر بمظهر الضامن للإمدادات النفطية وتأمينها لكل من أوروبا واليابان، معتقدة أن حظر النفط أو أي توقيف من منطقة الخليج لن يكون بالفعل، وإن حدث ذلك، فإنه لا يتعدى ما حصل في حرب يونيو ١٩٦٧ بين الدول العربية وإسرائيل.

يقول حافظ برجاس في هذا الشأن: " ما أسفرت عنه حرب أكتوبر / تشرين بددت كل هذه التصورات، ووضع الدول الغربية واليابان أمام الأمر الواقع. فلا النفط العربي بات متوفراً ولا الولايات المتحدة عادت قادرة على تأمين إمداداتها إلى حلفائها. من هنا كان لابد لهذه الدول من إعادة النظر في مواقفها تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي تحت ضغط سياسة الربط العربية بين النفط والمسألة الفلسطينية. وهكذا أصبح النفط عامل توتر في علاقات دول التحالف الغربي من جهة ومحور الصراع بين الولايات المتحدة والأقطار العربية النفطية من جهة أخرى ".[١]

ووفقا لوليام ب. كوانت (William Baur Quandt)، وهو أحد المصادر الموثوقة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة، فإن " هناك بضعة قضايا تعتبر أكثر أهمية بالنسبة لصناع السياسة الخارجية الأمريكية من الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وقد أدرك الرؤساء أهمية التسوية العربية ـ الإسرائيلية بالنسبة إلى موقع أمريكا في المنطقة العربية، فإن نزع فتيل التوترات العربية ـ الإسرائيلية يبدو حاسماً لخلق أحوال مستقرة وآمنة يمكن ضمنها حماية المصالح الحيوية الأمريكية وخصوصاً النفط ".[٢]

والجدير بالذكر أن قرار حظر النفط العربي الذي اتخذ في حرب رمضان (أكتوبر ١٩٧٣) خلق توتراً خطيراً في العلاقات الأوروبية الأمريكية أو ما يسمى بالتحالف الغربي.

---

1 - حافظ برجاس، المرجع السابق، ص ٢٥٨.

2- **William Baur Quandt : « Decade of Decisions : American policy Toward the Israeli Conflict, 1967 – 1976 Berkley», C.A. University of California Press, 1977, p 1.**

وكان محور التوتر يتلخص في التعارض بين مصالح الطرفين حيث شكل النفط الجانب الأكبر منها، فيما اعتمدت أوروبا الغربية بنسبة ٦٥% من حاجاتها النفطية سنة ١٩٧٤ على النفط العربي، كانت المستوردات الأمريكية منه لا تتعدى ٢٠%.

وهذا الاختلاف في درجة الاعتماد على نفط هذه المنطقة جعل هناك اختلافاً آخر في المواقف السياسية وتسيير لأزمة كل طرف من جهته حسب ما تتماشى معه مصالحه الخاصة. ففي حين، ركزت دول أوروبا الغربية على كيفية تأمين إمداداتها النفطية وعلى إعادة الاستقرار إلى المنطقة، كانت الولايات المتحدة تهتم أساساً بانعكاسات الأزمة على العلاقات بين الشرق والغرب ومحاولة الاتحاد السوفياتي استغلال الموقف وتحقيق المكاسب.[1]

وانطلاقاً من هذا الاختلاف في وجهات النظر بين الجانبين الأوروبي والأمريكي في معالجة هذه الأزمة ونتائجها السياسية والاقتصادية، حاولت الدول الأوروبية منفردة أو مجتمعة الابتعاد عن السياسة الأمريكية واتخاذ بعض المواقف والمبادرات المتعارضة مع مواقف الولايات المتحدة من هذا الصراع حفاظاً على مصالحها النفطية. وقد تجلت هذه المواقف في مطالبة فرنسا وبريطانيا وباقي الدول الأوروبية بالوقوف على الحياد من حرب أكتوبر، على عكس الموقف الأمريكي المؤيد والمساند لإسرائيل.

لم يكن لهذه المواقف والبيانات تأثير يذكر على مجرى الأمور، فقد بقيت مجرد فقاعات بسبب رفض الولايات المتحدة إعطاء أوروبا دوراً في حل الصراع، لكن موقف أوروبا الموحد والمؤيد للحق العربي جاء لأول مرة في بيان " بروكسل " الصادر عن وزراء الخارجية الأوروبيين في نوفمبر ١٩٧٣. وقد حث هذا البيان إسرائيل على العودة إلى خط

---

1 - انظر: د. نادية محمود محمد مصطفى: " أوروبا والوطن العربي "، سلسلة الثقافة القومية رقم ٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٦، ص ٨٧.

ولا ننسى أن نذكر في هذا المجال أن الاتحاد السوفياتي الذي كان مكتفياً بالنفط السوفيتي، لم يتضرر قط من هذه الأزمة، بل بالعكس استفاد منها ليزيد من أرباحه بالعملة الأجنبية ويقيم علاقات تجارية مع بعض الدول الغربية بعيداً عن الهيمنة الأمريكية.

وقف إطلاق النار في ٢٢ أكتوبر وفقاً لقرارات مجلس الأمن رقم ٣٣٨ و٣٤٠ وأعلن المبادئ الأساسية للتسوية السلمية وهي[1] :

- عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة.

- ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧

- احترام لسيادة واستقلال كل دول المنطقة وحقها في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.

- الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

كما أعرب البيان عن استعداد أوروبا للمشاركة في عملية السلام والاعتراف بأهمية الضمانات الدولية.

ولكن البيان الأوروبي هذا أثار رد فعل حاد من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل التي اعتبرتها انحيازاً أوروبياً للعرب واستسلاماً للابتزاز العربي عن طريق حظر النفط.

لم يحدث البيان المذكور آثاراً إيجابية على أرض الواقع سوى ترحيب الدول العربية بهذا الموقف وتشجيع الجماعة الأوروبية على الاستمرار بالضغط على إسرائيل لانسحابها من جميع الأراضي المحتلة مقابل ضمان إمداداتها النفطية.

وعلى الرغم من تطبيق قرار وقف القتال بموافقة أمريكية ـ سوفياتية، وانفراد الولايات المتحدة بإيجاد تسوية سلمية عن طريق سياسة الخطوة ـ خطوة[2]، استمرت الدول الأوروبية خلال السنوات اللاحقة في البحث عن دور مستقل لسياستها الشرق- أوسطية بعيداً عن السياسة الأمريكية بغية ضمان مصالحها الاقتصادية. غير أن الولايات المتحدة أصرت دائماً على إبعاد أوروبا عن مشاركتها في أي تسوية لأزمة الشرق الأوسط كي تبقى تحت نفوذها السياسي والاقتصادي والأمني.

وهكذا بقي الدور الأوروبي محدداً في إطار إصدار البيانات والمبادرات وتسجيل المواقف المؤيدة في كثير من الأحيان للحق العربي، لكنه لم يستطع الخروج من دائرة

---

1- **Ahmed Al-Hajaya : « Arms and Oil International Relations:» . A. Review of the Middle East Experience, Aberdeen University, U.K. 1989 – 1990, p 181.**

2 - التي انتهجها وزير الخارجية الأسبق، هانري كسينجر في ذلك الوقت لاسيما مع جمهورية مصر حيث نجح في تقرب حكومة السادات من الكيان الصهيوني واتفاق "نقطة الكيلومتر ١٠١ ".

النفوذ الأمريكي في ظل الحرب الباردة التي كانت قائمة بين الجبارين في تلك الحقبة من الزمن[1].

أما عن اليابان، فقد أعلنت الحكومة اليابانية موقفها من الصراع الذي تضمن المبادئ الأساسية التالية[2]:

ـ الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضي التي احتلها في حرب١٩٦٧.

ـ الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفقاً لميثاق الأمم المتحدة لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

ـ عدم جواز الإستيلاء على أراضٍ أو احتلالها باستخدام القوة.

ـ احترام وحدة وأمن أراضي كل الدول في المنطقة والحاجة إلى ضمانات لهذا الغرض.

واختتم البيان بأن حكومة اليابان إذ تأسف لاستمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية، تحث إسرائيل على الامتثال لهذه المبادئ. وتعهدت الحكومة بمواصلة مراقبة الموقف في الشرق الأوسط بقلق جدي، وأشارت إلى أنها قد تضطر على أساس التطورات المستقبلية إلى إعادة النظر في سياستها حيال إسرائيل.

لم تتوقف الحكومة اليابانية عند حدود هذا التصريح فقط، بل دعمت مواقفها بتحركات عملية وبناءة لكسب التأييد العربي، وتقديم المساعدات الاقتصادية والفنية لتعذر تقديم المساعدات العسكرية وقطع العلاقات مع إسرائيل.[3]

وبعدما اتخذ العرب موقفاً موحداً تجاه هذا الموقف الياباني الإيجابي، تم ضم هذا البلد إلى لائحة الأصدقاء ليرفع الحظر عليه. مما أزعج الولايات المتحدة.

ولم يقتصر تأثير سلاح النفط العربي على المواقف السياسية لدول أوروبا الغربية واليابان من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بل امتد ليشمل العديد من دول العالم الثالث

---

1 - حافظ برجاس، المرجع السابق، ص ٢٦٠.

2 - **J. C. Hurwitz « Oil, The Arab-Israel Dispute and the Industrial World» , Horizons of Crisis – Westview Press, Boulder, Colorado, USA, 1976, p 140.**

3 - كونيو يانا جيدا: "اليابان وأزمة النفط ١٩٧٣ "، ص ٨٠.

التي كانت تربطها علاقات ودية مع إسرائيل. وكان من نتيجة ذلك أن قطعت دول إفريقيا وعدد من دول آسيا والدول الإسلامية علاقاتها بإسرائيل وأقامت علاقات سياسية واقتصادية وطيدة مع الأقطار العربية.

ففي نهاية أكتوبر ١٩٧٣ كانت ٢٦ دولة من أصل ٣٣ دولة إفريقية قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وبعضها كانت تتلقى مساعدات تقنية ومالية كبيرة من إسرائيل منذ سنوات.[١]

أما الموقف السوفياتي، فقد ظهر من خلال الدعم العسكري المتمثل بشحن الأسلحة إلى كل من مصر وسوريا أثناء المعارك، وأحياناً إلى التهديد المباشر بالتدخل لإنقاذ الجيش المصري الثالث المحاصر، الأمر الذي دفع بالولايات المتحدة إلى استنفار قواتها النووية في العالم.[٢]

وعلى الصعيد الدبلوماسي وقف السوفيات إلى جانب العرب في المناقشات والقرارات التي اتخذها مجلس الأمن الدولي، كما شجعوا العرب على استخدام سلاح النفط كوسيلة لمناهضة الاستعمار والدفاع عن حقوقهم المشروعة.

وخلاصة القول هو أن النفط كان سيد الموقف في حرب رمضان / أكتوبر ١٩٧٣، وكان نقطة الارتكاز التي شغلت دول العالم في هذا الصراع، فاستخدامه كسلاح سياسي لخدمة قضية العرب المركزية أحدث تغيرات خطيرة في العلاقات الاقتصاديةوالسياسة على المستوى الإقليمي والدولي.

وهكذا، بينت المقاطعة النفطية العربية سنة ١٩٧٣، ثم بعد ذلك سقوط شاه إيران، وبعدهما الغزو السوفياتي لأفغانستان في سنة ١٩٧٩، جمعها الارتباط الوثيق بين النفط والسياسة والدين والأمن العالمي في الخليج[٣]. ولم يتم نسيان الدروس من قبل صناع السياسة الأمريكية. فأولاً حفزت أحداث السبعينات المضطربة الولايات المتحدة على

---

1 - د. أنطوان شيبان: " دبلوماسية التأزيم، قرار أمريكا بالفشل في الشرق الأوسط". الذكر لدار النشر، بيروت ١٩٨٤، ص ١٥٤.

2 - المرجع نسفه، ص ١٨٠.

3 - **Gause III, Oil Monarchies : Domestic and Security Challenger in the Arab Gulf States, p 142.**

إقامة علاقة الزبون الراعي الوثيقة مع المملكة العربيّة السعودية، وبالتالي، نظراً لمصلحتهم في المنطقة، يجب الحفاظ على بقاء الاستقرار السياسي والأمني في منطقة الخليج برمتها.

بعد ذلك، أدرك صناع القرار الأمريكيون أن المصالح النفطية الأمريكية في الخليج متعلقة جوهرياً بالتطورات على المسرح العربي ـ الإسرائيلي. لقد قدروا الحاجة للجمع بين أمرين نقيضين، : مساندة إسرائيل والحفاظ على علاقتهم مع البلدان العربية المحافظة.

لقد كانت ورطة حقيقية للولايات المتحدة في هذه الأزمة كما أثبتتها الأحداث المثيرة عقب الحظر النفطي. فقد بينت المقاطعة النفطية لسنة ١٩٧٣ بوضوح القوة الاقتصاديةالعربية والارتباط الوثيق بين النفط والسياسة الدولية. وكما يقول المؤرخ لنكزوسكي بحق أنه " بسبب معاملتها التفضيلية لإسرائيل، فإن الولايات المتحدة قد عانت من مقاطعة نفطية أحدثت حالة من الشلل تقريباً وعانى اقتصاد العالم الغربي بأكمله نتائج سلبية بسبب الارتفاع المذهل في أسعار النفط زيادة على الحظر النفطي.[1] مما يجعلنا نربط هذا الموضوع بما تعرض له حساسية الموقف الأمريكي تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي لاختبار حاد خلال أزمة حرب الخليج اللاحقة، عندما حاول الرئيس العراقي صدام حسين الربط بين حل الأزمة الكويتية والقضية الفلسطينية وأطلق صواريخ بعيدة المدى على إسرائيل على أمل تعقيد التحالف الدولي وتقويضه، والذي شكلته الولايات المتحدة بمحاربة العراق والدخول في حرب شاملة سميت "حرب الخليج الثانية ". وهذا ما نتناوله في المطلب الموالي.

1 - **G. Lenszowski :" American Presidents and the Middle East ", Dorhaun, N.C. Duke University Press, 1990, p 139.**

## المطلب الرابع: العامل النفطي وآثاره على التسلح في حرب الخليج الثانية

جاءت حرب الخليج الثانية في سنة ١٩٩١ بعد اجتياح العراق للكويت، وكان من أهم نتائجها إغراق دول النفط العربية بالديون وتعطيل أي محاولة أو حتى توجه عربي لربط سلاح النفط إنتاجاً وتسعيراً وتسويقاً بالموقف السياسي كما جرى آنفاً مع أزمة حرب رمضان ١٣٩٣ / أكتوبر ١٩٧٣. والسبب المباشر في ذلك هو الدور السياسي الذي تمارسه الولايات المتحدة من خلال وجودها العسكري ـ هذه المرة ـ المباشر والحاضر إقليمياً في منطقة الخليج.[١]

بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية (حرب الخليج الأولى ) سنة ١٩٨٨، شهد العالم تغيرات عميقة في طبيعة العلاقات الدولية التي كانت قائمة منذ الحرب العالمية الثانية. وكان مصدر هذا التغيير تفاقم مشكلات الاتحاد السوفياتي الاقتصاديةوالقومية وتفككه وانهياره وتراجعه عن مكانته كدولة عظمى تحت وطأة مشكلاته[٢].

ونتيجة لهذا التحول الجذري في قواعد النظام العالمي، حل الوفاق الدولي مكان الحرب الباردة، وانتهت القطبية الثنائية إلى نظام أحادي القطبية، وأصبحت الولايات المتحدة الدولة العظمى الوحيدة عسكرياً وسياسياً رغم مشاكلها الاقتصاديةالمتفاقمة. في المقابل، برزت اليابان كأكبر قوة اقتصادية ومالية في العالم حيث احتلت الموقع الأول في التجارة الدولية، كما توحدت ألمانيا بعد إزالة حائط برلين، وظهرت على المسرح الأوروبي كقوة اقتصادية ومالية وسياسية لها دورها المستقبلي في ساحة الصراع الدولي. بالإضافة إلى ذلك جرت محاولات لتقريب موعد الوحدة الأوروبية كشخصية سياسية واقتصادية مستقلة تطمح في حال تحقيقها إلى منافسة حليفها الأمريكي على منابع النفط وأسواق العالم الثالث.[٣]

---

1 ـ عبد العليم محمد: " حرب الخليج حصاد المواجهة بين التاريخ والمستقبل "، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت ١٩٩٣، ص ١٩.

2 - عبد العليم محمد: نفس المرجع، ص ١٩.

3 ـ وليد نويهض: " من الحرب الباردة إلى السلام البارد ـ الجديد في النظام الدولي... قديم "، مجلة مستقبل العالم الإسلامي ، العدد ٣، مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطا ١٩٩١، ص ٥٠ – ٥١.

ومما لاشك فيه أن هذه التحولات كان لها انعكاسات على الوضع العربي بصفة عامة، لاسيما بعد توجه القيادة السوفياتية وعلى رأسها ميخائيل غورباتشوف بنفض سياسة الحكم الاشتراكي الراهن آنذاك واتباع سياسة الانفتاح والتعايش السلمي والبحث عن موقع حقيقي في المعسكر الرأسمالي. وقد أثّر ذلك سلباً على الدول العربية، كذلك من حيث موقع التراجع السوفياتي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي. ومن جملة مخاطر هذه السياسة السماح بهجرة اليهود السوفيات إلى فلسطين المحتلة. مما جعل كل ذلك الولايات المتحدة على انفراد بسياستها قصد فرض تسوية لأزمة الصراع العربي ـ الإسرائيلي على طريقتها الخاصة، طريقة تخدم حليفتها إسرائيل وتضمن أمنها ومصالحها النفطية في المنطقة.

وفيما يخص الشأن العراقي ومحتوى موضوعنا المتعلق بحرب الخليج الثانية، خرج العراق من حربه مع إيران " منتصراً " لكن مثقلاً بالديون لأطراف عديدة، منها عربية، ومنها أجنبية. وخيل للرئيس صدام حسين أن الوقت حان لفرض زعامته على المنطقة، ذلك الحلم الذي كان يراود طموحاته منذ زمن بعيد. وقد بنى سياسته خلال تلك المرحلة على محورين أساسيين:

١ ـ تعزيز قدرة العراق العسكرية والحصول على الأسلحة المتطورة.

٢ ـ إعادة بناء القوة الاقتصاديةالتي هزتها سنوات الحرب مع إيران.[1]

٣ ـ ومطالبة الأقطار العربية النفطية، وخاصة الكويت، بإعفائه من الديون ودعوتها إلى خفض إنتاج النفط بغية رفع أسعاره، مما أدى إلى رفض الحكومة الكويتية لهذا الطلب من جهتها وبالتالي ممّا أدّى بالتفكير في اجتياح الكويت عسكرياً من جهة النظام العراقي.

وجدت الولايات المتحدة في هذا الاجتياح الفرصة المناسبة لفرض هيمنتها الوحيدة في المنطقة، والمبرر المناسب لتدخلها العسكري المباشر ـ هذه المرة ـ من أجل تحقيق أهدافها المنشودة، فكانت حرب الخليج الثانية أو ما يسمى بـ "عاصفة الصحراء". وفي كلا الحادثين، كان النفط محور الصراع وأهدافه، لذلك وصفت هذه الحرب بأنها " حرب

---

1 ـ انظر هنري لورنس: "اللعبة الكبرى. الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية "، ترجمة محمد خلوف، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، قبرص ١٩٩٢، ص ٤٢١.

البترول الثالثة ". حيث أن الصدمة البترولية الأولى كانت أثناء حرب رمضان (أكتوبر ١٩٧٣ ) ثم الحرب الثانية كانت تدور بين العراق وإيران (حرب الخليج الأولى).

يقول حافظ برجاس فيما يخص حرب الخليج الثانية وتأثيرها على النفط: " لم يذكر التاريخ المعاصر أزمة إقليمية هزت دول العالم واستنفرت مؤسساتها الدبلوماسية والعسكرية ونالت من اهتمام منظمة الأمم المتحدة قدر ما تحقق بالنسبة لأزمة الخليج الثانية التي نتجت عن الغزو العراقي لدولة الكويت. وإذا شاء الباحث - يضيف نفس الكاتب - استقراء الأسباب التي حركت المجتمع الدولي تجاه هذا الحدث لما وجد إلا النفط. هذا الساحر الأسود الذي أصبح عصب الحياة في المجتمعات الصناعية الحديثة"[١]

لاشك أن الأزمة العراقية - الكويتية هي واحدة من الأزمات ذات العلاقة الوثيقة بالمشاكل الحدودية التي زرعها المستعمر بين بلدان المنطقة ولم تحسم جذرياً حتى الآن، والنزاعات الحدودية التي تعتبر جزءاً من الإرث الاستعماري وضعتها الدول الغربية لضمان هيمنتها على النفط العربي بحيث تثيرها وتستغلها كلما شعرت بأن مصالحها النفطية معرضة للتهديد أو الخطر.[٢]

فالنفط كان وما زال عاملاً مهماً من عوامل عدم الاستقرار في الخليج العربي. صحيح أنه مصدر الثروة والغنى لشعوب تلك المنطقة، إلا أنه أيضاً مصدر العديد من المتاعب وسبب الكثير من النزاعات والخلافات، بما في ذلك العراقي - الكويتي الذي هو في صميمه خلاف نفطي.[٣]

معظم الباحثين السياسيين والاقتصاديين يرون جازمين أن الأوضاع الاقتصادية النفطية هي السبب المباشر لتفاقم الأزمة الأخيرة بين العراق والكويت. فالمعروف أن العراق خرج من حربه مع إيران يعاني مشاكل اقتصادية خانقة نتيجة الدمار الكبير الذي عانى به من الديون المستحقة عليه للأطراف العربية والأجنبية.

---

1 - حافظ برجاس، المرجع السابق، ص ٣٠٦.

2 - نفس المرجع ، ص ٣٠٦.

3 . كتاب " أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي "، تأليف مجموعة باحثين، أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية "، بيروت ١٩٩١، ص ٨٥.

أمام هذه الصورة القائمة لوضع العراق الاقتصادي، لم يكن للنظام العراقي سوى خيارين: مطالبة كل من الكويت والسعودية ودولة الإمارات العربية بإعفائه من الديون المستحقة عليه أو تأجيلها، ثم إقناع الدول المنتجة للنفط برفع أسعاره في الأسواق العالمية عن طريق خفض العرض من خلال خفض الإنتاج، لكي يؤدي ذلك إلى ارتفاع الطلب، فارتفاع الأسعار وزيادة العائدات المالية.

بالنسبة للديون، تجاوبت السعودية ودولة الإمارات العربية مع المطلب العراقي ووافقتا على الإعفاء، في حين رفضت الكويت هذا المطلب رفضاً قاطعاً وطالبت بإلحاح بدينها المستحق على العراق. بل ذهبت إلى أبعد من ذلك عندما باعت سندات ديونها على العراق إلى أحد البنوك الأمريكية (ستي بنك) City Bank مما ورطته في مشكل آخر زاد في إزعاجه وغضبه، فجعلت العراق بذلك مسؤولاً عن التسديد أمام الولايات المتحدة الأمريكية عينها[1].

فيما يتعلق برفع أسعار النفط، فقد طالب العراق دول منظمة الأوبك برفع سعر البرميل الواحد من ١٨ دولاراً إلى ٢٥ دولاراً عن طريق خفض الإنتاج. ولكن الكويت ودولة الإمارات لم تلتزما بذلك، مما أدى إلى هبوط السعر إلى ١٥ دولاراً للبرميل وأحيانا إلى ١١ أو ١٢ دولاراً. وكان الجزء الأكبر من زيادة الإنتاج الكويتي يأتي من حقل "الرميلة " الواقع في المناطق الحدودية المتنازع عليها بين البلدين.[2]

وأدت زيادة الإنتاج إلى انخفاض أسعار النفط، فأثار ذلك غضب العراق المنهك اقتصادياً والذي كان يرى أن حل أزمته لن يكون إلاّ بارتفاع الأسعار لمدة طويلة. لذلك اعتبر العراق أن مثل هذا السلوك نوع من الاستفزاز، بل من إعلان الحرب الاقتصادية ضده والتآمر عليه من أجل تحقيق مآرب معينة. وفي خطاب ألقاه الرئيس صدام حسين بتاريخ ١٧يوليو ١٩٩٠ بمناسبة ذكرى الثورة اتهم دولتين عربيتين منتجتين

---

1 . بيار سالنجر وغريك لوران: " حرب الخليج، الملف السري "، ترجمة دار آزال للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٩١، ص ١٦.

2 - **Joel Beinin : « Origins of the Gulf/war » Westfield New Jersey, Open Magazine, 1991, p 8.**

للنفط بأنهما اتبعتا سياسة نفطية جديدة في مجال تصدير النفط وتسعيره وإنتاجه أدت إلى الإضرار بالعراق وتدمير اقتصاده وتخريب مصالحه.[1]

وتوالت بعد ذلك تصريحات بعض المسؤولين العراقيين تحدد هاتين الدولتين بالاسم (أي الكويت والإمارات العربية المتحدة). فتفاقمت الأوضاع بحيث قدم العراق مذكرة بهذا الشأن إلى جامعة الدول العربية متهماً فيه الكويت " بسرقة حقل الرميلة " العراقي بوسائل تكنولوجية متقدمة وبإنشاء مواقع عسكرية كويتية داخل الحدود العراقية[2].

وفيما أصبح السلوك الكويتي استفزازاً لصدام حسين بشكل متزايد، كان الأمر يتطلب تغييراً كاملاً ومفاجئاً في مواقف أمير الكويت حتى يتخلى الرئيس العراقي عن حملته. وانتابت الكويتيين خشية أن يؤدي الإذعان لابتزاز العراق في هذه المرحلة إلى تكراره.

عندما بدأ العراق حشد قواته العسكرية في منتصف يوليو / تموز سنة ١٩٩٠، كان يعلم علم اليقين أنه يبدأ عملاً من المرجح جداً أن ينتهي باحتلال الكويت. وفي نفس الوقت الذي بدأت فيه الحشود العسكرية تتراكم على الحدود الكويتية، أجريت تدريبات في وسط العراق على هجوم بالطائرات العمودية على مدينة الكويت بواسطة قوات خاصة، وهي العملية التي بدأ بها فعلاً الغزو في الثاني من أغسطس ١٩٩٠.

ولما تسربت الأخبار بأن العراق لم يخفف من مطالبه أو ضغوطه العسكرية، بدأ التوتر يتزايد مرة أخرى، وفي ٢٧ يوليو، نبه الأمريكيون الكويت ومصر والسعودية من أن هناك المزيد من عمليات تكثيف القوات والمعدات العراقية. هنا ظهرت على السطح كل أوجه الغموض والالتباس في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة وتجاه العراق ذاته، فلم يكن في مقدور الإدارة الأمريكية تجاهل الضغوط العراقية على الكويت. ولكنها لم ترغب في الوقت ذاته في التخلي عن سياستها السابقة، حيث كانت لا تزال حريصة على الحصول على " دعم صدام في مواجهة الإرهاب "، وفي الترويج لرؤية معتدلة فيما

---

1. كتاب " أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي "، المرجع السابق، ص ٨٥، وكذلك: راجع ما ورد في خطاب الرئيس العراقي في كتاب محمد حسنين هيكل: " حرب الخليج. أوهام القوة والنصر "، المرجع السابق، ص ص ٣٢٠ – ٣٢١.

2. المرجع السابق، ص ٣٢٢.

يتعلق بالنزاع العربي - الإسرائيلي. كما كانت تأمل أن يكون متعقلاً في حساباته الاستراتيجية، مفضلة النهج التفاوضي بالرغم من أنها كانت تدرك قدرة صدام على القيام بأعمال غير متوقعة.[1]

وكان كل ذلك كفيلاً بأن يدعم قناعة صدام حسين بأن الولايات المتحدة " سوف تظل على موقفها غير العدائي " في حالة هجوم العراق على الكويت. وهنا نقل عن السفير العراقي لدى واشنطن قوله " إن مخاطر ردود الفعل الأمريكي محدودة في حالة التدخل في الكويت. وعلى ذلك، واصل صدام المفاوضات المتفق عليها مع الكويت وهو على ثقة من حياد الولايات المتحدة.

ويقول محمد حسنين هيكل[2]: " إن صدام قدم الموعد المحدد للغزو بيومين، وإن منع الغزو كان يتطلب تنازلات غير عادية من الكويت، كما ذكر أن صدام كان مقتنعا في ذلك الوقت بعدم جدوى الاستيلاء على الجزيرتين المتنازع عليهما (جزيرتي وربه وبوبيان ) وحقل البترول فقط، وأن استمرار عائلة الصباح في الحكم سيحول الكويت إلى قاعدة عسكرية أمريكية، وعلى العكس أن يرى أن أياً من الدول العربية لن تجرؤ على طلب الدعم الأمريكي إذا ما ابتلع الكويت بالكامل ".

غير أن فشل الكويت في استرضاء صدام أكد مصيرها المحتوم، إذ رأى الرئيس العراقي أن ذلك يؤكد اعتقاده الراسخ بان الكويت دولة طفيلية تعيش على تضحيات العراق الهائلة بل اعتبر الموقف الكويتي تحدياً شخصياً من دويلة مجاورة[3]. مع العلم أنه حسب بعض المعلومات - لم تكن واشنطن تريد أن يلقي اللوم عليها في إثارة أي أزمة. وكان الحزبان في الولايات المتحدة يريان أنه لا يزال هناك فرصة لإنقاذ الموقف، وقد أبلغ السفير العراقي أعضاء الكونغرس، ومن بينهم جون كيلي أنه "ليس هناك ما يدعو إلى القلق، فنحن لن نتحرك ضد أي أحد "[4].

---

1- لمزيد من المعلومات في هذا الملف الشائك، انظر: لؤي بكر الطيار: " أمن الخليج العربي "، مركز الدراسات العربي - الأوروبي، ط ١، بيروت ١٩٩٩، ص ٢٧ – ٣٩.

2 - محمد هيكل، المرجع السابق، ص ١٩٢.

3 - لؤي بكر الطيار: " أمن الخليج "، المرجع السابق، ص ص ٣٤ – ٣٥.

**4 The Editions Of the Time Magazine, Desert Storm : the War in the Persian Gulf, Boston, little Brown & Co. 1991, p 9.**

وكان صدام آنذاك ـ حسب ما أوردته مجمل الصحف آنذاك ـ قد تلقى دلائل نتيجة لذلك تشير على عزم الولايات المتحدة على مواصلة العلاقات الطيبة، وبالتالي لم تبذل أية محاولة من جانب واشطن لتوجيه تحذير محدد بشأن رد فعل محتمل على أي عدوان.

لكن كما يقول لؤي بكر الطيار ـ صدام حسين خدع نفسه في الاعتداء على الكويت واجتياحه في نهاية الأمر وهو يخوض أول مواجهة مع " النظام العالمي الجديد " مع أنه ظل احتمال استيلاء العراق على الكويت قائماً منذ استقلال الإمارة الكويتية.

وعلى الرغم من عدم توافر أدلة تفيد بأن صدام قد فكر بجدية في هذا الاتجاه قبل صيف ١٩٩٠، فإن هناك اعتقاداً بأن التخطيط لاحتلال الكويت بدأ بخمس سنوات بينما جرت تدريبات لهذا الغرض قبل عامين من الغزو.[١]

وإذا كنا لا نريد في دراستنا هذه الدخول أكثر في تفاصيل الغزو العراقي للكويت ثم في تفاصيل الحرب التي شنتها الولايات المتحدة وحلفاؤها ضد العراق، فإننا نؤكد أن العامل النفطي كان المحور الرئيسي في هذه الأزمة التي استغلتها الولايات المتحدة عن طريق توسيع هوة الخلاف بين الجانبين خدمة لمصالحها وأهدافها بالدرجة الأولى. فليس من المستبعد وقوف الولايات المتحدة وراء سياسة الكويت النفطية في الفترة الأخيرة، وحثها على عدم التنازل عن دينها المستحق على العراق ومطالبته مجدداً بإعادة رسم الحدود بين البلدين. وفي المقابل أعلنت السفيرة الأمريكية في العراق " أبريل غلاسبي " في أثناء لقائها مع الرئيس صدام حسين في ٢٥ يوليو ١٩٩٠ أن الولايات المتحدة تعتبر الخلاف العراقي ـ الكويتي نزاعاً داخلياً لا يعنيها طالما أنه لا يمس مصالحها النفطية في المنطقة. وقد فسر العراق هذا القول بأنه موافقة أمريكية ضمنية على الموقف العراقي[٢].

وقد أخطأ العراق في تقدير الظروف الدولية وقراءتها في تلك المرحلة، الأمر الذي أدى في النهاية إلى إقدام التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة إلى شن الحرب ضد العراق في ١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٩١ بعد استنفاد كل المحاولات والوسائل السلمية لإقناع العراق بالانسحاب من الكويت. ولكن، كيف حضرت الولايات المتحدة

1 « **International Herald Tribune, "25 Septembre, 1990.**
2 « **Washington Post», Sept 24, 1990, P 19.**

الأمريكية لهذه الحرب ؟ وما هي خلفيات التدخل العسكري الأمريكي وأهدافه في أزمة الخليج الثانية ؟

منذ اللحظة الأولى لاحتلال الجيش العراقي أراضي الكويت، سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التحرك بجدية لمواجهة هذه الأزمة الخطيرة، وليس هذا بالمستغرب عندما ندرك أن السياسة الأمريكية تجاه المنطقة ارتكزت منذ الحرب العالمية الثانية وحتى حدوث الأزمة على ثلاث قواعد رئيسية: المحافظة على مصالحها البترولية التي تشمل ضمان تدفق النفط لها ولحلفائها بالأسعار التي تناسب الاقتصاد الأمريكي بصفة خاصة، ثم محاربة النفوذ السوفياتي الذي كان حتى عام ١٩٨٩ مصدر الخطر على إمدادات نفط الخليج إلى الغرب، وأخيراً حماية إسرائيل وضمان أمنها لأنها وجدت لتكون خط الدفاع الأول عن مصالح الغرب النفطية[1].

لماذا سارعت الولايات المتحدة لضرب العراق وإخراجه من الكويت؟ سؤال مهم للغاية، وقد أظهرت الحسابات للولايات المتحدة وكذلك للاقتصاد الدولي أن العراق، بات يملك سبيلاً إلى ٢٠% من الاحتياطيات المؤكدة في العالم، وكانت وجهة نظر ديك تشيني وزير الدفاع آنذاك ومن أكبر رجال الأعمال في ميدان النفط مع مستشار الأمن القومي سكوكروفت وجورج بوش الأب الذي جمع ثروته من حقول النفط، أن غزو صدام للكويت كان أهم بكثير من الكويت نفسها... وإلا سيصبح لصدام نفوذ لم يسبق له مثيل على السوق النفطي العالمي.

وخلاصة القول، يجدر بنا الحديث إلى أن النفط مع حمايته من أي تهديد يبقى، إذن الهدف الثابت في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة. وهذا الهدف لم يتغير مع تغير الإدارات المتعاقبة على الحكم طوال تلك الفترة وإذا كان الخطر السوفايتي على النفط قد انتهى منذ أواخر الثمانينات نتيجة السياسة الجديدة التي انتهجها الرئيس غورباتشوف والقائمة على الانفتاح والاهتمام بالشؤون الداخلية، فإن مصدر الخطر على نفط الخليج وإمداداته أصبح من وجهة النظر الأمريكية يتركز في القوى الإقليمية الكبرى ذات التوجه الراديكالي، وتحديداً إيران والعراق. لاسيما بعد سقوط الشاه في إيران وصعود صدام

---

1 . حافظ برجاس : " الصراع الدولي على النفط العربي "، مرجع سابق، ص ٣٠٩.

حسين في العراق الذي أراد أن يصنع بلاده قوة إقليمية قد تكون خطراً على الموارد النفطية لثاني أكبر احتياطي في المنطقة وبصفته قد يهدد أمن إسرائيل كذلك.

لذلك، أخذت الولايات المتحدة تترقب الفرص المواتية لتحقيق أهدافها في المنطقة، وجاءت هذه المناسبة (أزمة الكويت) لتعطيها هذه الفرصة الغالية ريثما تجيئ فرصة أخرى لاحتلال العراق بكامله، مثل ما وقع في ١٩ مارس ٢٠٠٣ تحت قيادة جورج بوش الابن وكان جورج بوش الأب هو الذي قام بالعملية الأولى في ١٦ يناير ١٩٩١، لمّا هاجم العراق من أجل إجلاء القوات العراقية من الكويت، ولكن بدون أي نية مسبقة لاحتلال العراق والإطاحة بالرئيس صدام حسين.

## المطلب الخامس: الاحتلال الأمريكي للعراق وحرب النفط الحقيقية

كثر الحديث والتساؤل بين العام والخاص فيما يخص الأسباب التي أدت بأمريكا إلى التدخل في الشؤون العراقية منذ الحرب الخليجية الثانية والاهتمام الخاص بهذا البلد الاستراتيجي عسكرياً وجغرافياً ونفطياً. وإذا أخرجنا هذه المسألة من دائرتها السياسية والأمنية (بما أن العراق يعتبر في نظر الولايات المتحدة العدوّ اللدود لحليفتها إسرائيل )، فإن النفط يبقى السبب الرئيسي لاحتلال هذا البلد بحيث يظل النفط سلعة استراتيجية يتعامل في ملفها القادة السياسيون والعسكريون من منطلقات المصالح الاستراتيجية والسياسية وتداخلاتها الاقتصادية.

لقد كشفت مجلة " فورين أفيرز " (Foreign Affairs) الفصلية المتخصصة، منذ عام ١٩٩٤، أن القوات الأمريكية متواجدة في جميع أنحاء العالم لحماية السلام. أما وارن كريستوفرWarren Christopher فقد صرح في العام نفسه، أثناء وجوده في منطقة الخليج العربي، بما يلي: " إن مطالبنا هي تسهيلات عسكرية لقواتنا سريعة الانتشار، ذات الكفاءة العالية والتقنية المتقدمة " ! وأما لماذا " التسهيلات " التي لم يعلن عن هدفها حينئذ، فقد كانت لاحتلال العراق الذي كان خاضعاً للحصار المحكم منذ مطلع التسعينات بعد خروجه من حرب الخليج الثانية المدمرة، وكان كل ذلك تحضيرا للسيطرة المحكمة على نفطه الغني.[1]

1 - انظر كذلك" إيان رتليدج: " العطش إلى النفط، مرجع سابق، ص ١١.

وتؤكد الوثائق التي كشف النقاب عنها أن واشنطن أبلغت دول الخليج عن عملية نشر قوات برية وجوية وبحرية قوامها ثلاث فرق عسكرية، وخمسة عشر سرباً مقاتلاً، وحاملة طائرات، على أن تقوم دول الخليج بتمويلها، وأن واشنطن نجحت بالفعل في تشكيل صندوق لتمويل الوجود العسكري الإضافي الذي قدرت تكاليفه يومئذ بعشرة مليارات دولار.[1]

لكن روبرت بيللترو (Robert Pelletreau) ، مساعد وزير الخارجية الأمريكي، آنذاك، أشار بوضوح إلى أهداف أخرى. ففي اجتماع للجنة التعاون المشترك بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي، عقد في أرلنغتون (Arlington) بولاية فيرجينيا، قال " إن الأهداف الأمريكية في الخليج متعددة: هناك الأهمية المتزايدة للشراكة الاقتصاديةمع دول الخليج، وهناك المصالح القوية للشركات الأمريكية التي تتولى إقامة الصناعات والبنية الأساسية، وهناك حماية الأصدقاء، وحماية المصالح الحيوية، والتأكيد على أن الولايات المتحدة مستعدة للتصرف بحزم عند اللزوم ".

غير أن تصريحات مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق ريغان كانت أوضح في هذا السياق، حيث أعلن ما يلي: " إن منطقة الشرق الأوسط بما فيها الخليج، هي من المناطق التي يطلق عليها وصف " المنطقة المفتاح " أي أنها أساسية في السياسة الخارجية الأمريكية، لأسباب لا تخفى على أحد، ولذلك فإن واشنطن على استعداد لتوجيه الضربات ولخلع أي نظام يقف في وجه مصالحها ".

إن التقديرات تقول بأن احتياطيات العراق من النفط هي في حدود ١١٠ مليارات برميل، أي أنها تحتل المرتبة الثانية في العالم بعد الاحتياطيات السعودية، غير أن هناك من يؤكد احتمال أن يحتوي باطن الأرض العراقية على ٢٠٠ مليار برميل أخرى إضافية إلى الرقم السابق، وأن الطاقة الإنتاجية يمكن أن ترتفع إلى ١٠,٥ مليون برميل يومياً، الأمر الذي يجعل النفط العراقي مستقبلاً نقطة الارتكاز في السوق النفطية الدولية.

والجدير بالذكر أن حقول النفط المكتشفة في العراق هي في حدود ٨٠ حقلاً، لم يتم تطوير وتشغيل سوى ٢١ منها، علماً أن ٧٠% من الإنتاج يتم استخراجه من ثلاثة

1- **http://www.Geocities.com/nassershamali (web site - 28 / 05 / 2008 )..**

حقول فقط ! وأن تكلفة إنتاج البرميل الواحد في العراق هي أقل من دولار واحد (مثل نفط الخليج عموماً)، بينما تكلفة البرميل، في بحر الشمال مثلا، تتجاوز ١٨ دولاراً.[١]

ويقول علي حسين باكير في هذا الشأن أن العديد من المتخصصين في شؤون النفط يرون أن " النفط العراقي كنز القرن الميلادي الحادي والعشرين ". ومن المؤكد أن الحديث هنا يأتي في سياق أن العراق يمتلك حوالي ١٢% من الاحتياطيالعالمي المؤكد من النفط، وتتضح أهمية النفط العراقي إذا تم ربط ذلك الاحتياطيبمسألة الانخفاض المتتالي في قدرة الدول النفطية على زيادة إنتاجها من النفط مع إمكانية نضوب كافة المخزونات العالمية المهمة في الغرب وفي قزوين في الـ ١٥ سنة المقبلة.[٢]

سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على النفط العراقي وأهميته العالمية والاستراتيجية، والخطط الأمريكية التي تسعى من خلالها للسيطرة عليه لأهداف كثيرة ومتعددة.

من جهة أخرى تشير الأرقام المتوفرة حول النفط العراقي إلى أن العراق يمتلك احتياطياً مؤكداً يبلغ حوالي ١١٥ مليار برميل، مما يجعله في المرتبة الثالثة عالمياً بعد المملكة السعودية وكندا من حيث الاحتياطي النفطي المؤكد، ويقع معظم هذا الاحتياطي(حوالي ٦٥%) جنوب العراق، وذلك وفقاً لوكالة معلومات الطاقة الأمريكية EIA في آخر تحديث لها والذي كان في أكتوبر ٢٠٠٥. وتتفاوت التخمينات حول قدرات العراق النفطية المستقبلية بشكل كبير، على اعتبار أن حوالي ٩٠% من مساحة البلاد لم يتم مسحها بعد، وبحسب بعض المؤسسات البحثية والجهات المختصة كـ (معهد بيكر، مركز دراسات الطاقة العالمية، اتحاد العلماء الأمريكان... إلخ)، فإن هذا الاحتياطي قد يصل إلى حدود ٢١٥ مليار برميل أو أكثر إذا ما تم إجراء عمليات بحث وتنقيب في منطقة الصحراء الغربية الواسعة جداً، في حين يعتبر البعض الآخر أن الاحتياطيالذي يمكن اكتشافه فيما بعد لن يزيد عن ٤٥ مليار برميل.[٣]

---

1 - المرجع السابق: Website (٢٨ / ٠٥ / ٢٠٠٨ ).

2 - مجلة البيان: http://www.albayan-magazine.com.iraq-file/144.htm

3 - انظر: مجلة (البترول والغاز العربي): نكولا ساركيس – أكتوبر ٢٠٠٥

لقد ارتبط النفط بالاستراتيجية وبالسياسة وبالأمن و"بأسلحة الدمار الشامل " وبالمصالح الاقتصادية، وبالتقدم، والنمو التكنولوجي، بحيث أصبح كل من شارك في غزو هذه المنطقة من الدول العظمى يتهافت على آبارها النفطية عبر الشركات الغربية العظمى. وحتى هذه الدول التي دخلت في الحلف الأطلسي ساهمت من بعيد أو قريب في إشراك تقسيم الإمبراطورية الأمريكية في نهب هذه الخيرات حيث صار البعض أمثال فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وغيرها تصرخ لرؤية هذه الثروة العراقية بدون أن تكون لها نفس الحصص التي حصلت عليها الولايات المتحدة وبريطانيا.

ويقول ناصر شمالي تحت عنوان:

" الشركاء يصبحون خدماً، والخدم عبيداً ! "

" إن الشركاء في الحلف الأطلسي، وفي مجلس الأمن الدولي، يجأرون بالشكوى من أنانية " الأنكلو- أمريكان " الذين لا يتركون لهم سوى الفتات ! وقد سمعنا الرئيس الفرنسي شيراك وهو يحتج غاضباً: " إننا شركاء ولسنا خدماً " ! ويعتقد الأوروبيون أن تشكيل حكومة عراقية، يتم اختيار أعضائها في واشنطن ولندن، مما يجعل الشركات الأمريكية والبريطانية تجني أرباحاً تصل إلى تسعة آلاف مليار دولار خلال الخمسين سنة القادمة، من النفط العراقي فقط ".

وهكذا فليس مستغرباً أن الرئيس بوش أصدر بتاريخ ٢٨ أيار / مايو ٢٠٠٣ أمراً يحمل الرقم ١٣٣٠٣ يكفل للشركات الأمريكية والبريطانية الحصانة التامة بخصوص أي عمل يقومون به في العراق ! لقد وضع النفط العراقي، من الناحية الشكلية، تحت سلطة " اللجنة الدولية للاستشارة والتوجيه "، غير أن هذه اللجنة مسيطر عليها مباشرة من قبل الإدارة الأمريكية المكونة من تجار النفط والسلاح.[1]

وقدرت بعض المصادر أن عائدات النفط العراقي بعد صدور قرار النفط مقابل الغذاء كانت تتراوح بين مليار إلى مليارين سنوياً، وكانت الكميات المهربة تباع بأسعار زهيدة جداً، نظراً لعدم قانونيتها، فيما تغاضت العديد من الجهات الغربية عن ذلك، كونها كانت تستفيد من هذا الوضع، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية أولى

---

1 - ناصر شمالي: مرجع سابق

www.geocities.com "Oil &Gas Journal"

الدول المستوردة للنفط العراقي بمقدار ١,٢ مليون برميل يومياً، ويتجه نحو نصف مليون برميل إلى أوروبا، ونحو ١٥٠ ألف برميل إلى آسيا، ونسبة أخرى إلى تركيا والأردن وسورية.

ويتراوح إنتاج العراق من النفط في أكتوبر ٢٠٠٥ بين ١,٩ و٢,١ مليون برميل يومياً، ويعتقد معظم الخبراء آنذاك أنه لن يكون هناك زيادة حقيقية في هذه الكمية على الأقل في السنتين أو الثلاث القادمة. فالاحتلال الأمريكي للعراق قد غير كثيراً من خارطة النفط العالمية. فالنفط العراقي هو المفتاح للسيطرة على الدول المنافسة للولايات المتحدة والتي تتطلع إلى الزعامة العالمية، ويتجلى ذلك فيما يلي:

هناك مقترحات أمريكية لاستغلال النفط العراقي قبل الغزو مباشرة وبعده، طرحها الأستاذ علي حسين باكير قائلاً: " على الرغم من أن الإدارة الأمريكية قد أنكرت أن يكون الهدف من احتلالها للعراق هو السيطرة على آباره النفطية ومخزونه الاستراتيجي، إلا أن الجميع يذكر أن الاحتلال الأمريكي قام بحماية وزارة النفط عند دخوله مباشرة، فيما ترك كل المرافق العراقية العامة والخاصة والدوائر والوزارات عرضة للنهب والسلب والتدمير. وقد تبين فيما بعد أن هناك عدة مقترحات كانت الإدارة الأمريكية قد طرحتها وتداولتها بين أوساطها لاستغلال النفط العراقي، وتراوحت بين ثلاثة اقتراحات:[1]

**١) الإقتراح الأول:**

أن يتم استخدام عائدات النفط العراقي بعد السيطرة على العراق من أجل تغطية النفقات العسكرية لجيش الاحتلال الأمريكي فيه. فقد ذكرت صحيفة "نيوز – داي " الأمريكية في ٢٠٠٣/١/١ عن "مايك أنتون" المتحدث الرسمي باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي آنذاك قوله: "إن البيت الأبيض وافق على أن تلعب عائدات البترول العراقي دوراً هاماً خلال فترة الوجود العسكري الأمريكي في العراق، وأن هذه عائدات سيتم استخدامها في حالة الحرب والتواجد العسكري الأمريكي في العراق. ولكن لن يتم استخدام العائدات كلها في هذا الشأن ".

---

1 - انظر: حسين باكير: " سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النفط العراقي ".
**www.albayan-magazine.com/iraq-file.**

٢) **الإقتراح الثاني**:

أن يتم الاستيلاء على النفط العراقي ووضع اليد عليه كاملاً وذلك من خلال عقود تقوم الشركات الأمريكية بموجبها باحتكار الصناعة النفطية في العراق، أو من خلال التواجد العسكري المباشر في هذه المنطقة أو قرب آبار النفط العراقي " لتأمينها " والتحكم بتدفق النفط وعائداته منها على الدول الأخرى. وغالباً ما كان فريق نائب الرئيس الأمريكي "ديك تشيني" ومساعديه ومستشاريه وحلفائه من المحافظين الجدد هم الأقرب إلى هذا الاقتراح والداعم له، لمصالح خاصة واستراتيجية في الوقت نفسه، ونظراً لكونهم رجال أعمال يتاجرون في الشؤون النفطية، بما في ذلك عائلة بوش التي تملك شركة نفطية تسيرها.

٣) **الاقتراح الثالث**:

ويتمثل في استغلال عائدات النفط العراقية إلى حين التوصل إلى حكومة " شرعية ديمقراطية "، على أن يتم توزيع جزء من هذه العائدات على مشاريع وجهود إعادة الإعمار وهو شيء لم يحصل حتى اليوم.

أما بعد أن استتب الأمن لجيش الاحتلال في العراق وللحكومة العراقية، أخذ يعمل على تقنين مسألة استيلائه على النفط العراقي بطرق التفافية وغير مباشرة تحت شعارات، مثل: فتح الاستثمارات الأجنبية على مصراعيها، إزالة كل القيود عن الشركات الأجنبية المستثمرة، ضرورة الاعتماد على أحدث التقنيات والوسائل والشركات – وهي أمريكية بطبيعة الحال – لزيادة الإنتاج، ضرورة الاستعانة بخبرات أجنبية ومستشارين... إلخ، يضيف حسين باكير.[1]

كيف إذن كان كل هذا الاهتمام الخاص بنفط العراق، وكنا قد تساءلنا عن الأسباب التي أدت إلى الوصول بهذا البلد إلى احتلاله من أجل ثرواته النفطية. وذلك ما يدفعنا الآن إلى طرح سبب آخر تناوله الدكتور ثائر دوري في مقال له: " معركة الدولار من العراق إلى كوبا: الإمبراطورية تتداعى "، يقول فيه:[2]

---

1 - المرجع السابق.

2 - انظر: د. ثائر دوري: " معركة الدولار من العراق إلى كوبا ": الإمبراطورية تتداعى "، الموقع الإلكتروني www.geocities.com

" في نوفمبر / تشرين الثاني، ٢٠٠٠ بدأ العراق يبيع نفطه مقابل اليورو، وكان هذا أول خرق للقاعدة التي ترسخت بعد الحرب العالمية الثانية وتنص على استخدام الدولار كعملة في التجارة الدولية. ولأول وهلة بدا هذا القرار غير مفهوم وفسر على أنه خطوة تحد سياسة لا أكثر. لكن مع مرور الوقت والتدقيق في دلالات هذه الخطوة ما لبث المحللون الاقتصاديون والاستراتيجون أن اكتشفوا آثارها الخطيرة ".

ثبت أن لهذه الخطوة فوائد اقتصادية جمة بالنسبة للعراق فقد استمر الدولار في هبوطه واستمر اليورو في الصعود. ففي عام ٢٠٠١ خسر الدولار ربع قيمته أمام اليورو. كما شجعت الخطوة العراقية بهذا الاتجاه عدداً من الدول المترددة على تنويع سلة عملاتها. فأقدمت إيران على تحويل معظم احتياطياتها في البنك المركزي إلى اليورو ولمحت إلى اعتماده لمبيعاتها النفطية كافة، وفي السابع من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢ تخلت كوريا الشمالية العضو الثالث في " محور الشر " رسمياً عن الدولار وبدأت استعمال اليورو في التجارة الدولية. أما فنزويلا شافيز، التي ليست عضواً في محور الشر لكنها تتعرض إلى ضغط أمريكي كبير للانقلاب على حكومتها الوطنية وهي أيضاً منتج نفطي كبير، فبدأت تفكر بالانتقال إلى اليورو. وهذا ما دعا منظمة أوبك في اجتماعها في إسبانيا في الرابع عشر من أبريل / نيسان ٢٠٠٢ لتعرب عن اهتمامها في التخلي عن الدولار لمصلحة اليورو.

ماذا يعني قرار التخلي عن الدولار كعملة للتجارة العالمية ؟ يتساءل ثائر دوري. " إن الولايات المتحدة باعتبارها الوكيل الحصري الوحيد لطبع هذه العملة تقوم بطبعها حسب احتياجاتها وبدون رصيد كاف لتغطيتها. وبالتالي فإنه في حال تخلي الدول عن طلب الدولار سيحدث إغراق للسوق به ويقدر الخبراء أنه سيفقد ٤٠% من قيمته في حال أقدمت الأوبك، فقط، على تسعير النفط باليورو. وبالتالي ستزداد قيمة المستوردات الأمريكية بشكل كبير وسيزداد عجز الميزان التجاري. فالطلب على الدولار هو الذي يمول العجز. فأمريكا تمول جيوشها وإمبراطوريتها ونمط استهلاكها المرتفع من دولار لا رصيد له على الأرض سوى طلب الآخرين عليه باعتباره عملة التجارة الدولية.[1]

1 - ثائر دوري: معركة الدولار من العراق إلى كوبا ...، مرجع سابق.

وكانت هذه الخطوة العراقية سبباً أساسياً من جملة الأسباب الأخرى للعدوان الأمريكي على العراق. لقد كانت ضربة أريد لها أن تكون قاسية، ساحقة، ماحقة لجعل العراق عبرة لمن يعتبر وبحيث لا يفكر أحد، لا حاضراً ولا مستقبلاً، بسلوك الطريق العراقي، يقول دوري.

هذا وكان قد قدم مجلس العلاقات الخارجية بالكونغرس الأمريكي في أكتوبر سنة ٢٠٠٢ دراسة للإدارة الأمريكية حول نفط العراق أكد فيها على مجموعة من النقاط تدور كلها حول هذا الموضوع، وهذه النقاط هي:

**أولاً**: أن البنية الأساسية لقطاع النفط العراقي تعيش حالة متدهورة للغاية، وتحتاج إلى إعادة إعمار لإنقاذ الإنتاج النفطي الذي يتدهور سنوياً بنسبة ١٠٠,٠٠٠ برميل يومياً (أنذاك).

**ثانياً**: أن إعادة إعمار القطاع النفطي العراقي تحتاج إلى استثمارات تقدرت بمليارات الدولارات، وتحتاج إلى شهور إن لم نقل سنين، وستحتاج تكلفة وحدات التصدير الحالية نحو ٥ مليارات دولار، بينما تحتاج تكلفة إعادة الإنتاج إلى ما كان عليه قبل عام ١٩٩٠، ٨ مليارات دولار.

**ثالثاً**: لا تستطيع الإمكانات العراقية الحالية الاضطلاع بجهود إعادة تحديث للقطاع النفطي، ولابد من الاستعانة بشركات "خارجية"، وربما سيلجأ العراق إلى دول " عديدة " للمساعدة في ذلك.

وقد كانت أولى بوادر التطبيق العملي لهذا التوجه بعد احتلال العراق قد ظهرت في الدستور العراقي الذي ظهر بحالته النهائية على الطاولة في ٢٨ أغسطس / آب/ ٢٠٠٥، والذي عكس ما جاء به المندوب الأمريكي الأول بول بريمر Paul BREMER وهو: تحقيق طموحات المستثمرين الأجانب، إذ يلزم الدستور الجديد الدولة العراقية بإصلاح الاقتصاد العراقي على أسس الاقتصاد الحديث، بطريقة تضمن الاستثمار الكامل لكل ثرواته، وتنويع هذه الثروات، وتطوير القطاع الخاص. والإصلاح الاقتصادي يعني: خصخصة القطاع العام، وحرية التجارة والسوق، وفتح المجالات. لكن المشكلة ليست هنا. فهذا مجرد غطاء، فالمادة ١١٠ من الدستور العراقي الجديد تقول: " إن الحكومة الفيديرالية وحكومات المناطق المنتجة الأخرى، ستعمل معاً على وضع سياسة استراتيجية

لتطوير الثروة النفطية والغاز من أجل مصلحة الشعب العراقي، من ثم فإنه عليها أن تعتمد على أحدث التقنيات في السوق، وتشجع الاستثمار ". نص وهذه المادة تشير إلى الخطط التي يدعمها كبار المسؤولين العراقيين حالياً، ومنها: خصخصة شركة النفط الوطنية العراقية، وفتح الاحتياطيالعراقي أمام شركات النفط العملاقة الأمريكية بطبيعة الحال.[1]

ويسمح الدستور للأقاليم في العراق " التي من الممكن أن تتشكل حالياً أو لاحقاً " بأن تقرر سياستها النفطية " ضمن حدودها الجديدة "، وأن تحتفظ بنسبة كبيرة من عائدات الحقول الموجودة، وأن تحتفظ لاحقاً بعائدات كل ما ستطوره من الحقول الجديدة. وقد يكون موقف الولايات المتحدة من الفيديرالية عائداً لكون الأطراف التي ستحصل على النفط العراقي: الشيعة والأكراد، فقد أكدت علناً أنها تؤيد وتدعم الخصخصة.

وبناء على ذلك راحت كل جهة في محاولة لاستغلال هذا النص على طريقتها، ففي حين دفع عبد العزيز الحكيم[2] بقوة إلى إقامة شبه دولة شيعية في الجنوب تحت إطار وحدات أو تجمعات حافظات قامت حكومة إقليم كردستان بتكليف شركة نرويجية بالتنقيب والمسح عن البترول في مناطقها القريبة من الحدود التركية، دون الرجوع إلى الحكومة المركزية واستشارتها بحجة أن تصرفها جاء استنادا إلى هذا النص الدستوري.[3]

قد لا يكون النفط العراقي مهماً بحد ذاته للولايات المتحدة الأمريكية من ناحية الاستهلاك وحتى نفط الخليج أيضاً، على اعتبار أن متوسط حجم الإمدادات الخليجية في الربع الأول من العام الجاري – خصوصاً السعودية والعراق ثم الكويت – قد بلغ ٢,٤ مليون برميل يومياً، كما ذكرت نشرة " Oil &Gas Journal "، وشكل نحو ٢٠%

---

1 - انظر: نص الدستور العراقي الصادر في أغسطس / آب ٢٨ / ٢٠٠٥.

2 - برز إسم عبد العزيز الحكيم عند مشاركته في عضوية مجلس الحكم في صيف ٢٠٠٣، لكن دوره السياسي تعاظم بعد توليه رئاسة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية إثر مقتل أخيه محمد باقر الحكيم بانفجار في النجف في أغسطس من نفس السنة.

3 - الدستور العراقي، مرجع سابق.

من إجمالي واردات النفط الأمريكية، ما اعتبرته النشرة الدولية نسبة متواضعة قابلة للتعويض من مصادر النفط غير التقليدي في الولايات المتحدة والدول الأخرى من القسم الغربي من العالم، التي توفر لأمريكا حالياً ما لا يقل عن ٥٠% من وارداتها الإجمالية من النفط الخام ومشتقاته. لكن أهمية النفط الخليجي والعراقي تحديداً تكمن في عدة نقاط يختصرها حسين باكير على الشكل التالي:[1]

**أولاً**: إن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تعي تماماً أنها ليست وحدها على الساحة الدولية، إذ أن هناك دولاً عديدة تسعى إلى الوصول إلى مستواها. وبناء على ذلك كان لابد للولايات المتحدة أن تعمل على إفشال وصول الآخرين إلى مستواها، فكان النفط الخليجي والعراقي الوسيلة إلى ذلك، إذ أن معظم الدول الأوروبية واليابان والصين والهند تستورد نفط الخليج، وسيطرة أمريكا على هذا النفط سيعطيها مجالاً أكثر لتحديد كميات الإنتاج وكميات التوريد وكذا الأسعار. مما يجعل تطور الدول الأخرى ونموها الاقتصادي خاضعا بطريقة أو بالأخرى للإشراف الأمريكي.

**ثانياً**: في حال استقرار الأوضاع في العراق، فإن ذلك يمكن الشركات الأمريكية من الوصول إلى ١١٢ مليار برميل من النفط، الاحتياطيالمعلن للبلاد، بما يعني السيطرة على حوالي ¼ احتياطي العالم النفطي، دون أن نذكر الأرباح التي ستأتي للشركات النفطية الأمريكية بعد إنهاء مصالح الشركات النفطية الروسية، والفرنسية، والصينية التي كانت قائمة في العراق إبان حكم صدام حسين.[2]

**ثالثاً**: تعتبر كلفة إنتاج النفط العراقي من بين الأدنى في العالم ( حوالي ١,٥ دولار للبرميل كحد أقصى )[3]، ولذلك فإن الأرباح ستكون هائلة. ويقال: إن آخر نقطة نفط في العالم ستكون في العراق، الذي يمتلك قدرة عالية جداً على زيادة الإنتاج بكميات كبيرة جداً، حيث يعتقد بعض المحللين أنه في حدود السنوات الخمس القادمة سيبلغ قدرة السعودية الحالية أو بحدود ١٠ ملايين برميل نفط يومياً.[4]

---

1- **http://www.albayan-magazine.com/iraq-file/144.htm**

2 - لمزيد من المعلومات، انظر: ناصر شمالي: " التحرك الأمريكي للهيمنة على تدفق الشرق الأوسط : **http://www.geocities.com/nassershamali/new page 169. htm? 200815.**

3 - مقارنة مع تكلفة إنتاج نفط بحر الشمال التي تصل إلى ما بين ١٥ و١٨ دولاراً للبرميل.

4 - مجلة البيان، مرجع سابق (٢٠٠٥).

**رابعاً**: وجود سيطرة للقوات الأمريكية على نفط العراق والخليج سيمنع حتى إمكانية التفكير في استخدام سلاح النفط سواء ضد أمريكا أو إسرائيل. وستكون القوات الأمريكية جاهزة في قلب الآبار النفطية للدفاع عنها في حال حصل أي انقلاب أو تغيير للسلطة أو الاستراتيجية يمكنها أن تهدد الآبار النفطية وإمداداتها، مما يمكن أمريكا من الضغط حتى على أوبك لاستنزاف احتياطياتها من خلال الإنتاج العالي بسعر قد يكون في حدوده الوسطى المعقولة.

ففي أول تعديل لقانون الطاقة الأمريكي يستهدف دولاً ذات سيادة، وافق مجلس الشيوخ بشكل مبدئي يوم ٢١ / ٠٦ / ٢٠٠٥ على مشروع قانون تحت مسمى " لا أوبك "، يمنح وزارة العدل الأمريكية أو لجنة التجارة الاتحادية سلطة مقاضاة أوبك بتهمة التلاعب بالأسعار !.

وقال السيناتور الجمهوري " مايك ديوين ": " إن أسعار النفط والغاز مرتفعة جداً، وقد حان الوقت لفعل شيء بخصوص ذلك "، وأضاف زميله الديمقراطي " هيرب كول " الذي اشترك معه في تقديم التعديل: " لو أن أوبك مجموعة من الشركات العالمية الخاصة – لا حكومات أجنبية – لكان تصرفها خطة غير قانونية للتلاعب بالأسعار "[1].

**الولايات المتحدة و"نهب النفط العراقي":**

نشر معهد " بلاتفورم " (PLATFORM) بالتعاون مع خمسة معاهد ومؤسسات أخرى غير حكومية تقريراً ضخماً في أواخر شهر تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥ بعنوان: " نهب ثروة العراق النفطية "، وكاتب هذا التقرير هو " كوريج موتيت " الذي دعم التقرير – البالغ حجمه ٤٧ صفحة، والذي يتألف من ٦ فصول واستنتاج – بالعديد من الأرقام والجداول والصور.

هذا التقرير هو الأول من نوعه بالأهمية والحجم وبهذه الدقة في المعلومات والأرقام. ويأتي هذا التقرير ليدعم ويؤكد وجهة النظر السابقة للحرب على العراق والتي تقول: "

---

1 - انظر: النفط العراقي في الاستراتيجية الأمريكية، علي حسين باكير، موقع الجزيرة، نت، بتاريخ ٣ / ٣ / ٢٠٠٦.

إن الهدف من غزو العراق ــ أو على الأقل من الأهداف الدافعة لغزو العراق ــ الثروة النفطية "[1].

كما يفضح التقرير النوايا الأمريكية بشأن نهب الثروة النفطية والتعاقدات التي تمت وتتم الآن لمصلحة هذه الشركات. ويقول التقرير: " إنه بينما يكافح الشعب العراقي من أجل تحديد وضمان مستقبله السياسي، فإن أهم مورد اقتصادي لديه " النفط" يتم تحديد مصيره خلف أبواب مغلقة ".

وقد كشف هذا التقرير عن وجود أجندة سياسية نفطية للولايات المتحدة الأمريكية تم تحضيرها عبر وزارة الخارجية ثم تنفيذها في العراق بعد انتخابات شهر أكتوبر / كانون الأول ٢٠٠٥ وبدون مناقشة عامة وبتكاليف باهضة جداً.[2] وتخصص هذه السياسة معظم حقول النفط العراقية – التي تضم ٦٤% على الأقل من احتياطيات البلاد النفطية – لما يسمى عمليات تطوير تقوم بها شركات نفط دولية. وتقول الدراسة: إن هناك خطة بين الحكومة الأمريكية والبريطانية من جهة، ومجموعة من السياسيين العراقيين المتمكنين من جهة أخرى، على اتباع أسلوب العقود الطويلة الأجل مع الشركات النفطية، مما يحول دون تدخل المحاكم والرقابة الديمقراطية في هذه العملية فيما بعد، لأنها تكون قد تمت.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتيجتين أساسيتين :

الأولى: أن العراق سيخسر ما بين ٧٤ إلى ١٩٤ مليار دولار طيلة فترة العقود فيما يخص أول إثني عشر حقلاً نفطياً يتم تطويرها فقط، وفيما لو كان سعر برميل النفط ٤٠ دولاراً في هذه الفترة، هذه التخمينات تستند إلى تقديرات محافظة تتراوح ما بين ضعفين إلى سبعة أضعاف ميزانية الحكومة العراقية الحالية.

الثانية: أن أرباح الشركات النفطية وعائداتها من الاستثمار في العراق في هذه العقود وبهذه الشروط ستتراوح بين ٤٢% و١٦٢%، وهو ما يزيد عن المعدل الطبيعي للأرباح في مثل هذه الحالات والبالغ ١٢% في حده الأدنى في مثل هذه الاستثمارات.

---

1 **Report : « Crude Designs : the Rip-Off, published by Platform, Iraq's Oil Weath (nov 2005).**

2 - انظر نفس التقرير: المرجع السابق.

وتفيد هذه الدراسات أن عمليات خصخصة واسعة النطاق تجري في العراق، ومن ضمنها: قطاع النفط، ولكن يتم تمويه هذه المسائل وتضليل الناس بأسماء تقنية وبقضايا " إعادة بناء وصيانة وتطوير ".. إلخ، من هذه المصطلحات، وهو ما يسمح للحكومة والمستفيدين من الشركات إنكار حصول عمليات الخصخصة، وتؤكد الدراسة أن هناك مساعي لعقد مثل هذه العقود بأسرع وقت ممكن، خاصة أن الحكومة جديدة وضعيفة، والأمن في حالة مزرية، والبلد لا يزال تحت الاحتلال، ويمكن لهذه العقود غير المنصفة أن تدوم لمدة ٤٠ سنة.[1]

وينقل المتخصص في الشؤون الاقتصادية" فيليب ثورتون " في صحيفة "الإندبندنت" البريطانية (The Independent) عن رئيس "مؤسسة اقتصاد الحديث" غير الحكومة " أندرو سيمس " قوله: " إنه من الواضح الآن أنّ بريطانيا وأمريكا مصممتان على السيطرة على نسبة كبيرة من احتياطي النفط العالمي، ، مما يعني أن العراق بدلاً من أن يدشن بداية مرحلة جديدة، وجد نفسه محصوراً في الفخ القديم للاحتلال الذي سيكلفه الغالي والنفيس في المستقبل المنظور ".

واستنادا لبعض المحللين، فإن الشركات البترولية الكبيرة (بريتيش بتروليوم، بي بي، وإكسون - موبل، وشفرون، وشال) كانت لها رغبة للرجوع إلى العراق بعد أن طردها قرار تأميم الموارد العراقية من هذا البلد سنة ١٩٧٢. وما يؤخر رجوعها الآن ليس سوى الحالة الأمنية، ولهذا، فقد حرصت الولايات المتحدة على أن تكون القوانين العراقية التي تولت الإشراف على كتابتها ملائمة لأهدافها الاقتصادية في البلد.[2]

" إن الدستور العراقي ـ الذي كان لأمريكا دور في صياغته والدفع باتجاه التصويت عليه ـ قد أعطى صلاحيات واسعة لشركات النفط الأجنبية وسمح لها بتحقيق أرباح طائلة على حساب الشعب العراقي، خاصة أن " الدستور يعطي للدوائر والأقاليم المحلية سلطة التعاقد مع الشركات الأجنبية، وهو الأمر الذي سيضعضع من موقفها تجاه أي

---

1 - المرجع السابق **(Platform).**

2 - انظر: **« Iraqi Oil Production Choked for Years », Miriam Amie, Mail (january (2006)**

شركة كبرى، فيما كان الأمر سيختلف لو كانت هناك دولة واحدة تفاوض هذه الشركات، بدلاً من كل إقليم على حدة "، يضيف نفس المصدر.

وفي الوقت نفسه قدم التقرير اقتراحاً بديلاً لتطوير صناعات النفط العراقية دون اللجوء إلى اتفاقات المشاركة في الإنتاج وقال: إنه يمكن استغلال شبكة إنتاج البترول التي يمتلكها العراق والتي تعتبر معقولة - بالرغم مما تعرضت له من الدمار - واستخدام العوائد الحالية أو الاقتراض لتمويل التوسع في الإنتاج[1].

وخلاصة القول هو أن جل المحللين السياسيين والخبراء في ميدان النفط متفقون على أسباب اجتياح العراق من طرف الأمريكان وكلهم يؤكدون أن السبب الرئيسي لسقوط بغداد يكمن في نهب ثروات هذا البلد والسيطرة على نفطه الرخيص في كلفة إنتاجه، وكبر حجم احتياطه ووجوده الجغرافي. فحسب ناشر شمالي، يقول في هذا الشأن:

" اختارت واشنطن العراق فأقامت قاعدة عسكرية حصينة لها في المنطقة تستطيع من خلالها السيطرة على الدول النفطية المجاورة مستقبلاً وعلى رأسها إيران والسعودية وباقي دول الخليج في نهاية المطاف. أما لماذا وقع الاختيار الأمريكي على العراق ؟ فلأن العراق يمتلك احتياطيات نفطية هائلة لم تستغل بعد ولأن نظام صدام حسين " المكروه " في المنطقة كان هدفاً سهلاً لواشنطن أو هذا ما اعتقده الأمريكيون على الأقل "[2].

بالطبع هناك أسباب أخرى لاختيار العراق هدفاً للآلة العسكرية الأمريكية، وهو أن نظام صدام حسين أظهر تحدياً لمحاولات واشنطن السيطرة على سياساته. فبعد أن دمر الأمريكيون الجزء الأعظم من القوة العسكرية والاقتصادية للعراق عام ١٩٩١، بدأ صدام بإقامة تحالفات مع دول أجنبية، وخاصة مع روسيا التي كان لها بدورها أطماع نفطية في العراق، زيادة على الصين وفرنسا التي كانت تنتظر رفع الحظر الأمريكي المفروض على العراق للاستثمار في مشاريع نفطية كبيرة تعود على اقتصادياتها بفائدة عظيمة.

---

1 - نفس المرجع.

وانظر كذلك « The Guardian » (January 10, 2006)

2 - ناصر شمالي: مرجع سابق.

كما أن صدام أقدم على خطوة حملت تهديداً للمصالح الأمريكية بإعلانه في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٠ عن التوصل إلى اتفاق مع حكومة شيراك الفرنسية بتسعير مبيعات النفط العراقية ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء باليورو بدلاً من الدولار الذي تلتزم به أوبك منذ بداية السبعينات. فالدولار الذي يشكل عملة الاحتياط يعتبر ركيزة الإمبراطورية الأمريكية، وأي تهديد محتمل له لحساب العملة الأوروبية من شأنه أن يجعل من أوروبا القوة المهيمنة في العالم. بل إن مجرد التفكير في إحلال اليورو محل الدولار في تسعير النفط تسبب بموجة رعب في البورصة الأمريكية " وول ستريت " (Wall Street) في واشنطن العاصمة.

ولهذه الأسباب كان العراق " المرشح الأوفر حظاً " لأن يكون الهدف الأول للتحرك الأمريكي الرامي للسيطرة التامة على نفط العالم بعد الحملة الأفغانية.

*وأخيراً:* يعتقد الخبراء العالميون أن ذروة الإنتاج النفطي في العالم، إما أنها بدأت في بداية الهبوط التدريجي حتى النضوب، أو على وشك البداية. فهم يتوقعون بأن إيران على سبيل المثال قد تخطت قمة إنتاجها وأن بداية الهبوط قد حصلت فعلاً.

obeikan.com